واقع الممارسات التربوية الديمقراطية لطلاب كلية التربية بجامعة جنوب الوادي في ضوء بعض المتغيرات الديموغرافية (دراسة ميدانية)

إعـــــــداد

د/ ننسي أحمد فؤاد
مدرس بقسم أصول التربية
كلية التربية بقنا
جامعة جنوب الوادي

د / آمال محمد إبراهيم
مدرس بقسم أصول التربية
كلية التربية بقنا
جامعة جنوب الوادي

١٤٣٩هـ - ٢٠١٧م

المستخلص :

تهدف هذه الدراسة إلى الكشف عن واقع الممارسات التربوية الديمقراطية لطلاب كلية التربية بجامعة جنوب الوادي ، وتم تطوير استبانه للكشف عن درجة الممارسات الديمقراطية مكونة من (٥٥) فقرة موزعة على أربع محاور وهى : التفاعل الديمقراطي بين الطلاب وأعضاء هيئة التدريس ، الإبعاد الديمقراطية للأنشطة الطلابية ، المضامين الديمقراطية للمقررات الدراسية ، والتفاعل الديمقراطي مع أدارة الكلية . وتوصلت الدراسة إلى أن درجة الممارسات الديمقراطية لطلاب كلية التربية جاءت بصورة متوسطة ، وان أعلى درجة ممارسة في المحور الثاني المتعلق بالأنشطة الطلابية ، يليه التفاعل بين الطلاب وأعضاء هيئة التدريس ، ثم المحور المتعلق بالتفاعل الديمقراطي بين الطلاب وإدارة الكلية ، وأخيرا الممارسات الديمقراطية المتعلقة بالمقررات الجامعية . كما توصلت الدراسة إلى أن لا توجد فروق دالة إحصائيا ترجع لمتغير الجنس ، ولكن توجد فروق دالة إحصائيا لمتغير التخصص ترجع لصالح طلاب التخصصات العلمية ، كما توجد فروق دالة إحصائيا ترجع لمتغير السنة الدراسية ترجع لصالح طلاب الفرقتين الثالثة والرابعة .

الكلمات الافتتاحية : الممارسات التربوية الديمقراطية – طلاب الجامعة – المتغيرات الديمغرافية .

The reality of educational practices, democracy for the students of the Faculty of education at the University of South Valley in the light of some demographic variables (A field study)

Dr. Nancy Ahmed Fouad **Dr. Amal Mohmed Ibrhahem**

ABSTRACT:

This study aims to disclose the reality of educational practices, democracy for the students of the Faculty of education at the University of South Valley, and the development of the questionnaire to detect the degree of democratic practices component of (55) items distributed on four axes, namely : democratic interaction between students and faculty members, the removal of democratic student activities, secured the Democratic curricula, and interaction of democratic with the College admissions process . The study found that the degree of democratic practices for the students of the Faculty of Education came in medium, and I'm the top degree of exercise in The second axis on the student activities, follows the interaction between students and faculty, then the editor concerning the interaction of democratic between the students and management of the College, and finally democratic practices relating to the decisions of side . The study also found that no statistically significant differences due to the variable sex, but there are significant differences to the variable of specialization rules in favor of students of scientific disciplines, as there are statistically significant differences due to the variable of the school year returns for students the third and fourth .

Key word: Democratic educational practices - University students - Demographic variables

مقدمة :

تمر المنطقة العربية بتحولات كبيرة في المجال السياسي وخاصة بعد قيام ثورات الربيع العربي ، مما جعل أصوات الشعوب ترتفع من أجل التغيير ، كما أخذ الشباب يعبرون صراحة عن رغبتهم في المشاركة في صنع القرارات التي تمس حياتهم ، والتف الناس على اختلاف مشاربهم حول بعضهم البعض يطالبون بالمشاركة الكاملة والحرة في خط المسار المستقبلي لبلدانهم ومجتمعاتهم ، وللمرة الأولى في المنطقة العربية أخذت العديد من البلدان خطوات كبيرة نحو الحكم الديمقراطي (المنتدى الدولي حول مسارات التحول الديمقراطي: ٢٠١١ : ٤)

ولكن هذا التحول الديمقراطي الذي حدث في العديد من البلاد العربية مرهون بنشر ثقافة الديمقراطية وتحويلها إلى سلوك يحكم علاقات المواطنين بعضهم ببعض من جهة ، وعلاقاتهم بالسلطة الحاكمة من جهة أخرى ، فالديمقراطية ليست فقط نظام حكم إنما هي أيضا نمط من العلاقات الإنسانية ، ونهج في ممارسة السلطة ، ولا قيمة للديمقراطية كنظام حكم ، إلا بقدر ما تتجذر الديمقراطية كنظام قيمي يحكم تصرفات المواطنين وعلى الأخص خيارتهم السياسية ، ومواقفهم ممن يمارس السلطة (عصام سليمان : ٢٠١٢ : ١٠)

ولذلك اتسع مفهوم الديمقراطية في العصر الحاضر ليشتمل على مختلف نواحي ومجالات الحياة، ويتمثل في الحرية لممارسة جميع جوانب الحياة الإنسانية الفردية والجماعية والديمقراطية الحديثة بجميع أشكالها وصورها وأبعادها ، لذا من حق المجتمعات ممارستها وتطبيقها بما يتناسب معها من قيم أو معتقدات وأن تطور منها أنموذجا صالحا لها (أحمد مطر الشمدي : ٢٠١٢ : ٢٠) .

وتؤكد التجربة الإنسانية عبر مسارها التاريخي أن الحياة الديمقراطية لأمة من الأمم مرهونة بأبعادها وخلفيتها التربوية ، وذلك لأن حضور الديمقراطية وتكاملها في حياة الأمة مرهون بمدى تأصيل القيم الديمقراطية في عقول الناس ووجدانهم ، وإذا كانت التحولات السياسية والتاريخية تحدد مسار الحياة الديمقراطية في المجتمعات الإنسانية ، فان الفعل التربوي كان دائما وأبدا يشكل حلقة من أهم حلقات النماء الديمقراطي ،

فالديمقراطية التي لا تقوم على وعي المجتمع بالقيم والمعايير الديمقراطية وممارستها هي ديمقراطية مهددة بالفناء والضياع (بشار عبد الله السليم : ٢٠١٠ : ٥٥٩).

لذلك ترتبط الديمقراطية ارتباطا وثيقا بالتربية ، فلا يمكن أن توجد ديمقراطية من دون تربية ، فالمجتمع يكون ديمقراطيا بمقدار ما يعده من العدة لإشراك جميع أعضائه في خبراته على قدم المساواة ، وبقدر ما يكفل لمؤسساته التربوية من المرونة والتكييف لنشر ثقافة الديمقراطية وممارستها على أرض الواقع .

ولقد احتلت التربية الموجهة لمفاهيم الممارسة الديمقراطية مكانة مهمة في رؤية المؤسسات التربوية حيت أكدت هذه الرؤية على ضرورة التأكيد على إيجاد المواطن المستنير وذلك من خلال تأسيس العقلية النقدية وبناء القدرات الابتكارية وضرورة تضمين المؤسسات التعليمية لمبادئ الديمقراطية التي تتمحور حول العدالة الاجتماعية والمدنية والتسامح وحرية التعبير، وان تتطور الديمقراطية لدى الطالب لتترجم على شكل سلوكيات ومهارات وقيم تساعد الفرد على المشاركة الفعالة في الحياة الديمقراطية (أيمن العمري : ٢٠١٢ : ٢٢١)

لذلك فإن الممارسة الديمقراطية التربوية تعمل على تنمية روح العمل والإنتاج وسيادة العلاقات الإنسانية الطيبة بين العاملين في المؤسسات التعليمية وتحترم قيمة العمل ، ويؤكد جون ديوى على عمق التواصل بين الممارسات التربوية والديمقراطية إذ يقول : لا يمكن للعقيدة الديمقراطية أن تنفصل عن التجربة التربوية (محمد عبد الله راجح : ٢٠٠٣ : ٢)

وتعد التربية الديمقراطية من أهم القضايا الفكرية والسياسية بالعالم المعاصر ، وقد أصبحت المؤسسات التربوية معنية اليوم أكثر من أي وقت مضى في مواجهة موجات العنف والتطرف التي تجتاح العالم بأسره (خالد الرميضي : ٢٠١٠ : ١١٥) . وذلك من خلال التربية الديمقراطية التي يتحول بواسطتها المجتمع من نظام ديكتاتوري إلى نظام ديمقراطي ، ومن مجتمع تحكمه فئة خاصة إلى مجتمع يحكمه كل الشعب .

وإذا كان الوعي الديمقراطي يشكل شرط الضرورة التاريخية لضمان استمرار الوجود الديمقراطي في مجتمع من المجتمعات ، فإن المؤسسات التربوية تشكل قطب الرحى في عملية بناء هذا الوعي وتشكيله وممارسته ، ومن بين هذه المؤسسات تأخذ المؤسسات الجامعية دوراً يتميز بالأهمية والخصوصية ، ذلك لأن الجامعات تنمو في أحضانها

الحركات الديمقراطية ، فالجامعات كانت وما زالت تشكل معقل الفكر الحر ومنطلق التجديد والابتكار في مختلف ميادين الوجود الاجتماعي (رولا : ٢٠٠٧ : ٤) .

وتلعب الجامعة دورا حيويا في غرس القيم الديمقراطية وترجمة هذه القيم لممارسات على أرض الواقع من خلال القوانين والمقررات الدراسية والأنشطة المختلفة التي تدعم وتسهم في إرساء مبدأ الحوار واحترام الرأي الأخر وترسيخ قيم العدالة والحرية والمساواة ، لذلك يجب ألا ينظر إلى دور الجامعات على أنه منحصر في إعداد أفراد لقوى عاملة حاصلين على مؤهلات علمية معترف بها للعمل في سوق العمل ، بل يتعدى ذلك إلى إيجاد المواطن الصالح المتوازن المشارك المسئول ، لذلك ينبغي أن يعيش الطلبة أجواء الممارسة الديمقراطية الكاملة داخل الحرم الجامعي .

وتعد الجامعات منذ قديم الزمان إحدى أهم المؤسسات في المجتمع إذ تتبوأ مكان الصدارة ، فهي مركز إشعاع لكل جديد في الفكر والمعرفة ، وهي المنبر الذي تنطلق منه آراء المفكرين الأحرار والعلماء ورواد الإصلاح والتطور ، والجامعة مؤسسة اجتماعية تؤثر في الجو الاجتماعي المحيط بها وتتأثر به ، فهي من صنع قيادته الفنية والمهنية والسياسية والفكرية (علي راشد : ١٩٨٨: ١٦٦) .

وإذا كان نماء الفكر الديمقراطي رهيناً بتطور الأبعاد الديمقراطية للحياة الاجتماعية بصورة عامة ، فان الجامعات كانت وما زالت تشكل الحلقات الأكثر أهمية وخصوصية في عملية هذا النماء ، فالعلم لا ينمو إلا بالإبداع والابتكار ، وبالتالي فان قيم الحرية والديمقراطية هي البوتقة التي تُشكّل في معارجها أسس الإبداع والتجديد والابتكار ، ومن هنا فان الجامعة كمؤسسة علمية لا يمكن أن تؤدي دورها التاريخي إلا في أجواء الحرية والمعاني الديمقراطية (بشار عبد الله ومحمد جينزل : ٢٠١٠ : ٥١٠)

ولهذا شهد مفهوم الديمقراطية الجامعية مكاناً مركزياً بين القضايا المعاصرة ، وذهب البعض إلى تفكيكه لثلاثة عناصر في محاولة للكشف عن مكوناته الأساسية ، وتتمثل هذه العناصر في ديمقراطية الجامعة أو تكافؤ الفرص التعليمية ، والوعي الديمقراطي أو تعليم الديمقراطية في الجامعة ، والديمقراطية في الجامعة أو الممارسة الديمقراطية في الوسط الجامعي (حسين : ٢٠٠٦ : ١٣٠)

ويتكون المجتمع الجامعي من قاعدة عريضة من الطلبة الذين هم طلائع الشباب المثقف من مختلف فئات المجتمع ، وعدد من الإداريين وعدد من أعضاء هيئة التدريس

في مختلف التخصصات ، بالإضافة إلى نخبة من قادة الفكر والعلم في المجتمع ، من هنا فان دراسة أبعاد الحياة الديمقراطية في الجامعة وتقصيها يشكلان منطلقا حيويا لدراسة الروح الداخلية للجامعة ، ودراسة الممارسة الديمقراطية في الجامعة تشكل ضرورة لتقصي مستوى الحياة الديمقراطية وطابعها في المجتمع بصفة عامة ، لأن المجتمع هو الحاضن الإنساني للجامعة ، وبالتالي فالجامعة تمثل الصورة المستقبلية التي سيكون عليها هذا المجتمع في ممارسته للديمقراطية.

ومن هنا تعد الممارسات الديمقراطية في الجامعة بمثابة الدورة الدموية في جسد هذه المؤسسة ، وهي تشكل الإطار الذي تتكامل فيه كافة أطراف العملية التعليمية من مدرسين ومناهج وإدارة وتصورات ومقررات لتشكل الحياة الجامعية ، وبناء المعرفة العلمية وتطويرها وإبداعها في المؤسسة الجامعية مرهون بالممارسة الديمقراطية ، وبالتالي فإن غياب الأجواء الحرة والمعايير الديمقراطية للعمل الجامعية يعني حالة من الجمود والتصلب في أداء الجامعة لوظائفها المختلفة (علي وطفة ، سعد الشريع : ٢٠٠٠ : ٣٢٧) .

وفي هذا السياق وضمن هذا التوجه يظهر أهمية الحاجة لدراسة الممارسات الديمقراطية لدى طلبة وطالبات كلية التربية بجامعة جنوب الوادي ، وذلك لأن الممارسة الديمقراطية في التربية تشكل اليوم جوهر المشروع التربوي للنهضة ، وبالتالي تشكيل مجتمع تغمره عطاءات الحياة الديمقراطية .

مشكلة الدراسة

إن المتتبع للأوضاع التعليمية في البلدان العربية ، يجد حاجزا كبيرا بين المعلم والمتعلم ، وهذا الحاجز هو السبب لتراجع العملية التعليمية في كثير من الأحيان ، لأنه يخلق أبعادا تربوية ونفسية واجتماعية بل وسياسية ، فالشاب ينشأ منذ طفولته وفي داخله شعور بالخوف من الإعلان عن أفكاره لأنه يخشى أن يُضطهد إن أعلن عنها ، أو يواجه بالرفض من الآخرين ، فيلجأ في سبيل التعبير عن رأيه لأساليب خطيرة قد تهدد مستقبله (عمر : ١٩٨٦ : ٣٢) .

ومن هنا تنبثق الدعوة إلى المهتمين بإصلاح التعليم للانتباه إلى هذه النقطة الجوهرية ، وتوفير مناخ ديمقراطي يتم من خلاله تقديم المساعدة للطالب لتكوين شخصيته واكتشاف ذاته وميوله ، ولهذا يجد الطالب شخصيته المستقلة البعيدة كل البعد

عن الازدواجية ولغة العنف والتعصب ، وتجد الديمقراطية أرضا خصبة لازدهارها (رولا : ٢٠٠٧ : ٨) .

وفي المجتمع المصري المعاصر ، يُعد الدعم السياسي والتعليمي للديمقراطية هو الضمان الأمثل لتوحيد الإرادة المجتمعية والمشاركة في تحقيق أهداف المشروع الوطني للتنمية وبناء مصر المستقبل ، ومن هنا تظهر الحاجة لتكامل الرؤى الفكرية بين كل من التربية والإعلام والثقافة حول القيم الداعمة لثقافة الديمقراطية ومسئوليات المواطنة المصرية (عبد الودود مكروم : ٢٠٠٦ : ٣٣) .

ولأن مصر دولة فريدة فهي إلى حاجة إلى تضامن جهود أبنائها للوفاء بمسئوليتها الحضارية ، ومن ثم فالمجتمع المصري الآن أمام تحديات جديدة لدعم ممارسات الديمقراطية لدى الشباب ، وهي تحديات تفرض على الجامعات مسئوليات جديدة في تنمية قيم الديمقراطية والممارسة الديمقراطية لدى طلابها .

ومن هنا فان نقل المعرفة في مجال الديمقراطية ونشرها في أوساط أفراد المجتمع يعد ذا أهمية قصوى في العصر الحديث ، لذا فان تعليم مبادئ وقيم الديمقراطية وتجسيدها في الممارسة اليومية للأفراد والجماعات ، يتطلب استنفارا شاملا لجميع مؤسسات الدولة والمجتمع المدني بما فيها الجامعات ، والتي تعد المؤسسات العلمية التي يُفترض أن تمارس فيها الديمقراطية ، ومن خلالها يتم تطوير المعارف والتواصل بين الطلبة وأعضاء هيئة التدريس وتطوير جانب الممارسات الديمقراطية لديهم (محمد فالح : ٢٠٠٩ : ٣٥) .

فالجامعة تعد بيئة تربوية اجتماعية صاهره ، تعمل على إحداث التفاعل والتواصل بين الطلبة والأساتذة ، بحيث تجعل الطالب يتمثل القيم ومبادئ الديمقراطية ، إذ يؤكد في هذا المجال (الشيباني : ١٩٨٦ : ٥٨) على أن التربية الديمقراطية بفلسفتها وأهدافها وسياستها وممارستها ومن خلال مفاهيمها وأساليبها وإدارتها تعد من غير شك الوسيلة الأكثر فاعلية في تحقيق الهدف ولا يمكن أن تتحقق ديمقراطية حسنة إلا من خلال نظام تعليمي ديمقراطي بجميع عناصره .

لذلك لم يعد يُنظر إلى الإمكانات التكنولوجية في المؤسسات الجامعية على أنها أهم المؤشرات الدالة على كفاءة وفاعلية أي مؤسسة جامعية ، ولكن المضامين الإدارية الجامعية والأساليب والممارسات الشخصية لأعضاء هيئة التدريس والأنشطة الطلابية ،

يجعلنا نعيد التفكير بهذه المؤسسات إذ أصبح الاهتمام ينصب على المؤسسات الجامعية كنشاط اجتماعي وليس كبناء (رولا : ٢٠٠٧ : ٦) .

ومن هنا فالديمقراطية الجامعية لا تعني فقط تحقيق المساواة في الفرص التعليمية بل تتجاوز هذه الحدود لتأكيد الأهمية الكبرى للقيم الديمقراطية في السلوك داخل المؤسسات الجامعية بما تنطوي عليه من حقوق المشاركة والحرية وإبداء الرأي والنقد ، والإدارة الديمقراطية للجامعة ، وتأسيس الحياة الجامعية على تقدير الفرد من قِبَل الآخرين وتقديره لنفسه واعتباره قيمة عليا في ذاته وتعويده على المنافسة الحرة (حسناء : ٢٠٠٦ : ١٩).

لذلك لابد من التأكيد على أهمية ونوعية العلاقات القائمة بين الطلبة وبين أعضاء هيئة التدريس والإدارة الجامعية ، والتنويه إلى ضرورة الممارسات الديمقراطية لأعضاء هيئة التدريس أثناء تعاملهم مع الطلبة سواء أكان ذلك داخل المحاضرات من خلال تدريس المقررات الدراسية وأساليب التعامل أثناء الساعات المكتبية ، والعمل على ترسيخ هذه الممارسات الديمقراطية في سلوكيات الطلاب .

ولكن من المُلاحظ أن العديد من الدراسات والأبحاث التي تناولت موضوع التربية الديمقراطية في المؤسسات التربوية ومنها الجامعات في المجتمعات العربية ، أظهرت أن التربية في هذه المؤسسات تربية تسلطية تبتعد عن القيم والمبادئ الديمقراطية مثل دراسة (رفيق محمود المصري : ٢٠٠٧) ، كما أظهرت دراسة (عبد الله أحمد العواملة وجمال فواز : ٢٠١٠) العديد من المعيقات السياسية والاقتصادية والتربوية والثقافية التي تعيق الممارسة الديمقراطية في الجامعات الأردنية ، وأيضا دراسة (رولا عبد الرحيم حرب : ٢٠٠٧) التي أظهرت ضعف الممارسة الديمقراطية لأعضاء هيئة التدريس في الجامعات الفلسطينية ، حيث لا يتاح للطلبة الفرصة للتعبير عن الرأي واعتماد الأساتذة على التلقين والإلقاء في المحاضرات ، وغياب اتصال الطلبة بأعضاء الهيئة التدريسية خارج أوقات المحاضرة ، بالإضافة إلى أن المجالس الطلابية المنتخبة لا تعزز الحياة الديمقراطية في الجامعة ، كما أكدت دراسة (يوسف محمود : ١٩٩٣) على عدم توافر فرص في حرية التعبير عن الرأي في الجامعات المصرية ، وأكد الطلبة على عدم ارتياحهم لطرق التدريس المتبعة ووجود فجوة بين المحاضرين والطلبة ، وأيضا أكدت دراسة (علي وطفة : ١٩٩٣) على ضعف العلاقة التربوية الديمقراطية بين الأساتذة

والطلاب في جامعة دمشق ، وأكدت أيضا دراسة (الداود : ١٩٩٤) على قصور في الممارسات الديمقراطية بين الأساتذة والطلاب في الجامعات الأردنية ، وأيضا دراسة (السوالمة : ٢٠٠٠) التي أظهرت ضعف في الممارسات الديمقراطية في أسلوب التدريس في جامعة اليرموك ، كما أظهرت دراسة (علي وطفة وسعد الشريع : ٢٠٠٠) أن هناك موقفا سلبيا من التفاعل التربوي بين الطلاب والأساتذة في جامعة الكويت ، وأن المقررات الجامعية لا تؤدي دورها في بناء وعي طلابي ديمقراطي ، وهيمنة مبدأ التلقين في التدريس ، وان العلاقة بين الطلبة والأساتذة علاقة تسلطية ، وأيضا توصلت دراسة (الطنبور : ٢٠٠٣) إلى وجود درجة متوسطة للفعاليات الديمقراطية في جامعة النجاح الوطنية وجامعة بيرزيت بفلسطين ، وأيضا توصلت دراسة (أيوب فاروق : ٢٠٠٤) إلى قلة الفعاليات الديمقراطية بين الطلبة والإداريين في جامعة بيرزيت والنجاح ، والضعف الشديد للفعاليات الديمقراطية بين الطلبة وأساتذة الجامعة وشعور الطلبة بوجود المحسوبية والواسطة والعلاقات التسلطية وغياب اتصال الطلبة بأساتذتهم خارج أوقات المحاضرة والاعتماد على أسلوب التلقين ونقص الديمقراطية .

ويستنتج من الدراسات السابقة أن هناك غياب كبير في الممارسات الديمقراطية في أغلب الجامعات العربية ، وتسلط قيم التسلطية وغياب واضح للعلاقات الديمقراطية والتفاعل الديمقراطي داخل الجامعة ، بالإضافة إلى اعتماد أغلب طرق التدريس على التلقين والحفظ وغياب طرق التدريس النقدية والحوارية التي تعني لدى الطالب مقومات الإبداع والابتكار ، بالإضافة إلى غياب التفاعل التربوي بين الطلاب وأعضاء هيئة التدريس مما يتنافى مع الأداء الديمقراطي والأكاديمي للجامعة.

لذلك يُعتقد أن غياب الأداء الديمقراطي في الجامعات العربية يعود إلى غياب الديمقراطية في المجتمع ، فالجامعة مؤسسة تربوية اجتماعية لا تنفصل عن المجتمع ولا تنفصل عن البيئة التي توجد فيها (وطفة الشريع : ٢٠٠٠ : ٣٣٩) . ولا تستطيع أن تضمن الجامعة استقلالها وحريتها في طلب الحقيقة وممارسة الديمقراطية ما لم تتمتع بتأييد واضح من السلطة السياسية والقوى الاجتماعية المختلفة .

وهذا الأمر أدى إلى الحد من كامل حرية مؤسسات التعليم العالي في صنع سياستها التعليمية والإدارية والمالية ، بالإضافة إلى أن التدخل السياسي للدولة في عمل مؤسسات التعليم العالي أنتج حالة من السيطرة والوصاية على هيكلة تلك المؤسسات

وحريتها الأكاديمية فأصبحت المناهج وعملية الحوار والنقاش تخضع لمعايير السياسة الأمنية ، الأمر الذي أدى إلى الابتعاد عن الوظيفة الأساسية للجامعة المتمثلة في إيجاد المواطن الصالح القادر على التفكير والمشاركة والنهوض بتنمية البلاد (أيمن العمري : ٢٠١٢ : ٢٢٣)

ومن هنا تعتقد الدراسة أن إشكالية الديمقراطية في العالم ليست في المقام الأول إشكالية نظرية ، وإنما في التطبيق والممارسة ، وهذه الإشكالية نستطيع أن نعممها على جميع مظاهر الحياة الإنسانية ، فهناك الكثير من المبادئ والأفكار والقيم التي تتغنى بها الإنسانية ، ولكن أين هي من التطبيق على أرض الواقع ؟

وفي مجال التعليم ، فان أي مجتمع لا يعد مجتمعا ديمقراطيا إلا إذا أنتجت الجامعة أفرادا يؤمنون بالديمقراطية قولا وعملا ، لأنهم مارسوها على أرض الواقع من خلال الفعاليات والنشاطات التي قاموا بها أثناء تواجدهم على مقاعد الدراسة (رولا : ٢٠٠٧ : ١٠) .

وبما أن المعلم المعد إعدادا جيدا من خلال مؤسسات التربية هو الذي سيقوم بالعبء الأكبر في تحقيق الأهداف التربوية وبالرجوع إلى الواقع التربوي بكليات التربية من خلال ملاحظة ما يحدث سواء ما يقوله الدارسون وأولياء الأمور أو ما يعانى منة الكثير من أعضاء التدريس ، نجد أن هناك شكوى عامة حول العديد من جوانب القصور في العملية التربوية سواء من حيث أساليب تعامل أعضاء هيئة التدريس مع طلبتهم أو من أدارة الكلية بأقسامها المختلفة أو من خلال الاتحادات والأنشطة الطلابية أو من خلال المقررات الدراسية والأساليب المختلفة في تدريسها .

ومن هنا تأتي هذه الدراسة للتعرف على واقع الممارسات الديمقراطية لدى عينة من طلبة وطالبات كلية التربية بجامعة جنوب الوادي ، وذلك من خلال التعرف على مدى التفاعل التربوي الديمقراطي بين الطلبة وأعضاء هيئة التدريس ، ومدى التزام كلا من : الإدارة الجامعية ، والمقررات الدراسية ، والأنشطة الطلابية المختلفة داخل الجامعة بإتاحة الفرص لممارسة الديمقراطية داخل الجامعة .

وفي ضوء ذلك تحددت مشكلة الدراسة في الإجابة على التساؤلات التالية :

١-ما الإطار الفكري للممارسات التربوية الديمقراطية داخل الجامعة ؟

٢-ما واقع الممارسة التربوية الديمقراطية لطلاب كلية التربية بجامعة جنوب الوادي في ضوء المجالات الآتية (التفاعل التربوي الديمقراطي بين الطلاب وأعضاء هيئة التدريس – الأبعاد الديمقراطية للنشاطات والفعاليات الطلابية – المضامين الديمقراطية للمقررات الجامعية – التفاعل التربوي الديمقراطي بين إدارة الكلية والطلاب) ؟

٣-هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية في استجابة أفراد العينة نحو درجة الممارسات التربوية الديمقراطية في كلية التربية بجامعة جنوب الوادي تعزى لمتغير (الجنس – التخصص – الاشتراك في الأنشطة الطلابية- السنة الدراسية) ؟

أهداف الدراسة

تهدف الدراسة الحالية إلى التعرف على :

١- الإطار الفكري للممارسات التربوية الديمقراطية داخل الجامعة ؟

٢- درجة الممارسات الديمقراطية بين طلبة وطالبات كلية التربية بجامعة جنوب الوادي وأعضاء الهيئة التدريسية .

٣- التعرف على ممارسة المقررات الجامعية داخل كلية التربية بجامعة جنوب الوادي ودورها الديمقراطي عبر مضامينها وتوجهاتها .

٤- التعرف على النظام الإداري بكلية التربية جامعة جنوب الوادي ، ومدى اتسامه بالطابع الديمقراطي في التعامل مع الطلاب .

٥- واقع الأنشطة الطلابية ودورها في الممارسة الديمقراطية لطلبة وطالبات كلية التربية بجامعة جنوب الوادي .

٦- التعرف على تأثير متغيرات البحث المستقلة (الجنس ، السنة الدراسية ، التخصص ، العضوية في الجمعيات والاتحادات الطلابية) في الممارسات الديمقراطية للطلاب .

أهمية الدراسة

تكمن أهمية الدراسة في النقاط التالية :

١-تأتي الدراسة الحالية في موكب الأبحاث والدراسات الجارية التي تشكل حركة علمية تتجه إلى سد الفراغ الكبير في الدراسات العلمية والميدانية الكاشفة عن أوضاع

المؤسسات التربوية في جمهورية مصر العربية التي تحتاج إلى مراجعة نقدية شاملة فيما يتعلق بأهدافها وتكويناتها واستراتيجياتها .

٢-تقدم الدراسة صورة علمية لواقع الممارسات الديمقراطية في كلية التربية بجامعة جنوب الوادي ، من أجل أن تكون هذه الصورة في متناول أصحاب القرار والمعنيين بالإصلاح التربوي .

٣-تقدم الدراسة مجموعة من التوصيات التي يمكنها أن تضيء مسار الفعل التربوي باتجاه تحرير الجامعات من مظاهر ضعفها وقصورها في مجال الإعداد الديمقراطي لتنشئة أفراد في مجتمع ديمقراطي حق.

مصطلحات الدراسة

الممارسات التربوية الديمقراطية بالجامعة : هي منظومة العلاقات والممارسات التربوية التي تتم داخل الجامعة بهدف تيسير ممارسة الطلبة للسلوك الديمقراطي في حياتهم ، وتيسير مساهمتهم في ترسيخ الديمقراطية في المجتمع (رولا : ٢٠٠٧: ٢٥) .

وتُعرف إجرائيا بأنها : الممارسات والسلوكيات التربوية التي يقوم بها أعضاء هيئة التدريس بالجامعة لتشجيع الطلاب على ممارسة السلوك الديمقراطي ، بالإضافة إلى درجة ممارسة هذا السلوك من خلال الأنشطة الطلابية داخل الجامعة ، ومدى تفعيل القيم الديمقراطية داخل المقررات الدراسية ، ومدى التزام الإداريين في الجامعة بهذا السلوك الديمقراطي في التعامل مع الطلاب .

الدراسات السابقة

لقد شهد النصف الثاني من القرن العشرين تنامياً كبيراً في الدراسات والأبحاث الميدانية التي حاولت أن تتقصى واقع التربية على قيم الديمقراطية داخل المؤسسات التعليمية بما فيها الجامعات في العالم وفي الوطن العربي ، ويمكن أن تسرد الدراسة الحالية عدداً من هذه الدراسات والأبحاث وفقا لتسلسلها الزمني ، وتوزع بين دراسات عربية وأجنبية كالتالي :

أولا : الدراسات العربية : وسوف تنقسم إلى محورين

المحور الأول : الممارسات الديمقراطية في المؤسسات التربوية المختلفة

١- دراسة (حمادة والصاوي : ٢٠٠١) : التي هدفت إلى استطلاع آراء المربين العاملين في مؤسسات التعليم في المجتمع الكويتي لمعرفة آرائهم في تجربة الكويت

الديمقراطية ، وأثر المناهج الدراسية والأنشطة الطلابية في ترسيخ مبادئ الديمقراطية لدى الطلبة ، وأظهرت النتائج تأييد غالبية المربين لوجود سلبيات في التجربة الديمقراطية وضعف مبدأ المشاركة وإعطاء الحرية في العملية التعليمية ، كما أن مناهج المرحلة المتوسطة والثانوية لا تعمق القيم الديمقراطية لدى الطلبة ، بالإضافة إلى ضعف الأنشطة والبرامج التي تساعد الطالب على فهم مبادئ الديمقراطية .

٢- **دراسة (شادية كيلاني : ٢٠٠٣)** : التي هدفت إلى التعرف على دور البرلمان المدرسي في التربية الديمقراطية لدى طلبة المدارس الثانوية بمحافظة الدقهلية ، خلُصت إلى أن البرلمان المدرسي يدعم الأنشطة الاجتماعية والسياسية المدرسية ، كما أنه يسهم في إعلاء قيم الديمقراطية والعدالة والحق والحرية والمساواة بين الطلبة ، كما ينمي لديهم احترام الرأي المخالف والالتزام بالتقاليد والسلوك الديمقراطي في المشاركة .

٣- **دراسة (عبد النبي : ٢٠٠٦)** : التي هدفت إلى معرفة درجة وعي معلمي المرحلة الثانوية بالممارسات على التعبير عن أسس التربية الديمقراطية ، وتوصلت إلى أن درجة وعي المعلمين بأسس التربية الديمقراطية جاء بدرجة عالية وخصوصاً في مجال المشاركة وحقوق الإنسان ، أما في مجال العدالة فجاء وعيهم متدنياً ، وفي مجال الحرية كان المعلمون أدنى وعياً بممارسة الطلبة لأسس التربية الديمقراطية ، كما توصلت الدراسة لوجود فروق ذات دلالة إحصائية تعزي إلى متغير الجنس والمؤهل العلمي وعدد سنوات الخبرة والتخصص ونوع الدراسة .

٤- **دراسة (خالد الرميضي : ٢٠١٠)** : التي هدفت إلى معرفة واقع الحياة الديمقراطية في المدرسة الكويتية من خلال تحليل مواقف الطلبة واتجاهاتهم نحو الممارسات الديمقراطية في المدرسة ، وتوصلت الدراسة إلى أن هناك انخفاض في مستوى الممارسات الديمقراطية في المدرسة الكويتية في مجال التفاعل الديمقراطي بين الطلاب والمدرسين وفي المحور الخاص بحقوق الإنسان والمحور الخاص بالقيم الديمقراطية .

المحور الثاني : الممارسات الديمقراطية في الجامعة

١- **دراسة (محمود يوسف : ١٩٩٣)** : التي هدفت إلى تشخيص المشكلات الجامعية التي يواجهها الشباب في فرع جامعة القاهرة في الفيوم ، ومن أهم النتائج التي توصلت إليها أن هناك فجوة بين المحاضرين والطلبة ، وعدم توفر فرص في حرية

التعبير عن الرأي ، كما أكد الطلبة عدم ارتياحهم لطرق التدريس المتبعة ، وأكد على تحيز المحاضرين مع بعض الطلبة .

٢- **دراسة (الجابر : ١٩٩٨)** : التي هدفت إلى الكشف عن تصورات الطلبة لممارسات ديمقراطية التعليم في المعاهد العليا في ليبيا ، وتوصلت إلى أن هناك مستوى جيد لممارسة ديمقراطية التعليم في المعاهد العليا ، وكذلك تبين وجود فروق دالة إحصائية بين استجابات الطلبة ترجع إلى متغير الجنس ولصالح الإناث ، ومتغير التخصص لصالح التخصص الأكاديمي .

٣- **دراسة (وطفة والشريع : ٢٠٠٠)** : التي هدفت إلى التعرف على الفعاليات الديمقراطية ومظاهرها في جامعة الكويت ، وقد أظهرت نتائج الدراسة أن الطلبة يُبدون موقفا ايجابيا من الانتخابات الطلابية ، وعلى خلاف ذلك يأخذون موقفاً سلبياً إلى حد كبير من التفاعل التربوي مع المدرسين ، ومن جهة أخرى يرى أساتذة الجامعة أن الطلاب يعانون انخفاضاً في مستوى وعيهم الديمقراطي ويعلنون أن المقررات الجامعية لا تؤدي دورها في بناء وعي طلابي ديمقراطي ، كما أوضحت الدراسة غياب العلاقة الديمقراطية المتوازنة بين الطلبة والأساتذة .

٤- **دراسة (وفاء طه : ٢٠٠٠)** : هدفت إلى التعرف على تصورات طلبة جامعة اليرموك نحو الممارسات الديمقراطية لأعضاء هيئة التدريس فيها ، وبيان تصورات الطلبة التي تختلف باختلاف الجنس والمستوى الدراسي والكلية ، وتوصلت الدراسة إلى أن أكثر مجالات الديمقراطية ممارسة هو مجال العدل والمساواة بين الطلاب ، وأقلها ممارسة هو مجال أسلوب التدريس . ولا توجد فروق ذات دلالة إحصائية تعود إلى متغير الجنس ، ولكن توجد فروق ذات دلالة إحصائية ترجع لمتغير الكلية لصالح كلية الشريعة وكلية التربية .

٥- **دراسة (الحجار : ٢٠٠٣)** : التي هدفت إلى التعرف على مستوى الممارسات الديمقراطية للتعليم من وجهة نظر طلبة جامعة الأقصى بغزة ، وعلاقته ببعض المتغيرات (الجنس – المستوى التعليمي – الكلية) ، ومن أهم النتائج التي توصلت إليها أن مستوى ممارسة ديمقراطية التعليم يعد متوسطا بشكل عام ، وهناك وجود فروق دالة إحصائيا تعزي لمتغير الجنس ولصالح الذكور في الممارسات الديمقراطية ، وعدم وجود فروق طبقا لمتغير الكلية .

٦- **دراسة (أيوب فاروق : ٢٠٠٣)** : التي هدفت إلى التعرف على الفعاليات الديمقراطية ومظاهرها في جامعتي النجاح الوطنية وبيرزيت من وجهة نظر الطلبة ومدى تأثرها بالمتغيرات الديموغرافية ، ومن أهم النتائج التي توصلت إليها أن درجة الفعالية الكلية للفعاليات الديمقراطية كانت متوسطة ، ولا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في درجة الفعاليات الديمقراطية ومظاهرها تعزي لمتغير الجنس .

٧- **دراسة (حسناء عبد الرحمن حسين : ٢٠٠٦)** : التي هدفت إلى تقديم صورة واقعية وموضوعية لمدى التزام أعضاء هيئة التدريس بالممارسات الديمقراطية أثناء تعاملهم مع الطلبة من خلال المواقف الأكاديمية والتعليمية ، والكشف عن مكامن القصور والخلل فيه ، ومن أهم النتائج التي توصلت إليها إن الممارسات الديمقراطية في الجامعات اللبنانية حصلت على درجة مرتفعة من وجهة نظر الطلبة والأساتذة .

٨- **دراسة (رولا عبد الرحيم حرب : ٢٠٠٧)** : التي هدفت إلى التعرف على تصورات طلبة جامعة النجاح الوطنية للممارسات الديمقراطية التي يقوم بها أعضاء هيئة التدريس في الجامعة ، ومن أهم النتائج التي توصلت إليها انه في مجال العدالة والمساواة بين الطلبة كانت الممارسات الديمقراطية لأعضاء هيئة التدريس متوسطة ، وأيضا كانت متوسطة في مجال حرية التعبير عن الرأي وفي مجال المادة الدراسية ، وفي الممارسات الديمقراطية لأعضاء هيئة التدريس لمجال أسلوب التدريس كانت أيضا متوسطة .

٩- **دراسة (محمد فالح : ٢٠٠٩)** : التي هدفت إلى معرفة حقيقة الممارسات الديمقراطية كأسلوب حياة لدى الشباب وأثرها على تنمية الشخصية المستقلة ذاتياً لدى شباب الجامعات الأردنية الرسمية ، وتوصلت إلى أن واقع الممارسات الديمقراطية في الجامعات الأردنية الرسمية مرتفعة نسبياً .

١٠- **دراسة (بسمة رحمن عودة وطالب عبد الكريم كاظم : ٢٠٠٩)** : هدفت إلى التعرف على مظاهر الحياة الديمقراطية فى الجامعة من وجهة نظر طلبة كلية الآداب فى جامعة القادسية ، وتوصلت الدراسة إلى أن الطلبة يؤمنون بضرورة الحياة الديمقراطية فى الجامعة بنسبة ٨٨% للذكور و٩٥% للإناث وهذا يعنى إن مطلب الحياة الديمقراطية مطلب انثوى بالدرجة الأولى .

١١- **دراسة (بشار عبد الله ومحمد منيزل : ٢٠١٠) :** التي هدفت إلى قياس مستوى الأداء الديمقراطي لدى طلبة كلية التربية بجامعة اليرموك ، وعلاقة ذلك بكل من (الجنس – التخصص – المستوى الدراسي – الدرجة العلمية) ، ومن أهم النتائج التي توصلت إليها أن مستوى الأداء الديمقراطي لدى طلبة الكلية مستوى متوسط في جميع مجالات أداة الدراسة ، ووجود فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى الأداء الديمقراطي وفقا لمتغير الجنس ولصالح الذكور ، وأيضا وجود فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى الأداء الديمقراطي وفقا لمتغير المستوى الدراسي .

١٢- **دراسة (بثينة احمد الزغبى : ٢٠١٠) :** هدفت الدراسة إلى التعرف على درجة استخدام أعضاء هيئة التدريس فى جامعة جدار للممارسات الديمقراطية من وجهة نظر الطلبة ، وتوصلت الدراسة إلى أن درجة استخدام أعضاء هيئة التدريس للممارسات الديمقراطية مرتفعة ، وعدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية ترجع لمتغير الجنس ، ووجود فروق ذات دلالة إحصائية ترجع لمتغير الكلية جاءت لصالح كلية الاقتصاد والآداب والتربية .

١٣- **دراسة (سليم عودة : ٢٠١١) :** التي هدفت إلى التعرف على الممارسات الديمقراطية لدى أعضاء هيئة التدريس في جامعة جريش الأهلية من وجهة نظر الطلاب ، وأظهرت النتائج أن غالبية الممارسات الديمقراطية لأعضاء هيئة التدريس كانت متوسطة على كافة مجالات الدراسة الأربعة (العدل والمساواة ، حرية التعبير عن الرأي ، المادة الدراسية ، أسلوب التدريس) ، وأظهرت النتائج أيضا عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية تعزي لمتغير الجنس والتخصص ، في حين أظهرت وجود فروق ذات دلالة إحصائية تعزي لمتغير السنة الدراسية .

١٤- **دراسة (رنا طلعت وأيمن احمد : ٢٠١٢) :** التي هدفت إلى الكشف عن دور الجامعات الأردنية في تشجيع طلبتها لممارسة المبادئ والقيم الديمقراطية ، وتوصلت إلى وجود علاقة ارتباطيه ايجابية متوسطة لدور الجامعات الأردنية والممارسات الطلابية للمبادئ والقيم الديمقراطية ، وتوصلت إلى عدم وجود أثر ذي دلالة إحصائية لمتغير (الجنس ، نوع الكلية ، السنة الدراسية) والممارسات الطلابية للقيم الديمقراطية .

١٥- **دراسة (وليد مفلح الجراح : ٢٠١٢) :** التي هدفت إلى التعرف على درجة ممارسة القيم الديمقراطية من وجهة نظر الطلبة وأعضاء هيئة التدريس في الجامعات

الأردنية الحكومية وسبل تفعيل ممارسة هذه القيم ، وأظهرت النتائج أن المتوسط الحسابي الكلي لدرجة ممارسة القيم الديمقراطية لدى الطلبة كانت بدرجة متوسطة ، وأعلى المجالات كانت قيم التسامح الإنساني والمشاركة والتعاون وحقوق الإنسان ، وجاء بالمرتبة الثانية قيم العدالة والمساواة ، وجاء بالمرتبة الأخيرة قيم الحرية والتعبير عن الرأي والشفافية والنزاهة.

١٦- **دراسة (مجد مجدي فياض : ٢١٠٤)** : هدفت الدراسة التعرف على درجة تقدير طلبة كلية التربية فى الجامعات لواقع ممارستهم الديمقراطية ، وتوصلت الدراسة إلى إن واقع الممارسات الديمقراطية لأفراد العينة جاءت بدرجة متوسطة ، حيث جاء مجال الحرية الأكاديمية فى المرتبة الأولى ثم مجال المناخ الجامعي فى المرتبة الثانية ثم مجال تكافؤ الفرص التعليمية ومجال مجالس الطلبة . وتوجد فروق ذات دلالة إحصائية تعزى لمتغير الجنس لصالح الذكور ، ولمتغير الجامعة لصالح جامعة القدس ،وتوجد فروق ذات دلالة إحصائية تعزى لمتغير المستوى الدراسي .

ثانيا : الدراسات الأجنبية

١- **دراسة (Joseph : 2000)** : التي هدفت إلى تعزيز فهم ديناميات_مبادئ الديمقراطية لدى طلبة الصفوف المتوسطة وتشمل : كيفية تعليم الديمقراطية في المدارس المتوسطة وتصورات معلمي تلك المدارس لقيم ومبادئ الديمقراطية ، وكيف يعمل طلبة تلك المدارس ضمن هذه التصورات ، وأظهرت النتائج حاجة تلك المدارس لنموذج ديمقراطي مثالي في غرفة الصف لإعداد مواطن المستقبل الديمقراطي .

٢- **دراسة (Alfano : 2001)** : التي هدفت إلى تطوير آلية لكيفية توجيه عناية الأفراد لبرامج إعداد المعلمين للحصول على مؤهل علمي لإدراك معاني وأهداف التربية الديمقراطية ، وتوصلت إلى أن تعريض المعلمين المباشر والهادف للمفاهيم والمبادئ المرتبطة بالتربية الديمقراطية في جو أكاديمي يسهم بشكل كبير في تعزيز المبادئ والقيم الديمقراطية لدى المعلمين والوعي الصحيح لتوظيف الطرق البنائية كالاستكشاف والحوار والمناقشة في العملية التعليمية .

٣- **دراسة (Pollicion : 2001)** : هدفت إلى التعرف على الحياة الجامعية وأثرها فى بناء شخصية ديمقراطية للطلاب ونجاحه فى بناء العلاقات الاجتماعية ، وأظهرت نتائج الدراسة أن هناك مجموعة من العوامل التي تؤثر على هذه العلاقة ومنها

الرضا عن الذات والاستقلالية والتحصيل الأكاديمي ، وأن التعليم الجامعي في مناخ ديمقراطي له أثر ايجابي في بناء شخصية الطالب .

٤- **دراسة (Ross : 2001)** : التي هدفت إلى تطوير إطار منظم للمعلومات لفهم المشكلات التي تواجه مؤسسات التعليم العالي البلغارية (مثل جامعة صوفيا) بعد التحول الذي حدث عند البلغاريين عام ١٩٨٩م والمتمثل في التحول من الاشتراكية إلى الديمقراطية ، ومن أهم النتائج التي توصلت إليها أن التعليم العالي بعيد عن الممارسات الديمقراطية من وجهة نظر المحاضرين والطلبة ، كما أن المركزية والبيروقراطية والتفكير النخبوي ما زال مسيطر على التعليم العالي .

٥- **دراسة (Markowitz : 2001)** : التي هدفت إلى إمكانية تطوير الجامعات المرخصة في الولايات المتحدة الأمريكية للمثل الديمقراطية ، وذلك من خلال الاستفادة من مجموعة من النظريات الجوهرية للديمقراطية بعد مقارنتها مع بعضها البعض ، ومن أهم النتائج التي توصلت إليها أن نظرية الجامعات المرخصة لا تشجع الممارسات الديمقراطية.

٦- **دراسة (Cameron : 2004)** : التي هدفت إلى البحث في مفاهيم الديمقراطية وخصائصها ، والديمقراطية في التربية والتعليم ، ومدى ممارستهم للديمقراطية وتشجيع الطلبة لممارستها والعمل على ترسيخ القيم والمبادئ الديمقراطية ، وكشفت الدراسة أن الجامعات التي توفر مناهج ترسخ مبادئ ومفاهيم الديمقراطية تكون فيها الممارسات الديمقراطية واضحة ومعمول بها من قِبل المدرسين أكثر من الجامعات التي لا توفر مناهج تدعم الديمقراطية وقيمها ، كما توصلت إلى أن الممارسات الديمقراطية غير واضحة وغير معمول بها في الجامعات التي أُجريت عليها الدراسة بشكل عام .

٧- **دراسة (Hildreth: 2006)** : هدفت الدراسة للكشف عن دور المقررات الديمقراطية والتربية الديمقراطية العملية فى تعزيز مفهوم الديمقراطية الحقيقية لدى طلاب فى جامعة مينيسوتا الأمريكية ، وتوصلت الدراسة إلى أن معظم الطلبة قد اكتسبوا خبرة كافية لتحديد العلاقة بين النظرية والتطبيق وتطوير مهارات الطلبة السياسية حيث أصبح لديهم الوعي الكافي للعمل فى النشاط السياسي وأصبح لديهم القدرة على التفكير بشكل مختلف حول السياسة .

تعقيب على الدراسات السابقة

١- تبين من عرض الدراسات السابقة ندرة الدراسات والأبحاث المصرية التي تناولت دراسة واقع الممارسات الديمقراطية داخل المؤسسات التربوية وبالأخص داخل الجامعات المصرية ، فلم يوجد – على حد علم الدراسة – إلا دراسة واحدة وهي دراسة (محمود يوسف ، ١٩٩٣) التي استهدفت أيضا هدف عام وهو تشخيص المشكلات الجامعية التي يواجهها الشباب في فرع جامعة القاهرة في الفيوم .

٢- بينت الدراسات العربية بصورة عامة انخفاض وتأثر الحياة الديمقراطية في الأنظمة التربوية العربية في مختلف المستويات التفاعلية والحقوقية ، كما عكست هذه الدراسات الواقع التربوي غير المرغوب فيه في المجال المتعلق بالقيم الديمقراطية في الحياة التربوية في مختلف أنماط التنشئة العربية في داخل المؤسسات التربوية ، كما خصت هذه الدراسات في نتائجها وتوصياتها على أهمية إدخال مضامين القيم الديمقراطية في مختلف المؤسسات التربوية بما فيها الجامعات وتفعيل الحياة الديمقراطية فيها .

٣- تبين من عرض الدراسات السابقة أنه في الوقت الذي كانت تتناول فيه الدراسات العربية حضور أو غياب الممارسات الديمقراطية في المؤسسات التربوية بما فيها الجامعات ، فان الدراسات الأجنبية كانت تؤكد على خصوصيات هذه المسألة ، وتدرس منظومة من العلاقات بين الممارسات الديمقراطية داخل المؤسسات التربوية وبين الفعاليات الذهنية والعقلية للأفراد داخل تلك المؤسسات .

الإطار النظري للبحث

أولا : الديمقراطية

تعد الديمقراطية من المصطلحات القديمة جداً للدلالة على نمط من أنماط الحكم ، حيث يُعد الإغريق أول من استنبط فكرة الديمقراطية ، وطبقوها في المدن الإغريقية (٤٩٥-٤٢٩ ق.م) ، وهي من اجتماع كلمتين الشق الأول من الكلمة (DEMOS) وتعني عامة الناس أو الشعب ، والشق الثاني من الكلمة (CRITIC) وتعني حكم فتصبح (DEMOCRITIC) أي حكم عامة الناس أو حكم الشعب (غربال : ١٩٩٠ : ١٥) .

وقد قدمت الديمقراطية اليونانية القديمة حقوقاً متساوية للمواطنين فيما يتعلق بحق المشاركة المباشرة في الحكم للصالح العام للمجتمع ، لكنها توقعت منهم خدمة مجتمعهم

بلا شروط ولا سيما إذا تعلق الأمر بحرية البلاد وسيادتها والدفاع عنها ، فلم يكن لهم حق خاص ، والقرارات التي يتم اتخاذها في ضوء تصويت الأغلبية ، يمكن إن تُستبد أحيانا وتؤذي الأقلية المعارضة (أمينة التيتون : ٢٠١١ : ١٣٥) .

ولذلك جاءت الديمقراطية المعاصرة تتويجا لصراع تاريخي بين الأغلبية الممثلة للشعب ضد الأقلية الحاكمة من المستبدين ، وبسبب هذه النشأة اعتبر بعض الباحثين أن الديمقراطية مذهب سياسي (الصادق شعبان : ٢٠٠٥ : ٢٢) .

ولقد تعددت تعريفات الديمقراطية وتفسيراتها إلى الحد الذي لم يعد يوجد عنده تفسير دقيق واحد ، فصار معنى الديمقراطية يعكس مجموعة من الأفكار المتعلقة بالحرية أو ببعض الممارسات والإجراءات التي تمثل المواقف والاتجاهات والرؤى المختلفة الخاصة بها ، فنجد الديمقراطية من المنظور السياسي تعني نظام الحكم المبني على الانتخابات ونظام البرلمان والتعددية الحزبية ووجود المعارضة وحرية التعبير ، ومن المنظور الاقتصادي عدالة توزيع الثروات وتحقيق الرفاهية للجميع ، ومن المنظور الاجتماعي تحقيق المساواة في الفرص بأبعادها السياسية والاقتصادية والاجتماعية (زكي الميلاد : ٢٠٠٧ : ٨٧) ، كما أن التكنولوجيا والمعلومات قد تحولت إلى الديمقراطية التي تتيح الفرص لأي شخص ليعرف أي شيء ويتفاعل مع أي ثقافة عبر شبكة الانترنت ، وهكذا أصبحت الديمقراطية تبدأ من ديمقراطية الأمن نزولاً إلى ديمقراطية البيت والمدرسة والجامعة ، لتصل لديمقراطية عالمية تستوعب الكون والبشر جميعا (أمينة التيتون : ٢٠١١: ١٣٩) .

ومن هنا تصبح الديمقراطية ثقافة مجتمع أكثر من كونها شكلا من إشكال الحكم ، ففي الوقت الذي يمكن أن يكون للمجتمع الديمقراطي حكومة ديمقراطية إلا ن ذلك لا يعني بالضرورة وجود مجتمع ديمقراطي (الربيع احمد :١٩٩٢: ٢٢) ، كما أن تعليم الديمقراطية مرتبط إلى حد بعيد بعوامل عدة في المجتمع ، ويصعب تحقيقها في أي مجتمع إلا إذا توافرت فيه عدة عوامل منها : تطور المجتمع المادي والاجتماعي ، وربط التطبيق العملي والممارسة الديمقراطية بتقاليد وعادات وثقافة المجتمع ، وتجاوز ربط الديمقراطية بالسياسة فقط لتشمل جميع مناحي الحياة الاجتماعية الأخرى (الهام فرج : ٢٠٠١: ٨٨) .

أما الديمقراطية من المنظور الإسلامي فقد جاءت بمضامين عديدة مثل : الحرية ، العدالة ، المساواة ، الشورى ، احترام حقوق الإنسان ، ففي مجال احترام حقوق الإنسان يقول الله تعالى : " وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ وَحَمَلْنَاهُمْ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ وَرَزَقْنَاهُم مِّنَ الطَّيِّبَاتِ وَفَضَّلْنَاهُمْ عَلَى كَثِيرٍ مِّمَّنْ خَلَقْنَا تَفْضِيلاً " (الإسراء : ٧٠) ، وفي مجال العدالة يقول الله تعالى : " وَإِذَا حَكَمْتُمْ بَيْنَ النَّاس أَنْ تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ " (النساء : ٥٨) ، وفي مجال حرية الاعتقاد يقول الله تعالى : " وَقُلِ الْحَقُّ مِنْ رَبِّكُمْ فَمَنْ شَاءَ فَلْيُؤْمِنْ وَمَنْ شَاءَ فَلْيَكْفُرْ " (الكهف : ٢٩) ، وفي مجال المساواة يقول الله تعالى : " يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَىٰ وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا ۚ إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ ۚ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ " (الحجرات : ١٣) .

كما يرى (نواف القديمي : ٢٠٠٦: ١٥٠) الديمقراطية على أنها آلية ووسيلة للاختيار وليست عقيدة تتنافى مع الدين ، كما أنها الوسيلة المثلى لتطبيق مبدأ الشورى والعدل ، مع عدم الاهتمام بالهيكل والطريقة التي تُمارس بها تلك القيم بقدر الاهتمام بأن تُمارس تلك القيم الديمقراطية بشكل صحيح وحقيقي .

كما يرى (عبد الله العليان : ٢٠٠٤ : ٢٣) أن ممارسة الديمقراطية تفترض تعزيز ثقافة الحوار والتواصل وحقوق الإنسان ، الأمر الذي يستوجب إقامة نظام عادل يزيل الشعور بالغبن والإحباط المؤجج للعنف .

وأيضا يرى (علي الصاوي : ٢٠١١ : ٦٧) أن المعنى الأساسي والمبسط للديمقراطية يتمثل في حكم الشعب لنفسه بنفسه ، فلابد إن يقوم ذلك على أساس مجموعة من المبادئ التي استقرت في الفكر السياسي ، وهي مبادئ العدل والمساواة وتكافؤ الفرص وحرية الرأي والتعبير والمشاركة في الشأن العام ، بالإضافة إلى الحريات والحقوق المدنية التي نصت عليها المواثيق الدولية .

كما تعرض (حسين عبد الحميد ، احمد رشوان : ٢٠٠٦ : ١٢٦) لرأي " جان جاك روسو " للديمقراطية في كتابه " العقد الاجتماعي " الذي ألفه عام ١٧٦٢م ، والذي أكد فيه على أن الديمقراطية غير موجودة ولن توجد مطلقاً ، ويعني بذلك الديمقراطية بمعناها الدقيق أي الحكم المثال والحياة المثالية ، وهي أمور لا يمكن الوصول إليها ، ولكن لا يعني هذا الرأي أن نتوقف عن السعي وراء تحقيق الديمقراطية الحقيقية ، لكونها

تجربة إنسانية عالمية يفرضها العقل البشري وتحتمها الأخلاق لتحافظ على كرامة الإنسان وقيمه .

فمشكلة الديمقراطية ليست مشكلة نظرية ، أنها بالأساس مشكلة اجتماعية تتعلق بتطور المجتمع وبوجود قوى إنتاجية فيه ، وأن أي اختلاف نظري في هذا الموضوع ناتج عن مستوى تطور القوى الاجتماعية وعن التفاوت في صفوفها ، وعن المصالح المختلفة لهذه الطبقة أو ذلك ، وأن المجتمع العربي انتقل من التخلف إلى التشوه أو من التبعية إلى التجزئة ، يواجه عقبات وإشكالات في تطوره السياسي ، لا تجعل الخيار الديمقراطي ميسراً أو سهلاً ، وأن خوض معركة الديمقراطية يحتاج إلى بناء قوى الديمقراطية ، وهذه القوى هي قوى الشعب العاملة والكادحة وهي أوسع الجماهير (شبل بدران : ٢٠٠٠ : ١٤٥) .

لذلك مع تطور النظم الديمقراطية وانتشار أشكالها المختلفة ، أصبحت مسألة القدرة الكامنة لدى النظام الديمقراطي في تحقيق تطلعات الشعوب واحتياجاتها وتوفير فرص التنمية المستدامة ، تشكل واحدة من أهم التحديات المستجدة التي تواجه العمليات الديمقراطية حول العالم . ومن هنا تحتاج مصر اليوم إلى مناقشة مفهوم الديمقراطية وممارستها بهدف إنجاح عملية التحول إلى المجتمع الديمقراطي في مصر بعد ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١م .

لذلك صارت الدعوة لممارسة ديمقراطية التعليم من القضايا وأهداف منظمات المجتمع المدني المحلية والدولية ، وأصبح من الواضح أن التعددية الحزبية لا يمكن أن تزدهر في مناخ غير ديمقراطي ، أو بدون احترام للحقوق المدنية والسياسية ، التي لا يمكن إن تتحقق بدون تعليم يعزز القيم الديمقراطية (راجي عنايت : ٢٠١٠ : ٢١٣) .

يتضح مما سبق أن مصر لن تتمكن من بناء نظام ديمقراطي حقيقي إلا من خلال التكامل بين التربية والإعلام والثقافة لتنمية الوعي بثقافة الديمقراطية ومسئوليات المواطنة المصرية ، والتأكيد على القيم الداعمة لحرية التعبير وممارسة النقد والتعددية الحزبية كمؤشرات دالة على الديمقراطية .

ثانيا : التربية الديمقراطية والمؤسسات التعليمية

إن الحياة الديمقراطية لأي أمة مرهونة بأبعادها وخلفياتها التربوية ، وذلك لأن حضور الديمقراطية وتكاملها في حياة الأمة أمر مرهون بمدى تأصيل القيم الديمقراطية في عقول الناس ووجدانهم ، والحركة التربوية دائما تمثل حلقة ضرورية للتشكيل الديمقراطي (وطفة : ٢٠٠٠ : ٣٨).

ومن هنا ظهر الاهتمام بالتربية الديمقراطية مع بداية القرن العشرين بصورة فعلية ، حين بدأت الدول تنال استقلالها ، وكانت تقوم على أساس الحرية والمساواة والإخاء ، إذ جاءت التربية الديمقراطية من دعوة مفادها أن المواطن أصبح حراً في وطنه ولديه جميع الحقوق المدنية (عبد الله أحمد وآخرون : ٢٠١٠ : ٤٥).

ونظرا للاتفاق على أن الديمقراطية طريقة مرغوبة لحكم المجتمع ، تعيَّن على هذا المجتمع العمل على تعزيزها من خلال تهيئة جميع الوسائل اللازمة لاستمرارها ، وهكذا ارتكزت الدعوة إلى التربية من أجل الديمقراطية على نظرية عامة ترى ضرورة أن تخدم التربية الديمقراطية من خلال إنتاج إفراد ديمقراطيين ، يضمنون الحفاظ على استمرار المجتمع الديمقراطي وتنميته وازدهاره ، لأن الديمقراطية تعتمد على الفرد الديمقراطي .

وترتبط التربية بالديمقراطية مثلما ترتبط الديمقراطية بالتربية ، فالتربية أداة مهمة للديمقراطية ، والديمقراطية أداة التربية في بناء مجتمع ديمقراطي ، والعلاقة بين التربية والديمقراطية علاقة جدلية تبادلية يتوقف كل منهما على الآخر ويتأثر به ، وبما أن الديمقراطية الصحيحة لا تتفتح إلا في مجتمع متعلم ، كذلك التربية لا تتم ولا تتطور ولا تتوسع فرص التكافؤ في التعليم إلا في وجود جو ديمقراطي ، ولذلك فان فلسفة الديمقراطية التربوية تكمن في أنه لا يمكن أن تتحقق الديمقراطية في ميدان التعليم إلا في سياق ديمقراطي للحياة الاجتماعية (نعيم جعيني : ٢٠٠٤ : ٢١٠).

وهنا تكمن الحقيقة الأساسية وهي أن الفصل بين الديمقراطية والتربية يؤدي إلى فشل الديمقراطية وتحويلها إلى مجرد شعارات وعبارات وألفاظ لا معنى لها ، وما نلاحظه الآن في مختلف الدول من تطاحن وصراعات وتخلف ما هو إلا دليل على أن غياب الديمقراطية بإطارها التربوي هو دمار للمجتمعات ، وهناك العديد من المبادئ التي تمثل جوهر العلاقة بين التربية والديمقراطية ، وتشكل ما يُسمى بمبادئ الديمقراطية التربوية ، ومن أهم هذه المبادئ مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية لتنمية مقدرات واستعدادات كل فرد

إلى أقصى قدر ممكن بصرف النظر إلى أحواله المادية والاجتماعية (سليم عودة : ٢٠١١ : ٣٨) .

ويمكن تعريف التربية الديمقراطية دولياً على أنها الجوانب التي تؤكد على حقوق الإنسان والمجتمع وتنمية الفرد ، وتنظر إلى حقوق الإنسان على أنها أساس تنمية الثقافة الديمقراطية ، وحق الشخص في التعبير عن فرديته وشخصيته كأساس للتفاعل التربوي المتمحور حول الاحترام والتسامح والحب ، وحق الفرد في توجيه حياته في ضوء ما يفرضه الاستقلال وتحمل المسئولية والإبداع والتفرد (أمينة التيتون : ٢٠١١ : ١٣١) .

ومصطلح التربية الديمقراطية يتكون من ثلاثة عناصر هي : الفرص التربوية ، الممارسة الديمقراطية في الوسط التعليمي ، والوعي الديمقراطي (علي وطفة : ٢٠٠٣ : ٣٢) ، أما مفهوم تكافؤ الفرص التعليمية فهو من المفاهيم المرتبطة ارتباطاً قوياً بديمقراطية التعليم حيث أن التعليم حق للإنسان ، أما الممارسة الديمقراطية في الوسط التعليمي فهي قائمة على السلوك الديمقراطي التعليمي والمواقف التعليمية كاحترام الرأي والرأي الآخر ، أما الوعي الديمقراطي فيهدف إلى تأصيل القيم والمبادئ الديمقراطية في التربية (الخياط : ١٩٩٦ : ٩٥) .

والتربية الديمقراطية الشاملة تعكس التحديث التربوي في شكل ونوعية الجيل القادم كي يكون مفكراً ومبدعاً ، كي تزخر سلوكياته باتجاهات ايجابية تستند إلى ثوابت قيم المجتمع من ناحية ، وأن يكون مرنا يستوعب ايجابيات الحضارة العالمية ثم يوظفها لخدمة مجتمعه من ناحية أخرى ، وغرس المفاهيم والقيم الديمقراطية لدى الطلبة لا يتم بالتلقين والسرد ، بل يتم من خلال الممارسة العملية للديمقراطية ومبادئها داخل الغرف الدراسية ليتم فهمها واكتسابها (السوالمة : ٢٠٠٠ : ١٢٢) .

لذلك تُعد التربية الديمقراطية الضوء الموجه للثقافة الديمقراطية في أي مجتمع من المجتمعات ، حيث تقوم بوظائفها الاجتماعية والتربوية والسياسية من أجل تشكيل وتعديل شخصية الطالب الديمقراطي وإخراجه من الجو اللامبالي الذي يعيش فيه معظم الطلبة إلى الجو الناشط الديمقراطي الحيوي ، وأن وجود قصور في البيئة التربوية والتعليمية في التربية الديمقراطية يشكل مشكلة للنظام الديمقراطي في المجتمع (عبد الله أحمد وآخرون : ٢٠١٠ : ٣٥) .

ونظرا لزيادة الطلب على الديمقراطية في المجتمع ، تتطلب الأمر تحويل المؤسسات التربوية إلى مؤسسات ديمقراطية حقيقية تسمح لأفرادها بالمشاركة في الحياة ، ومناقشة القرارات والتعبير عن الرأي ، وممارسة الديمقراطية كالمساواة وحرية التعبير وحقوق الإنسان واحترامها ونقل القيم الديمقراطية .

ويُعد التعليم والمؤسسات التعليمية المختلفة أحد أهم مجالات الصراع الاجتماعي والسياسي في المجتمعات خلال القرن العشرين ، حيث استطاعت القوى الوطنية المناهضة للاستعمار الداخلي والخارجي ولكافة صفوف التسلط والقهر أن تجعل التعليم أحد آلياتها وأدواتها الحادة في الهيمنة والاستبداد ، حيث أن النظام التعليمي يتمتع بقدر من الاستقلالية تتيح له أن يساعد في تكوين وتشكيل وعي الأجيال الجديدة بصورة معاكسة لما ترسمه الدولة من خطط وسياسات وتضعه في صورة برامج ومناهج دراسية (بدران شبل : ٢٠٠٠ : ١٣٩).

لذلك فالعلاقة وثيقة بين الديمقراطية والتعليم ، فإن من يتحدث عن ديمقراطية التعليم لا يتحدث عن شيء يختلف عن الديمقراطية العامة ، إلا من حيث العموم والخصوص والكلية والجزئية ، فديمقراطية التعليم هي جزء من العملية الديمقراطية وفرع من فروعها ، وتطبيق مبادئ واتجاهات الديمقراطية العامة في مجال التعليم تعني في حقيقة الأمر الاعتراف بحرية الفرد في اختيار الفرص التعليمية المناسبة لإمكانياته وقدراته وميوله ورغبته وبحقه في تحرير عقله من الجهل وكل ما يحط من قيمته كإنسان (خالد الرميضي : ٢٠١٠ : ١٣٠) .

وتُعد الديمقراطية من أهم المفاهيم التي يمكن للتعليم أن يُرسّخها في عقول ونفوس المتعلمين والمعلمين على حد سواء ، حيث توجد فرص سانحة للممارسة الديمقراطية الفعالة في المدارس والجامعات إذا أحسن التعرف خلالها فانه من الممكن جداً أن تسود المفاهيم الديمقراطية في العملية التعليمية لتحقيق الغرض المرجو منها على أكمل وجه وبناء ثقافة ديمقراطية منتجة لقيم التسامح والاختلاف وقبول الآخر في مواجهة موجات العنف والتطرف التي تجتاح العالم بأسره .

لذلك ترتبط الديمقراطية بالتعليم ارتباطاً وثيقاً فلا يمكن أن توجد ديمقراطية من دون تعليم ، وإذا كانت الديمقراطية نظاما فكرياً وسياسياً واسعاً يشتمل على العديد من القيم والمبادئ والقواعد ، فمن المؤكد أن المجتمع لن يتمكن من فهم النظام وممارسته ممارسة

سليمة إلا إذا تعلم مبادئه وتدرب عليها ، فالتعليم خير وسيلة أمام المجتمع لخلق المواطنين المؤمنين بأهمية الديمقراطية والقادرين على فهمها والدفاع عنها وممارستها الممارسة السليمة .

وعلى الصعيد المحلي ، شهدت مصر دعوات من جانب المهتمين علي صناعة القرار والمخططين التربويين للاهتمام ببناء قيم مدنية ديمقراطية لدى الصغار ، واعتُبرت التربية الديمقراطية طريقة لمواجهة التحديات التي تفرضها المجموعات المتطرفة ، وتنفيذ إستراتيجية جديدة لإصلاح التعليم ركزت على تعميق الديمقراطية ، والانتقال من ديمقراطية التعليم إلى تعلم الديمقراطية ، والتأكيد على ديمقراطية الإدارة ووضع المناهج وطرق التدريس التي تطلق الطاقات الكامنة لدى الطلاب ، وتطوير الأنشطة الطلابية كالمجالس والاتحادات الطلابية لتعميق الممارسة الديمقراطية (أمنية التيتون : ٢٠١١ : ١٣٠) .

وتقدم العديد من الدراسات التي تمت في مجال التربية الديمقراطية والتعليم من أجل الديمقراطية في مصر دليلا قاطعا على أهمية التربية الديمقراطية لخلق مواطن يتمتع بشخصية ديمقراطية تجسد القيم الديمقراطية ، المتمثلة في مراعاة الصالح العام والعدالة والحرية والمساواة والتنوع ، شخصية تفكر لنفسها وتتميز بالفضول والوعي بالذات ، ولا تكتم مشاعرها ، وتشارك بايجابية ، وتحترم الآخرين ، ويكون تواصلها متعاطفا وخاليا من العنف .

غير أن تحقيق هذه الثقافة ليس بالأمر البسيط ، فالديمقراطية الحقيقية ليس وصفة جاهزة من متخصصين ، ولا تقليداً لنماذج مطبقة أو قراراً فوقياً لسلطة تنفيذية أو إملاء خارجياً لجهات أو مراكز قرار مهيمنة على المستوى الدولي ، ولا تعلم بكلمات تحفظ ، بل ينبغي تحقيقها بالممارسة ومن خلال إحداث تحويل شديدة التعقيد في جميع جوانب منظومة العملية التعليمية (سليم عودة : ٢٠١١ : ٤٨) .

يتضح مما سبق أنه على الرغم من بريق فكرة الديمقراطية والتربية الديمقراطية باعتبارهما حلما يتطلع الناس إلى رؤيته ، إلا أن قيم الديمقراطية وممارستها ضعيفة وربما غائبة في واقع المجتمع المصري ، بصورة تتناقض مع الخطاب الرسمي في مصر المناصر للديمقراطية ، مما ينعكس على أحوال المؤسسات التربوية ، وتغيب فكرة التعليم الديمقراطي ، حيث يدير البالغون حياة الطلاب ، ويقررون لهم ما يدرسون وكيف

يدرسون ومتى يدرسون ، ويعاني الطلاب من مناخ تعليمي صارم لا يتفق مع مبادئ التربية الديمقراطية .

ثالثا : الجامعة والممارسات التربوية الديمقراطية

تشكل الجامعات محورا أساسيا في النظم التعليمية ، نظرا للمهمات التي تقوم بها في بناء الكوادر الفنية والأكاديمية المؤهلة للعمل في مجالات النشاط التعليمي والاجتماعي والاقتصادي والسياسي ، وتقع على عاتقها تنفيذ خطط وبرامج تنمية المجتمع في مختلف مجالات الحياة ، إذ أنها تمثل قمة الهرم التعليمي ، وتعد بحق صاحبة الدور الريادي في التأثير على الحياة الاجتماعية والسياسية لأي مجتمع .

وتتحمل الجامعة مسؤولية عظيمة تجاه المجتمع الذي تعيش فيه ، لما تقوم به من وظائف تسعى من خلالها لتحقيق رسالتها في قيادة الحركة العلمية للجميع . فأي جامعة تضطلع بتنفيذ ثلاث مهام رئيسية هي : التدريس ونقل المعلومات والمهارات للطلبة بهدف رفع الكفاية الأكاديمية لإفراد المجتمع ، وإجراء الدراسات والبحوث العلمية ذات الصلة الوثيقة ببرامج التنمية الاجتماعية والاقتصادية ، بالإضافة إلى دورها في خدمة المجتمع وتزويده بمتطلباته كافة واحتياجاته في ضوء العناصر البشرية والمادية المتاحة (بشار عبد الله السليم وآخرون : ٢٠١٠ : ٥٢٣) .

وتعد الفعاليات التربوية بمظاهرها الديمقراطية في المؤسسة الجامعية بمنزلة الدورة الدموية في جسد هذه المؤسسة ، وهي تشكل الإطار الذي تتكامل فيه أطراف العملية التربوية كلها من مدرسين وطلبة ومناهج وإدارة ومقررات .

ولقد كانت الجامعات عبر تاريخها الطويل موطنا للحرية وحاضنا طبيعيا للقيم الديمقراطية ومصدر إشعاع حضاري وينبوعا للقيم الديمقراطية ، وقد تمثل الدور التاريخي للجامعات في أمرين هما : الديمقراطية والبحث العلمي ، وقد أثبتت التجربة الإنسانية والتاريخية لتطور الجامعات هذا التلازم التاريخي بين الديمقراطية والمعرفة العلمية الإبداعية في التعليم العالي ، وهذا يعني انه لا يمكن للجامعة إن تؤدي دورها العلمي ما لم تؤدي دورها الديمقراطي في البداية (وطفة والشريع : ٢٠٠١ : ٣٨٣).

فالحياة الجامعية بكل مقوماتها تعد ميداناً فسيحاً لتمرين الطلبة على تدبير أمورهم بنفسهم وإنماء شخصيتهم المستقلة ، حتى يكونوا قادرين على ممارسة الديمقراطية

بأبعادها المختلفة وبمعناها الواسع ، فالمطلوب من الأستاذ الجامعي أن يعدل في تعامله مع الطلبة ، وأن يساوي بينهم في منحهم الفرص الكافية لنمو قدراتهم ، وأن يحرص على عدم فرض آرائه عليهم ، لذلك لابد أن يتمتع التعليم الجامعي بالحرية الأكاديمية والالتزام بالسلوك الديمقراطي وإقامة العلاقات السوية بين الطلاب وبعضهم وبين أعضاء هيئة التدريس (سليم عودة : ٢٠١١ : ٤٢) .

وإذا كانت الجامعات الغربية قد أدت دورها التاريخي بصورة واضحة أمام كل متابع وتكونت لديهم تقاليد علمية وديمقراطية راسخة ثابتة ، فان الجامعات العربية مدعوة لأداء دور تاريخي بالغ الخطورة في مجتمعاتنا العربية التي ما زالت فيها قيم التعصب والقبلية والعشائرية والطائفية تسود وتنخر عظام الوجود الاجتماعي ، وهذا يفرض على الجامعة إن تؤدي دوراً حضارياً من خلال الوظيفة الديمقراطية للجامعة (بشار عبد الله السليم وآخرون : ٢٠١٠ : ٥٦٠) .

وقد شهد التعليم الجامعي في مصر عدة تطورات وتغيرات ، ارتبط بعضها بالتغيرات الدولية والعالمية المتعلقة بالعولمة وتأثير وسائل الاتصال الحديثة وتكنولوجيا المعلومات ، وبعضها ارتبط بتغيرات مجتمعية ارتبطت بطبيعة النظام السياسي الذي سيطر على البلاد فترة طويلة امتدت نحو ثلاثين عاما ، وتغيرات مجتمعية متعلقة بصورة التعليم الجامعي والجامعة لدى الرأي العام ، وأخرى اقتصادية تتعلق بانفصال الجامعة عن المجتمع وما ترتب عليه من تخريج جيش من العاطلين في إطار بطالة حقيقية ومقنعة ، مما جعل التعليم الجامعي مجرد وسيلة للحصول على شهادة ، وبعيدا كل البعد عن الديمقراطية والممارسات الديمقراطية الحقيقية (عبد الناصر محمد : ٢٠٠٤ : ٥٩) .

وقد ساعد تغير النظام والأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية في مصر بعد ثورة ٢٥ يناير إلى بث مزيد من التفاؤل بإمكانية التغيير في كافة المجالات ، والاهتمام بالتعليم عامة والجامعي بصفة خاصة ، والاهتمام بالديمقراطية وممارستها داخل أروقة الجامعات ، ودعم نظام الانتخابات واختيار القيادات الجامعية على أسس من الكفاءة العلمية والإدارية ، وإتاحة الفرصة للشباب للتعبير عن أفكارهم وأرائهم بحرية من خلال الأنشطة الطلابية ودعم ممارستهم الديمقراطية .

إلا أن الوضع الراهن الحالي لأوضاع الجامعات المصرية يمثل امتداداً للوضع السابق في استمرار غياب الرؤية التنموية المرتبطة بالمجتمع ، وتوفير التكنولوجيا من حيث الكم دون تحقيق استفادة منها أو تفعيلها في تنمية الابتكار والإبداع عند الطلاب ، واستمرار الزيادة في قبول أعداد كبيرة من الطلاب وزيادة عدد الخريجين والعجز عن قبولهم في سوق العمل ، وبالتالي ارتفاع نسبة البطالة ، بالإضافة إلى استمرار السياسات الإدارية التقليدية ، وترهل المناهج الدراسية وانفصالها عن الواقع المجتمعي ، والاستمرار في تدهور الخدمات الطلابية وتقلص الأنشطة الطلابية وارتكازها على الجوانب الترفيهية وابتعادها عن الشئون السياسية ، وتجريم الممارسات السياسية داخل الجامعة ، وتدهور العلاقة بين الطالب والأستاذ ، واستمرار انهيار منظومة القيم الديمقراطية في الوسط الجامعي (عواطف عبد الرحمن: ٢٠١٤ : ١٦٠).

ومع استمرارية الوضع التشريعي والقانوني للجامعات المصرية بخضوعها لقانون تنظيم الجامعات الحالي ، والتي كشفت الممارسات الواقعية في أعقاب ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ م عن عدم ملائمة الكثير من بنوده للواقع المجتمعي الحالي ، ومع هذا فإن كان هناك إصرار من الإدارة السياسية على استمرار العمل بهذا القانون في تنظيم عمل الجامعات المصرية ، فإن الكثير من المشكلات الإدارية والبيروقراطية ستستمر معوقة لأداء العمل الديمقراطي داخل الجامعات خاصة مع محدودية الموارد المالية المخصصة للجامعات واستمرار تبعية هياكلها الإدارية للسلطة السياسية الحاكمة ، الذي يجسد مزيداً من فقدان الجامعة لاستقلاليتها ، ومزيد من الافتقاد للحريات الأكاديمية لأعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم وغياب للممارسات الديمقراطية من جانب الطلاب والأساتذة (عواطف عبد الرحمن : ٢٠١٤ : ١٦٢) .

لذلك لتفعيل التجربة الديمقراطية في الجامعات المصرية ، وحتى يتحقق استقلال الجامعات بعد قيام ثورة ٢٥ يناير ، ينبغي الإصرار من جانب أساتذة الجامعات والطلاب على المشاركة الفعالة في انتخابات قيادتهم والالتزام بالدفاع عن حقوقهم الأكاديمية والمهنية ، والسعي الجاد لتهيئة البيئة الجامعية للممارسة الديمقراطية الحقيقية ، وتحرير الجامعات من التدخلات السياسية والأمنية التي تصادر الحريات الأكاديمية ، وتغيير اللوائح المنظمة لها ، والسعي لتحسين العلاقات السائدة بين الإداريين والاكاديمين

من خلال تنظيم ندوات توعية للإداريين لفهم طبيعة عمل الجامعة متبني نظام اللامركزية ، والاهتمام بالمقررات الدراسية لغرس بذور القيم الديمقراطية لدى الطلاب .

لذلك فان واقع الممارسات الديمقراطية في التعليم الجامعي يتطلب قراءة منهجية لمجالات العمل الديمقراطي في التعليم الجامعي وهي :

تكافؤ الفرص التعليمية :

وذلك بإتاحة التعليم لكل مواطن وتذليل الصعاب التي تعترض عملية التعليم سواء أكانت مادية أو معنوية ، أو إتاحة التعليم للجميع بصرف النظر عن خلفياتهم الاجتماعية وعقيدتهم ولونهم وتحقيق المساواة بين مختلف المناطق والبيئات المحلية (محسن خضر : ٢٠٠٠ : ٤١٢) .

ويمكن أن يتحقق ذلك من خلال التوسع في التعليم الجامعي الحالي ، والأخذ بصيغ تعليمية موازية مثل : التعليم المفتوح أو نظام الساعات المعتمدة أو التعليم المتناوب ، مع ضرورة الالتزام بالشروط والمواصفات التي تميز الدراسة في هذه الصيغ عن الصيغ التقليدية (فتحي درويش : ٢٠٠٧ : ٨٣) .

ونظرا لان الدساتير والأوراق الرسمية منذ بداية الربع الثاني من القرن العشرين تؤكد على إن الحكومات المصرية حكومات ديمقراطية تؤمن بمبادئ العدالة والمساواة بين جميع أبناء المجتمع ، فقد تبنت مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية ، وإذا كانت الحكومات المصرية قد نجحت إلى حد كبير في تطبيق هذا المبدأ في الجامعات حتى السبعينات من القرن الماضي ، فإنها ما لبثت أن ابتعدت إلى حد كبير عن تطبيقه في السنوات التالية ، مما انعكس سلبيا على فرص الالتحاق لأبناء الفقراء والمناطق النائية ، والأدلة على ذلك كثيرة ومنها : عدم الاهتمام بإنشاء جامعات حكومية جديدة منذ منتصف السبعينات وهذا لا يتفق مع الزيادة المتنامية في عدد السكان ، وإذا كانت هناك بعض الجامعات قد ظهرت منذ بداية القرن الحادي والعشرين مثل جامعة : بنها ، كفر الشيخ ، الفيوم ، بني سويف ، وجنوب الوادي ، فإنها كانت فروعا لجامعات وما لبثت أن استقلت .

بالإضافة إلى الزيادة المتنامية لأعداد الجامعات الخاصة والتي تقبل طلابا بمجموع أقل من الجامعات الحكومية في نفس التخصصات والكليات ، وهذا بدوره يؤثر سلباً على تطبيق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية ، بالإضافة إلى ظهور الجامعات الأجنبية في

المجتمع المصري والتي تعتمد على إدارة وتمويل مشترك بين المصريين والجامعات الأجنبية ، ونظرا لطبيعة الدراسة في هذه الجامعات فإنها تقبل أبناء الأسر الغنية ، ومن ثم يؤثر على تطبيق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية .

بالإضافة إلى سياسة قبول الطلاب في نظام التعليم المفتوح بالجامعات المصرية وإلغاء نظام الانتساب الموجه بالجامعات بداية من عام ٢٠١٠ –٢٠١١م الذي كان ملاذاً لكثير من الطلاب الفقراء لقلة مصروفاته ، كل ذلك كان له تأثيره السلبي على تطبيق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية (علي السيد الشخيبي : ٢٠١٢ : ٢٢١).

الحرية الأكاديمية :

وهي واحدة من الحريات التي يتمتع بها الأفراد أو الجماعات ، ويمكن تعريف الحرية الأكاديمية للجامعات بأنها التحرر من كل سلطة داخلية أو خارجية للجامعة تولد المخاوف أو القلق في نفوس وعقول الاكاديمين بما يعيق عملهم في إن يدرسوا بحرية ويبحثوا بمنهجية فيما يهتمون به (محمود قمبر : ١٩٩٩ : ١٤٠) .

وللحرية الأكاديمية للجامعات ثلاث مستويات يتعلق أولهما بحقوق أساتذة الجامعات في ممارسة أدوارهم التعليمية والبحثية دون تدخل من الحكومة أو أية سلطة إدارية أو سياسية خارج الجامعة ، والمستوى الثاني يتعلق بحق الطلاب في حرية التفكير والتعبير والمناقشة والتعليم والنقد والإبداع وحق الاختلاف مع أساتذتهم ، وحق اختيار ممثليهم في الاتحادات الطلابية ، وذلك في إطار ديمقراطي لا يلغي محاسبتهم وتقيمهم من خلال الامتحانات ، أما المستوى الثالث يتعلق بحق المؤسسة الجامعية ذاتها بحيث يكفل لها الحرية في إدارة شئونها التعليمية والبحثية والمالية والإدارية (عواطف عبد الرحمن : ٢٠١٤ : ١٧٠) .

ويستخلص من ذلك أن الحرية الأكاديمية تعني حرية المحاضرين في تعليمهم وحرية الطلبة في أن يتعلموا في الجامعة ، وأن ما ينطبق على حرية الأفراد العامة من شروط يجب أن ينطبق على الحرية الأكاديمية ، فللطلبة الحق في حرية التعبير والمشاركة في صناعة القرارات ، ولكن للإدارة الجامعية حق المقاطعة إذا أدى ذلك إلى الإخلال بالعملية التربوية .

وقد أكد العديد من الباحثين على أن قدرة الجامعة في تحقيق وظائفها بنجاح وكفاية تحتاج إلى قدر كاف من الحرية الأكاديمية ، وإلى توافر مناخات ملائمة تضمن الحرية

الأكاديمية لأساتذتها وطلابها ، والى أن تتمتع الجامعة بحرية البحث والتقصي والتفكير واحترام الرأي وحرية التعبير والحوار ، دون رقابة أو قيد أو تدخل في حرية الاعتقاد والتعبير والبحث عن الحقيقة والدفاع عنها ، بعيدا عن هاجس الخوف والقلق (محمد خطايبة وآخرون : ٢٠١١ : ١٩٥) .

لذا تعد الحرية الأكاديمية مطلبا مهما من مطالب استمرار المشتغلين بالعلم والبحث والتدريس الجامعي في نشاطهم بعيدا عن هاجس الخوف من السلطات أو الزملاء أو المؤسسات أو المجتمع ككل ، وتوافر الحرية الأكاديمية في الجامعة أصبح أمر أساسيا في عصر أصبحت فيه الديمقراطية معيارا مهما لتطور المجتمعات وتقدمها حتى يتمكن الأستاذ الجامعي والطالب من البحث عن الحقيقة بشكل أفضل ، وإبداء الآراء والدفاع عن وجهات النظر وفق أطار الأنظمة الجامعية والذوق العام والعرف المجتمعي (محمد خطابية وآخرون : ٢٠١١ : ٢٠٠) .

والحرية الأكاديمية تستند إلى أبعاد الحرية الفكرية ، ليكون في مقدور الفرد أن يعبر عن نفسه بصدق وصراحة ووعي دون تجاوز لحدود الصالح العام ، كما أنها مبنية على حرية اختيار الفرد وانتقائه من بين البدائل التي تعرض له في حياته ، وهذه الحرية تشكل حافزاً للفرد لإبراز قدراته على النقد والتعليق والمناقشة ومناظرة الآخرين ضمن حدود احترامه لهم ولحقوقهم ، وهذا يجعل الفرد أقرب إلى عقلنه الأمور وتبصرها بشكل أكثر وعياً وذكاءً ، وتبعد الفرد عن العشوائية والعاطفة في الاختيار (محمد خطابية : ٢٠١١ : ٢٠١) . وهذا ما نريد أن نربي عليه شبابنا في هذا العصر المليء بالمتناقضات والاختلافات في الرأي والرأي الآخر .

هذا وقد شهدت الجامعات المصرية في نهاية حقبة السبعينات من القرن العشرين ظهور بعض الاتجاهات الدينية المتطرفة التي كان لها انعكاساتها السلبية على المناخ الفكري والأكاديمي داخل الجامعات ، وفي نهاية الثمانينات والتسعينات انفجرت موجات التطرف داخل الجامعات ، واشتدت رقابة الدولة على الجامعات ، وأصبح تعيين أعضاء هيئة التدريس ورؤساء الجامعات مرهون بموافقة الأمن ، كما ازداد تدخل الأمن في انتخابات أندية أعضاء هيئات التدريس ، ويتجلى التضييق على الحريات الأكاديمية في ضرورة الحصول على موافقة الأمن على أسماء المحاضرين الذين يستضيفهم الأساتذة من خارج الجامعة لإجراء لقاءات حوارية مع الطلاب ، وكذلك إلغاء التكليف الصادر

لبعض المعيدين بسبب اتجاهاتهم السياسية ، فضلا عن التدخل السافر للأمن في الانتخابات الطلابية (إبراهيم الدسوقي : ٢٠٠٧ : ٢٢٠) .

ولاشك أن حالة الخوف واللامبالاة التي سادت الأوساط الجامعية في مصر والناتجة عن استمرار المركزية والحصار الأمني والأساليب البيروقراطية ، وقد ألحقت أضرارا بالغة بالجامعة وأساتذتها وطلابها ، سواء من ناحية الاستقلال التنظيمي أو الحريات الأكاديمية ، وهكذا اقتصر دور الجامعة على إعادة إنتاج الكوادر النمطية المتخصصة دون قدرة على تجاوز هذا النمط المحافظ ودون السعي الجاد لإشاعة حرية الفكر والتعبير لدى الأساتذة والطلاب (محمود قمبر : ١٩٩٩ : ٢٠٠) .

غير أته في أعقاب قيام ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١م اندلعت الاحتجاجات في مختلف الجامعات المصرية مطالبة بإلغاء مبدأ القيادات الجامعية ، وإقرار مبدأ الانتخابات ، الأمر الذي اضطر المجلس العسكري الحاكم إلى إصدار مرسوم بقانون يقر حق أعضاء هيئة التدريس في انتخابات العمداء ورؤساء الأقسام من خلال الانتخاب الحر المباشر ، على أن تكون انتخابات رؤساء الجامعات عن طريق المجتمع الانتخابي لأعضاء هيئة التدريس ، الأمر الذي يُعد بداية الطريق لاستفادة الحريات الأكاديمية للجامعة (عواطف عبد الرحمن : ٢٠١٤ : ١٧٢) .

إلا أن بعض الدراسات الحديثة ترى أن الحرية الأكاديمية في الجامعات المصرية حتى بعد ثورة ٢٥ يناير ما زالت حلم لم يتحقق بعد ، حتى بعد إلغاء الأمن داخل الجامعة واستبداله بالحرس المدني ، فهذا الحرس المدني ينتقص من استقلال الجامعات والحرية الأكاديمية في ظل استمرار بعض التعليمات الأمنية التي تحاول استقطاب هذا الأمن المدني لممارسة أدوار أخرى غير الانضباط وحفظ الأمن داخل الجامعة ، وهناك العديد من الباحثين يرون أنه يفرض شكلاً غير مبرر للتدخل في الحريات الأكاديمية للأساتذة خاصة إذا ما وُظف لممارسة مهام أمنية كالتجسس على الأساتذة لحساب القيادات أو غيره ، ونفل الأخبار وتصوير المظاهرات والاحتجاجات الطلابية ، واحتجاجات أعضاء هيئة التدريس (عواطف عبد الرحمن : ٢٠١٤ : ١٧٣).

ومن هنا ينبغي لتحقيق استقلالية الجامعات وتحقيق الحريات الأكاديمية ضمان حق الأساتذة في انتخابات القيادة الجامعية ، وضرورة استقلال الموازنة الخاصة بالجامعات ، وضمان حرية ممارسة الأنشطة الطلابية بعيداً عن سيطرة الأمن ، واستقلال الهياكل

الإدارية للجامعات ، وإصدار لائحة طلابية جديدة تتلاءم مع متطلبات المرحلة التي يمر بها الوطن ، وضمان العدالة والشفافية داخل الجامعات ومشاركة أعضاء هيئة التدريس والطلاب في اتخاذ القرارات داخل الجامعة .

المضامين الديمقراطية للمقررات الجامعية

المنهج هو كل ما تقدمه الجامعة لطلابها من معلومات وخبرات وقيم واتجاهات ومهارات ، وتساعد في تكوين شخصياتهم بما يتفق مع الفلسفة التربوية العامة للمجتمع الذي توجد فيه ، وهي مجموعة الخبرات التعليمية التي نحتاجها لتنمية المهارات وتوسيع المعرفة وتنمية الاتجاهات والقيم المرغوبة فيها والتي تساعد على تحقيق الأهداف العامة للتعليم الجامعي (ماهر مفلح : ٢٠٠٨ : ٣١٠) .

ويعتمد بناء المنهج على الفلسفة التربوية التي تشتق بذورها من الفلسفة العامة للمجتمع ، ويتفق المتخصصون على إن المنهج هو احد الروافد الرئيسية للتربية الديمقراطية ، واحد الركائز التي تستند عليها تنمية الجانب السياسي من شخصية الطالب ، وذلك من خلال مساعدته على الفهم والتفكير وحرية التعبير وتنمية قدراته على نظرة علمية موضوعية للقضايا والمشكلات المجتمعية ، وتنمية قيمه واتجاهاته ومبادئه كي يكون مواطنا صالحا واعيا يؤمن بمبادئ الديمقراطية والحرية والعدالة والمساواة ، ويعرف ما لديه من حقوق وما عليه من واجبات (علي السيد الشخيبي : ٢٠١٢ : ٢٢٧) .

ولما كان الصراع والحرب والعنف ونبذ الآخر من السمات البارزة للحياة المعاصرة ،كان لابد للمناهج التعليمية والتربوية أن تعمل على إدخال مفاهيم جديدة في العملية التعليمية تساعد على نبذ ذلك كله ، وذلك بإدخال مفاهيم الديمقراطية والحرية وثقافة السلام بدلاً من ثقافة الحرب ، وحوار الحضارات بدلاً من صراعها . بهدف إيجاد أجيال تؤمن بالديمقراطية قولا وعملا ، فالهدف الحقيقي للمناهج الدراسية أن تُخرج مواطنين صالحين ومؤمنين بواجباتهم وقادرين على العمل لأجل الديمقراطية ،وأن التعليم الديمقراطي يتطلب تعديل المناهج الدراسية بالإضافة إلى طرائق وضع هذه المناهج موضع التنفيذ من اجل بناء ثقافة تعليمية تعكس مبادئ الديمقراطية ، لتطبيق المبادئ الديمقراطية ولخلق مجتمع ديمقراطي (على سيد الشخيبى: ٢٠١٢ : ٢٢٩).

والتربية الديمقراطية الشاملة تعكس التحديث التربوي في شكل الجيل القادم ، كي يكون مفكراً ومبدعاً ، كي تزخر سلوكياته باتجاهات ايجابية تستند إلى ثوابت قيم المجتمع ، وغرس هذه القيم لا يتم بطرق التدريس والمناهج التقليدية التي تعتمد على التلقين والحفظ ، ولكن من خلال الممارسة العملية للسلوك الديمقراطي داخل غرفة الصف .

لذلك يتطلب التأكيد المنظم على التدريس والمناهج المتعلقة بالمعرفة الديمقراطية والمجتمع الديمقراطي ، وتدريس وتعلم المعرفة المتعلقة بالدستور وبمؤسسات الحكومة الديمقراطية ، وبالمجتمع المدني الذي يعيش فيه الطالب ، والربط والتكامل المنظم للمعرفة الأساسية والمهارات والميول في المناهج ، وتدريس المعرفة والمهارات والميول الخاصة بالديمقراطية في مناهج الجامعة ، وإشراك الطلاب في أنشطة إضافية تربط التدريس الرسمي وخبرات التعلم التي يتطلبها المنهج ، ومناقشة أساتذة الجامعة للإحداث والقضايا الراهنة وتشجيع حرية التعبير وتبادل الأفكار ومناقشة مبادئ الديمقراطية والمواطنة وملامح المواطن الديمقراطي (أمنية التيتون : ٢٠١١ : ١٤١) .

كما تتطلب التحولات الديمقراطية تجديد طرائق التدريس ، بحيث تركز على الفهم لا على التلقين ، فالطالب الذي شب على إعمال الفهم والتحليل وعلى النقاش الحر وإبداء الرأي بشجاعة وتقبل آراء الآخرين ، يكون قد نشأ وبداخله بذور الديمقراطية الحقة ، وكذلك يجب التأكيد على ديمقراطية السياق الاجتماعي للعملية التعليمية ، والعمل على صيانة الحرية الأكاديمية للطلاب من خلال إتاحة الفرصة لهم لاختيار ما يناسبهم من محتوى تعليمي ، وصيانة حريتهم في ممارسة الأنشطة اللاصفية (فتحي درويش : ٢٠٠٧ : ٨٩) .

وقد أكد (ماهر مفلح : ٢٠٠٨ : ٥٣٩) على أن الهدف الحقيقي للتعليم والمقررات التعليمية أن يُخرج مواطنين صالحين ومؤمنين بواجباتهم وقادرين على العمل لأجل الديمقراطية ، وأن التعليم الديمقراطي يتطلب تعديل المناهج الدراسية بالإضافة إلى تعديل طرائق لوضع هذه المناهج موضع التنفيذ من أجل بناء ثقافة تعليمية تعكس مبادئ الديمقراطية وتخلق مجتمع ديمقراطي . كما أشارت دراسة (احمد خليفة : ١٩٩٥: ٢٢) إلى ضرورة إيجاد إستراتيجية تربوية تضمن المفاهيم الديمقراطية في إطار برامج نظرية

وعملية ، وهنا يقع الدور الأكبر على المؤسسات التربوية التي يمكنها أن تدرس لطلابها المفاهيم الديمقراطية من خلال المناهج الرسمية المختلفة .

وأيضا ظهور الامتحانات بالكيفية التي عليها الآن أدى إلى ما وُصف بالانحياز إلى غاية تعلَّم لتعرف على حساب تعلَّم لتعمل ، وتعلَّم لتكون ، وتعلَّم لتشارك الآخرين ، حيث تتوقف دورة اكتساب المعرفة عند حدود الإلمام بها دون توظيف ، فتركز المناهج على الحفظ ولا تهتم بالفهم والتفكير النقدي ، وتهتم بالتغطية الشاملة للمواد الدراسية التي تعاني من الحشو المعلوماتي المتضخم أكثر من اهتمامها بالتركيز على بعض الأجزاء وإتقانها ، أما طرق التدريس فهي جامدة تخلو من الإبداع والتجديد دون مراعاة الطلاب وقدراتهم أو اهتماماتهم ، فيقتصر دورهم على التلقي ، بالإضافة للتقيد بمناهج موحدة تحول دون إظهار إبداعهم ، ولهذا يرى البعض أن مشكلة التخلف في مصر مشكلة عقل وأساليب تدريس يغيب عنها جانب التعزيز والتشجيع ، وهي الأسباب الكامنة وراء غياب الديمقراطية ، حيث سواد الرأي الموحد وسيطرته وتكرار مقولة " هو هكذا " (راجي عنايت : ٢٠١٠ : ٢١٧) .

الممارسات الديمقراطية الأكاديمية بين الطلاب وأعضاء هيئة التدريس

إذا كان الطالب والأستاذ والإدارة ثلاثة أضلاع للمثلث البشري في الجامعة ، وإذا كان الطالب هو المحور الأساسي للعملية التعليمية ، فان الأساس في العمل الجامعي هو الأستاذ ، فهو عماد منظومة التعليم الجامعي ، ولا يأتي هذا من فراغ ، ولكن لكونه المصدر الأول للعلم والمعرفة والقدوة الحسنة التي يتطلع إليها الطلاب ويتمثلون بأخلاقياتها ، ومركز التوجيه والإرشاد الأكاديمي والنفسي والاجتماعي ، ومفتاح التطوير والتجديد (علي السيد الشخيبي : ٢٠١٢ : ٢٢٨) .

ومن المتفق عليه أن الجامعة تسمو بسمو مكانة أساتذتها العلمية والمهنية وأفكارهم الابتكارين ، وفي ضوء ذلك إذا نظرنا إلى جامعاتنا العربية مقارنة بجامعات الدول المتقدمة ، نجد فجوة كبيرة لصالح جامعات الدول المتقدمة ، نظراً لما تعانيه جامعات الدول العربية من تأخر وجمود في كثير من عناصرها ، خاصة فيما يتعلق بأهدافها وأساليبها ومحتوياتها وتفاعلها مع كل من المجتمع والبيئة وعلاقتها بمتطلبات سوق العمل ، ويرجع هذا في المقام الأول لضعف اهتمامها بعضو هيئة التدريس سواء من

ناحية اختياره أو إعداده أو تدريبه أو توفير الإمكانات اللازمة لنموه المهني ، وينعكس هذا بالطبع على أدائه ومستواه العلمي المتواضع وقدرته على التجديد في مجال تخصصه (أحمد حسين الصغير : ٢٠٠٥ : ١٤٠) .

ومن المتفق عليه أيضا أن عضو هيئة التدريس يؤدي دورا أساسيا في العملية التعليمية ليس داخل الجامعة فقط ولكن على مستوى المجتمع ، بالإضافة إلى مسئولياته على تصميم المناهج وتدريسها ، ووضع المتطلبات الأساسية لمنح الدرجات العلمية ، والإشراف على الامتحانات والأنشطة الطلابية ، والمشاركة الايجابية الفعالة في الشئون العلمية والإدارية داخل الجامعة ، فإنه باحث وخبير ومستشار لحل كثير من المشكلات والقضايا القومية ، وأحد العناصر الرئيسية لعملية التنمية الشاملة في المجتمع (علي السيد الشخيبي : ٢٠١٢ : ٢٣٥) .

وبناء على ذلك فان عضو هيئة التدريس يجب أن يتميز بمجموعة من المقومات والخصائص والسمات المهنية والأكاديمية ، كالثقافة العلمية ، والمهارة في التدريس والعدالة والموضوعية في تقويم أداء الطلاب ، والالتزام بمواعيد العمل والمحافظة على النظام ، والتفاعل الايجابي مع الطلاب ، والالتزام بساعات الإرشاد الأكاديمي ، ومناقشة الطلاب وإثارة دافعيتهم للتعلم والمشاركة في الأنشطة الجامعية ، وإتباع أساليب التدريس الشيقة ، والإعداد الجيد للمحاضرات ، وتشجيع الطلاب على ممارسة التفكير العلمي والناقد ، وتقبل آراء الطلاب في جو ديمقراطي (إبراهيم الدسوقي عوض الله : ٢٠٠٧ : ٢٢٩) .

ومن أجل أن يحقق عضو هيئة التدريس التفاعل بينه وبين الطلبة بشكل ايجابي يتطلب ذلك مجموعة من المهارات أثناء الممارسة الأكاديمية منها : المهارات الإنسانية كالتعاون والاحترام المتبادل ، والتسامح وسعة الأفق والحوار العقلاني ومعرفة الفروق الفردية بين الطلاب ، ومهارات اتخاذ القرار كطرح الأسئلة وتحديد الأدوار ونقاط الصراع والاهتمام بالمشكلات ومهارات التدريس ، وإذا لم يتصف عضو هيئة التدريس بهذه السمات ، سيؤدي ذلك إلى عزوف الطلاب عن المشاركة في العملية التعليمية ، وتدهور العلاقات الإنسانية بين الطلاب والأساتذة .

وقد توصلت دراسة (الأغا : ١٩٨٨) إلى أن أهم الأسباب التي تجعل الطلاب عازفين عن المشاركة الأكاديمية في قاعة الدرس : عدم وجود علاقة بين الأساتذة

والطلبة ، قلة التعزيز من قبل الأساتذة ، يضاف إلى ذلك عدم قبولهم لأي رأي مخالف لهم ، كما أظهرت دراسة (وطفة : ١٩٩٣) أن رغبة أساتذة الجامعة في السيطرة الكاملة على الدرس ما زالت تحتل أولوية عليا ، وتمثل العلاقات بين الأساتذة والطلبة صورة من صور العلاقات التسلطية .

وأيضا توصلت دراسة (محمود : ١٩٩٣) إلى أن هناك فجوة بين المحاضرين والطلبة ، وعدم توافر فرص حرية التعبير عن الرأي ، كما أكد الطلبة على عدم ارتياحهم لطرق التدريس المتبعة ، وأكدوا على تحيز المحاضرين مع بعض الطلبة ، وأكدت أيضا دراسة (الشامي : ١٩٩٤) إلى عدم توافر الكفاءة لدى أعضاء هيئة التدريس في مجال العدل والمساواة بين الطلبة ، وكان ذلك من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس أنفسهم والطلبة بالجامعة .

كما أشارت دراسة (عواطف عبد الرحمن : ٢٠١٤) إلى أن ٥٨.٦% من عينة الدراسة ترى إن هناك خللا في العلاقة بين الطالب والأستاذ في الجامعة ، ويحددون ذلك الخلل لأسباب عديدة منها : كثرة أعداد الطلاب وازدحام المدرجات ، الأمر الذي يصعب معه إقامة علاقات إنسانية قوية مع هؤلاء الطلاب ، وفي الوقت نفسه كثرة الأعباء التي يحملها الأستاذ الجامعي والتي تثقل كاهله ولا يوجد لديه الوقت الكافي لتحقيق هذا التفاعل ، وهناك من يشير إلى أسباب أخرى منها الاعتقاد بأن العلاقات بين الطلاب والأساتذة تحكمها المصالح الشخصية ، أو تعالي بعض الأساتذة وعدم رغبتهم في أقامة علاقات مع الطلاب .

وإذا كان عضو هيئة التدريس قد استطاع أن يؤدي بعض هذه المهام والمسئوليات بدرجة كبيرة في القرن الماضي ، وربما ساعدته الظروف على تحقيق ذلك ، فان تأديته لهذه المهام خلال هذا القرن ، وبالتحديد في عصر المعرفة ، ستكون أصعب وأكثر تعقيدا نتيجة للتغيرات والتحديات العالمية والمحلية والتربوية التي تواجه مجتمعنا بوجه عام والجامعة بوجه خاص في مسيرتها لتحقيق الديمقراطية وأهدافها المستقبلية (سليم عودة : ٢٠١١ : ٤٥) .

ولكي يستطيع عضو هيئة التدريس مواجهة هذه التحولات والتحديات ويحافظ على مكانته وهيبته ، ويؤدي مسئولياته ومهام وظيفته ، فإننا في حاجة حتمية إلى إعادة النظر في أدوار عضو هيئة التدريس بجامعاتنا ، كي نساعده على أن يكون قائداً وعالماً

ومعلماً ومبدعاً ، ويأخذ بيد مجتمعه وينقله من حالة التأخر والسكون إلى حالة التقدم والإبداع .

وهذا يتطلب من عضو هيئة التدريس إن تتعدى مهامه مستوى التدريس والبحث العلمي ، إلى ممارسة مهام إدارية تساعده وتساعد الجامعة على تحقيق أهدافها ، ويرجع هذا المطلب إلى معطيات كثيرة منها زيادة أعداد الطلاب ، وتبني الجامعات مبادئ الديمقراطية والحرية الأكاديمية والمسئولية الجماعية في اتخاذ القرار بالإضافة إلى تنامي احتكاك الجامعة بالمجتمع . وذلك من خلال المشاركة في الأعمال الإدارية والأنشطة العلمية والطلابية وأُسر وجماعات ونشاط ومعسكرات ، بهدف تفعيل قيم القيادة والمسئولية والعمل الجماعي لدى الطلاب (احمد حسين : ٢٠٠٥ : ١٥٠) .

يتضح مما سبق ضرورة الاهتمام بزيادة الفاعلية في العلاقة بين الطالب والأستاذ الجامعي ، وذلك من خلال : زيادة النشاط الاجتماعي الذي يجمع بين الطالب والأستاذ ، وتفعيل دور المرشد الأكاديمي ، ووضع قواعد موضوعية للتقييم بحيث يتم الثواب والعقاب بعيداً عن المصالح الشخصية والرؤى الذاتية ، وتنمية قدرات أعضاء هيئة التدريس وإصلاح أوضاعهم الاقتصادية ، وتفعيل الحرية الأكاديمية لعضو هيئة التدريس لممارسة أدواره في تنمية القيم الديمقراطية لدى الطلاب ، والممارسة الفعلية لهذه القيم والمبادئ الديمقراطية القائمة على العدل والمساواة وحرية التعبير وتكافؤ الفرص .

الممارسات الديمقراطية للاتحادات والنقابات أو المجالس الطلابية

إن مشاركة الطلبة في الاتحادات والجمعيات الطلابية تؤثر بوضوح في العملية التربوية الديمقراطية ، ولا يخفى على العاملين في المجال التربوي والتعليمي ما أحدثته الثورة الطلابية في باريس عام ١٩٦٨م بقصد إصلاح التعليم الجامعي في فرنسا ، حيث دفعت تلك الثورة الطلابية أساتذة الجامعات إلى استخدام أساليب أكثر وظيفية وفاعلية في العملية التعليمية (الصاوي : ١٩٩٩ : ٧٠) .

وتمثل الاتحادات الطلابية أطر تنظيمية تنشأ داخل الجامعة ، ويكون للطلبة الحق في ترشيح أنفسهم لكي يكونوا أعضاء في هذه الأطر لتدعيم الممارسة الديمقراطية وتحقيق أهداف الطلبة واحتياجاتهم في إطار من مبادئ هذه الأطر (سالم الداوود : ١٩٩٤ : ٣٠٥) .

وللطلبة حقوقا مكتسبة يجب مراعاتها في أمر التعليم ، وهي حقوق تقرها القوانين والاتفاقيات الدولية ، فقد نصت المادة (١٩) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان أن لكل شخص الحق في التعبير والرأي ، ويشمل هذا الحق حرية اعتناق الآراء دون تدخل ، واستقرار الأفكار وتلقيها وإذاعتها بأي وسيلة كانت دون تقييد بالحدود الجغرافية .

وتعد عملية تنظيم اتحادات ونشاطات ومعسكرات لطلاب الجامعة بمثابة مناخ ملائم للعمل الديمقراطي للطلاب ، وجذبهم إلى الحوار الجاد حول قضايا الوطن ، وتنمية وعيهم بقيم الديمقراطية ودلالات السلوك المرتبطة بها ، وكذلك البرلمان الجامعي والانتخابات الطلابية من أهم الوسائل الفعالة لتنمية قيم الديمقراطية ومسئوليات المواطنة المصرية ، ودعم ممارسات السلوك الديمقراطي لدى طلبة الجامعة ، وتفعيل مهارات المشاركة وحرية الرأي والتعبير واحترام الآخر (عبد الودود مكرم : ٢٠٠٦ : ٣٨) .

وقد توصلت دراسة (الشاهين : ٢٠٠١) إلى أن الممارسة النقابية الطلابية ساهمت في غرس وترسيخ العديد من المعاني الديمقراطية كالتعبير عن الرأي في إطار من الحرية المسئولة ، وتكديس مفاهيم العدالة والمساواة والصراع الايجابي للأفكار ، بالإضافة إلى مساهمة الحركة النقابية الطلابية في إقرار العديد من القوانين التشريعية .

إلا أن التجارب العديدة للفعاليات النقابية الطلابية في العديد من الجامعات العربية قد واجهت العديد من العقبات مثل توافر بعض القناعات السلبية لدى المسئولين تجاه فعالية نقابة الطلبة بحجة تسييس الاتحادات الطلابية وتحريكها من قوى خارجية ، والروح السلبية عند الطلبة تجاه الاتحادات الطلابية ، والأشراف والمتابعة الضعيفة من قِبل إدارة الجامعة ، وهيجان الأوساط الطلابية المسيسة التي تعمل لحساب هيئات خارجية وأيديولوجية تتسابق في جذب وتجنيد الشباب لأغراض دينية أو حزبية لا تتفق مع رسالة الجامعة وأهدافها (محمود قمبر : ٢٠٠١ : ١٨٦) .

لذلك عند تحليل واقع هذه الفعاليات الاتحادية للطلاب في الجامعات العربية بصفة عامة وفي الجامعات المصرية بصفة خاصة ، نجد أنها تعاني من المشكلات مثل التدخل الأمني ، فلا تزال العقلية الأمنية تسيطر على الجامعات ، وهناك العديد من الحالات التي تم التحقيق فيها مع الطلبة بسبب أنشطتهم السياسية أو انتماءاتهم الحزبية ، ويعد التدخل الأمني في الحياة الجامعية احد عوامل عزوف الطلبة عن المشاركة في

الأنشطة السياسية بشكل يؤثر على الحريات الطلابية (محمد الحسيني : ٢٠١٢ : ٦٥) .

كما أن آليات انتخاب مجالس الطلبة في معظم الجامعات العربية تعظم الولاءات الضيقة سواء العشائرية أو الحزبية أو الطائفية ، وأصبح التصويت مبنيا عليها بدلاً من أن يكون مبنيا على أساس برامج المرشحين الطلابية واتجاهاتهم السياسية والفكرية ، مما ساهم في إفراز مجالس طلبة ضعيفة وغير قادرة على تمثيل الطلبة بشكل صحيح ، وغير قادرة على الدفاع عن مطالبهم وتلبية احتياجاتهم . كما أن كافة إدارات الجامعات تقوم بوضع أنظمة الانتخابات دون أن يؤخذ رأي الطلبة سواء كان من خلال مجالس الطلبة أو القوى الطلابية الفاعلة (محمد الحسيني : ٢٠١٢ : ٦٦) .

أما في الجامعات المصرية بصفة خاصة فتتميز الحركة الطلابية بتاريخ وطني مرموق ، حيث شارك منذ ميلاد الجامعة الأهلية ١٩٠٨م جموع الطلاب الجامعيين في الحركات الوطنية المُطالبة بالاستقلال والسيادة الوطنية والتغيير الاجتماعي ، فقد كان الطلاب في مقدمة الطلائع الثورية في ثورة ١٩١٩م ، وانتفاضة الطلبة عام ١٩٣٥م ، والانتفاضة الكبرى للطلبة والعمال عام ١٩٤٦م ، كما تصدَّر الطلاب صفوف الفدائيين في الكفاح المسلح ضد الاحتلال البريطاني في قناة السويس عام ١٩٥١م ، ثم مشاركة الطلاب في مظاهرات يناير ١٩٧٧م عقب العبور العظيم احتجاجا على غلاء الأسعار ، وكان عقابهم صدور اللائحة الطلابية الحالية عام ١٩٧٩م ، والتي استهدفت حرمان الطلاب وتجريدهم من حقوقهم في العمل السياسي ووضعهم تحت وصاية الأساتذة ورقابة الأمن ، وأصبح النشاط السياسي والثقافي الجاد محظوراً في الجامعات منذ ذلك الوقت (عواطف عبد الرحمن : ٢٠١٤ : ١٨٩) .

ولاشك أن التدخلات السياسية والأمنية التي استهدفت تعقيم النشاط الطلابي وعزوف الطلاب عن المشاركة في الانتخابات وانعدام الديمقراطية الحقيقية في انتخابات اتحادات الطلبة ، كان ذلك لصالح الطلاب المنتمين للحزب الحاكم ، ومن ثم أصبحت الجامعات المصرية بلا روح ، وطلابها يدورون يومهم وراء جمع الملخصات ونماذج الامتحانات بحثا عن نجاح دون تفكير(محمد الحسيني : ٢٠١٢ :٦٩) .

ويُرجع بعض الباحثين أسباب تراجع الأنشطة الطلابية إلى أسباب عديدة منها : مصادرة الحريات ، وتغيب النشاط الثقافي داخل الجامعة بسبب طبيعة دور الأمن ،

وهناك شبه اتفاق بين الباحثين على أن وجود الأمن التابع لوزارة الداخلية داخل الجامعات المصرية قبل ثورة ٢٥ يناير ، انتقص من استقلالية الجامعات والنشاط الطلابي ، وأثَّر بالسلب على الحراك الفكري والسياسي والثقافي داخل الجامعات المصرية (عبد الودود مكرم : ٢٠٠٦ : ٤٦) .

وبعد قيام ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١م التي ساهم فيها الشباب والطلاب الجامعيين بدور فعال في قيام هذه الثورة وتفعيلها ، وإصرار الطلاب على تحقيق الحرية الأكاديمية داخل الجامعة ، صدر الحكم القضائي الخاص بإلغاء الحرس الجامعي التابع لوزارة الداخلية ، وإعادة تأسيس وحدات امن جامعي مدني التزاما بالمادة (٢١٧) من قانون تنظيم الجامعات ، وقد التزمت الجامعات المصرية بتنفيذ هذا الحكم القضائي (محمد الحسيني : ٢٠١٢ : ٧٠) .

إلا أن الدراسات التي أجريت عن واقع الجامعات المصرية بعد ثورة ٢٥ يناير ومدى ممارستها للديمقراطية ، ومدى تفعيل الأنشطة الطلابية داخلها ، توصلت إلى أن هناك غياب للممارسة الديمقراطية داخل الجامعات المصرية ، ومصادرة للحريات وتغيب للنشاط الثقافي والسياسي ، وانحصار الأنشطة الطلابية في المجالات التي لا تبني عقل الطالب مثل حفلات السمر والغناء ولقاء الفنانين وبعض الوجوه المستهلكة من المثقفين ، وحظر دخول شخصيات كثيرة إلى الحرم الجامعي ومنعهم من المشاركة في الندوات واللقاء بالطلاب لمجرد أنهم يقفون في صفوف المعارضة (عواطف عبد الرحمن : ٢٠١٤ : ١٩٨) .

بالإضافة إلى عزوف الطلاب عن المشاركة في الأنشطة الطلابية لأسباب كثيرة مرتبطة بعدم قدرة هذه الأنشطة على تلبية احتياجاتهم والتوافق مع اهتماماتهم ، وبعضها مرتبطة بطبيعة العملية التعليمية وظروفها التي لا تجعل لدى الطلاب الوقت اللازم لممارسة هذه الأنشطة ، بالإضافة إلى كثرة المناهج والاهتمام بسياسة الحشو المعلوماتي ، بالإضافة إلى اختفاء النشاط الحزبي ، وما مارسته السلطة من جهود لحظر كل الأنشطة الحزبية وأنشطتها ، بالإضافة إلى مشكلات أخرى مثل تزوير الاتحادات الطلابية ، وعدم وجود الميزانيات الكافية للأنشطة الطلابية ، وعدم ارتباط تلك الأنشطة بواقع المجتمع ومشكلاته ، ومن ثم يشعر الكثيرون أنها غير ذات جدوى ، بالإضافة إلى

غياب الديمقراطية ومصادرة الحريات اللذان يمثلان المشكلات الأكبر التي واجهت الأنشطة الطلابية (عواطف عبد الرحمن : ٢٠١٤ : ٢٠٠) .

ومن كل ما سبق بدأت دعوات المهتمين بالتعليم الجامعي إلى الدعوة إلى تفعيل مشاركة الطلاب في الأنشطة الطلابية ، وزيادة الحوافز المادية والمعنوية التي تُقدم للطلاب للمشاركة في هذه الأنشطة ، وتحقيق التنوع في هذه الأنشطة بما يُلبي احتياجات الطلاب ويتوافق مع اهتماماتهم ، وإطلاق حرية ممارسة العمل السياسي ، وعدم تصنيف الطلاب طبقا لاتجاهاتهم الإيديولوجية ، ودعم ثقافة المشاركة المجتمعية ، ومشاركة أعضاء هيئة التدريس في هذه الأنشطة لتشجيع الطلاب ، وإصدار لائحة طلابية جديدة تضمن لهم الحق في الاختيار وتنظيم أنشطتهم بعيدا عن الأمن وسيطرته ، وتفعيل نظام الأسر الطلابية ، وإبعاد الأمن عن انتخابات الاتحادات الطلابية وأنشطته (عواطف عبد الرحمن : ٢٠١٤ : ٢٠٢) .

الطابع الديمقراطي للممارسات الإدارية في الجامعة

تعد الإدارة عاملا أساسيا في التنمية الديمقراطية ، فهي المخولة بتحويل السياسات والخطط العامة إلى مشاريع وخدمات واقعية تلبي احتياجات المواطن والمجتمع ، والإدارة هي المحور المنظم والمحرك لحياة الإنسان الذي يعيش داخل الدولة ، وتضمن له عدالة واحترام في توزيع الحقوق والواجبات ونصيب في القرار ، وتضمن الحراك لعجلة التنمية والتطبيق الأمثل للديمقراطية

وقد حظي موضوع الإدارة باهتمام كبير في المجتمعات المعاصرة ، والدور المهم الذي تقوم به الإدارة لتحقيق أهداف المؤسسات وغايتها ، فالعالم يعيش اليوم عصر الإدارة العلمية الحديثة بكافة أبعادها ، ويطلق عليها بعض المفكرين عصر الثورة الإدارية ، فلم يعد هناك مجال لنجاح أية مؤسسة إلا إذا تمت إدارتها على أسس الإدارة العلمية الحديثة (احمد مطر الشمري : ٢٠١٢ : ٣٠) .

ومن هنا بدأت الدراسات والبحوث تهتم بقضايا حديثة كإعادة هندسة العمليات الإدارية ، والإدارة المفتوحة والإدارة التشاركية في الجامعات ، من أجل وضع أسس سليمة وواضحة لنظام الإدارة بكل مستوياتها وتطبيق مبدأ الشفافية ، حتى تستطيع الإدارة الجامعية أن تتواصل بشكل مستمر مع كافة الأفراد في الجامعة وتشاركهم في

صناعة القرارات ورسم السياسات وتبني مبدأ الديمقراطية والتعامل بنزهة على كافة المستويات.

والإدارة الجامعية ينبغي أن تكون من العناصر الأساسية عند دراسة واقع الممارسات الديمقراطية داخل الجامعات المصرية ، فمن المفترض لتحقيق الديمقراطية داخل أسوار الجامعة أن يتمتع كل شخص داخلها بتولي مسئولية الإدارة بروح القيادة التي تجعله عنصر إشعاع دائم ومتوهج في محيط عمله ، وليس بروح الإدارة التي تقيده وتجعله منسقا فقط لإدارة الأعمال في الحياة الجامعية ، فلابد من توفير المناخ الملائم لمساعدة الطلاب بأفضل صورة ممكنة في ضوء الإمكانيات المتاحة لديه .

وحتى يتحقق المناخ الديمقراطي داخل الجامعة ، لابد من التفكير في الممارسات الإدارية ، حيث أن الإدارة في ظل الديمقراطية تصبح عملية إنسانية اجتماعية تربوية ، تفي بالفرد وتحترم شخصيته ، وقد حدد (احمد مطر الشمري : ٢٠١٢ : ٣٤) الأسس التي ينبغي أن تقوم عليها الإدارة الديمقراطية في الجامعة وهي كالتالي :

١- الاعتراف بالفروق الفردية بين الطلبة والسماح لكل طالب بتنمية ما لديه من قدرات واستعدادات وميول في إطار الفلسفة التربوية للجامعة .

٢- تنسيق الجهود بين العاملين والطلبة بحيث تصبح الجامعة أسرة واحدة متعاونة من أجل تحقيق أهدافها ، بدلاً من العمل كأفراد يعوزهم التنسيق والتوجيه .

٣- المشاركة الواسعة من قِبل الطلبة والعاملين في تحديد السياسات والبرامج ، مما يزيد من معنويات الأفراد ومستوى دافعيتهم نحو العمل .

٤- إنشاء علاقات إنسانية سليمة بين الطلاب والعاملين والمجتمع ، قوامها احترام شخصية الفرد وأفكاره ، وخلق الشعور بالانتماء والولاء والثقة المتبادلة .

ولقد توصلت بعض الدراسات إلى أن هناك أزمة في الممارسة الديمقراطية الإدارية في الوطن العربي ، فقد أكد (النكلاوي : ١٩٩٩ : ٢١٩) في دراسته حول أزمة الممارسة الديمقراطية في الأنساق التعليمية في الوطن العربي ، إلى أن أهم المتغيرات التي ترتبط بهذه الأزمة هي لا معيارية الأداء الإداري ، الأمر الذي يجعل الممارسة الديمقراطية تفتقد أساس منطقيا يتمثل في التخطيط والتنظيم والرقابة والمتابعة والتوجيه لها .

كما توصلت دراسة (الأغا : ١٩٨٨) إلى أن أبرز المشكلات التي تواجه الجامعات هي الممارسات الإدارية الجامعية السلبية تجاه العاملين والطلبة ، الناجمة عن الإدارة الجامعية غير المؤهلة ، والمركزية في صناعة القرار ، وعدم وضوح القوانين والتعليمات ، والمزاجية في عمليات التفويض،وشيوع القيادة التسلطية .

وفي مصر بُذلت محاولات عدة لإصلاح الإدارة الجامعية من أجل ملاحظة التطورات المتسارعة محلياً وعالمياً ، وعلى الرغم من ذلك فإن تحليل أوضاع التعليم الجامعي يكشف عن كثير من جوانب الخلل التي ترجع في جزء كبير منها إلى قصور الإدارة الجامعية ومن أبرزها : ضعف الحرية الأكاديمية للطلاب والأساتذة ، وضعف الاهتمام بالأنشطة الطلابية ، وغلبة الطابع الإداري التقليدي والروتيني على أداء الإدارة الجامعية وإهمالها للاتجاهات الإدارية الحديثة في العمل الجامعي (فتحي درويش : ٢٠٠٧ : ١١٥) .

كما أشارت دراسة (عواطف عبد الرحمن : ٢٠٠٧) إلى أن الجهاز الإداري في الجامعات المصرية بشكله الحالي لا يمارس دورا ايجابيا وفاعلا في دعم كفاءة العملية التعليمية والبحث العلمي وتيسير العمل داخل الجامعة ، وذلك لأسباب عديدة منها البيروقراطية ، واللامركزية ، وجمود اللوائح والقوانين المنظمة لعمل هذا الجهاز ، وانتشار الفساد في مستويات إدارية عدة ، وعدم وجود نظام إداري كفء على المستوى العام يسهل اتخاذ القرارات .

لذلك ينبغي على الإدارة الجامعية المصرية أن تتيح الفرص للطلاب لممارسة قيم الحرية والديمقراطية ، وذلك بالقيام بالعديد من المهام والتي من أبرزها : تعريف الطلاب بالمعلومات التي تهمهم عن جوانب العملية التعليمية بالجامعة ، من خلال تجهيز هذه المعلومات ونشرها في بداية كل عام دراسي بحيث توضح للطلاب معايير توزيع الطلاب على الأقسام المختلفة بالكلية ، والمقررات الدراسية التي سيدرسها الطالب في قسمه ، وما يتعلق بهذه المقررات من أهداف وأنشطة وأبحاث ، واللوائح التي تحكم سلوكيات الطلبة بالجامعة ، والخدمات التي تقدمها الجامعة للطالب ، وإتاحة الفرصة للطلاب لاختيار من يمثلهم في الاتحادات الطلابية ، وتمكين الطلاب من ممارسة الأنشطة اللاصفية وتسهيل عملية الاتصال بين الطالب والإداريين (فتحي درويش : ٢٠٠٧ : ١٥٨) .

الدراسة الميدانية

تهدف الدراسة الميدانية إلى التعرف على استجابات طلاب كلية التربية بجامعة جنوب الوادي حول واقع الممارسات التربوية الديمقراطية في كلية التربية في ضوء بعض المتغيرات الديموغرافية .

إجراءات الدراسة :

حتى يتم التوصل إلى الهدف من هذه الدراسة تم إجراء الآتي :

١- بناء أداة الدراسة وحساب صدقها وثباتها .
٢- تحديد حجم العينة التي تم تطبيق الأداة عليها .
٣- توزيع أداة الدراسة على طلاب كلية التربية بجامعة جنوب الوادي .
٤- تفريغ البيانات ومعالجتها إحصائيا .

عينة الدراسة:

تكونت العينة الأساسية في البحث الحالي من ٦١٠ طالب من طلاب كلية التربية بقنا جامعة جنوب الوادي، تم التطبيق عليهم في الفصل الدراسي الثاني. من العام الجامعي٢٠١٤-٢٠١٥ والجدول التالي يوضح توزيع الأفراد عينة البحث الأساسية في ضوء المتغيرات المختلفة:

جدول (١): توزيع الأفراد عينة البحث في ضوء المتغيرات المختلفة

النوع	العدد	النسبة المئوية	التخصص	العدد	النسبة المئوية
ذكور	١٩٥	%٣٢.٠	علمي	٢٥٥	%٤١.٨
إناث	٤١٥	%٦٨.٠	أدبي	٣٥٥	%٥٨.٢
السنة الدراسية					
الأولى	٢٣٠	%٣٧.٧	الثالثة	٨٠	%١٣.١

الثانية	٢٣٠	%٣٧.٧	الرابعة	٧٠	%١١.٥

أدوات الدراسة:

- **استبانه الممارسات التربوية الديمقراطية للطلاب**

في البحث الحالي تم الاعتماد على الإستبانة كأداة لجمع البيانات اللازمة من الأفراد عينة الدراسة الحالية للإجابة عن تساؤلات البحث، فبعد أن تم الاطلاع على الدراسات السابقة المتعلقة بموضوع البحث الحالي، والأدوات التي تم استخدامها في هذه الدراسات تم بناء الإستبانة الحالية، وفيما يلي وصف للإستبانة وخصائصها الإحصائية وكيفية الاستجابة عليها وتحديد الدرجات.

توزعت فقرات الإستبانة والتي عددها (٥٥) عبارة على أربع محاور وهى كما يأتي:

١- التفاعل التربوي الديمقراطي بين الطلاب وأعضاء هيئة التدريس وتشمل (٢١ عبارة)

٢- الأبعاد الديمقراطية للأنشطة والفعاليات الطلابية وتشمل (١١ عبارة)

٣- المضامين الديمقراطية للمقررات الدراسية وتشمل (١٣ عبارة)

٤- التفاعل الديمقراطي بين إدارة الكلية والطلاب وتشمل (١١ عبارة) . وتم تدرج الإجابة عن كل عبارة حسب رأى المستجيب وفق مقياس ثلاثي الدرجة ، واستجابة المستجيب كالآتي (موافق – ٣ درجات ، محايد – ٢ درجة ، معارض – ١ درجة) . أما علامة المحور فيتم حسابها من خلال جمع علامات المستجيب على عبارات المحور . وتم اعتماد المحك التالي لدرجة الممارسة للأداة ككل ولمحاور الدراسة (درجة ممارسة منخفضة تمثلها الدرجات اقل من ١,٦٧، ودرجة ممارسة متوسطة تمثلها الدرجات الواقعة ما بين ١,٦٧– ٢,٣٤ ، ودرجة ممارسة كبيرة من ٢,٣٤ فأكثر) .

المؤشرات الإحصائية للإستبانة:

أولاً: صدق الإستبانة:

تم التحقق من صدق الإستبانة عن طريق التالي:

- **الصدق الظاهري:**

حيث تم عرض الإستبانة في صورتها المبدئية على عدد من المحكمين الخبراء

والمتخصصين في المجال وطلب منهم دراسة محاور الإستبانة والعبارات في كل محور ومدى تمثيلها للمجال المراد قياسه، وإبداء آرائهم فيها من حيث: مدى ارتباط كل عبارة بالمحور المنتمية إليه، وكذلك ارتباطها بالهدف العام للدراسة، ومدى وضوح صياغة العبارات وسلامتها اللغوية، واقتراح طرق تحسينها وذلك بالحذف أو الإضافة أو إعادة الصياغة، وقد قدم المحكمون ملاحظات قيمة أفادت الدراسة، وأثرت الأداة، وساعدت على إخراجها بصورة جيدة، حيث تم إجراء التعديلات التي اتفق عليها أكثر من ٨٠% من المحكمين.

ثانيا: صدق الاتساق الداخلي:

تم التأكد من الخواص الإحصائية للإستبانة بتطبيقها على عينة استطلاعية تكونت من ٧٥ طالب من طلاب كلية التربية بقنا نفس مجتمع الدراسة، وقد تم التأكد من تماسك وتجانس عبارات كل محور من محاور الإستبانة فيما بينها بحساب معامل ارتباط بيرسون بين درجات كل عبارة بالدرجة الكلية للمحور الذي تنتمي إليه العبارة فكانت معاملات الارتباط كما هي موضحة بجدول (٢):

جدول رقم (٢) معاملات ارتباط بيرسون بين درجات عبارات الإستبانة ودرجة المحور الذي تنتمي إليه العبارة

التفاعل التربوي الديمقراطي بين الطلاب وأعضاء هيئة التدريس				الأبعاد الديمقراطية للنشاطات والفاعليات		المضامين الديمقراطية لمقررات الجامعية		التفاعل التربوي الديمقراطي بين الطلاب والإدارة الكلية	
م	الارتباط	م	الارتباط	م	الارتباط	م	الارتباط	م	الارتباط

١	٠.٨٨٦**	١٢	٠.٩٥٤**	٢٢	٠.٩٧٠**	٣٢	٠.٩٣٨**	٤٥	٠.٩٢٧**
٢	٠.٩٠٠**	١٣	٠.٩٣٨**	٢٣	٠.٩٥٨**	٣٣	٠.٩٣٦**	٤٦	٠.٩٠٠**
٣	٠.٦٧٩**	١٤	٠.٩٤٨**	٢٤	٠.٦٨٥**	٣٤	٠.٨٦٢**	٤٧	٠.٧٥٣**
٤	٠.٨٢٧**	١٥	٠.٨٧٨**	٢٥	٠.٧٤٦**	٣٥	٠.٩٢٤**	٤٨	٠.٩٥٤**
٥	٠.٨٢٦**	١٦	٠.٩٣٧**	٢٦	٠.٩٧٣**	٣٦	٠.٩١٣**	٤٩	٠.٩٥١**
٦	٠.٨٢٩**	١٧	٠.٩١٧**	٢٧	٠.٩٦٤**	٣٧	٠.٩٤٧**	٥٠	٠.٩٥٥**
٧	٠.٩٤٦**	١٨	٠.٨٨٩**	٢٨	٠.٩٥٥**	٣٨	٠.٨٤٩**	٥١	٠.٩٣٤**
٨	٠.٨٩٢**	١٩	٠.٩١٢**	٢٩	٠.٩٤٠**	٣٩	٠.٨٣٢**	٥٢	٠.٩٠٧**
٩	٠.٩٠٨**					٤٠	٠.٦٨٧**	٥٣	٠.٩٣٣**
١٠	٠.٩٥٠**	٢٠	٠.٨١٥**	٣٠	٠.٩٧٠**	٤١	٠.٩٣٤**	٥٤	٠.٩٢٨**
						٤٢	٠.٩١٢**		
١١	٠.٩١١**	٢١	٠.٨٤٥**	٣١	٠.٩٦٩**	٤٣	٠.٩٥٠**	٥٥	٠.٦٠٥**
						٤٤	٠.٩٤٦**		

** دال عند مستوى ٠.٠١ (قيمة معامل الارتباط الجدولية عند حجم عينة ٧٥ ومستوى ٠.٠١ تساوي ٠.٢٨٣)

يلاحظ من جدول (٢) أن معاملات الارتباط بين درجات كل عبارة من عبارات الإستبانة ودرجة المحور المنتمية إليه العبارة معاملات ارتباط موجبة ودالة إحصائياً عند مستوى دلالة (٠.٠١)، مما يؤكد تجانس عبارات كل محور فيما بينها وتماسكها مع بعضها البعض.

كذلك تم حساب معاملات الارتباط بين درجات محاور الإستبانة والدرجة الكلية للإستبانة للتأكد من تجانس واتساق المحاور مع بعضها البعض فكانت النتائج كما هي موضحة جدول (٣):

جدول رقم (٣) معاملات ارتباط بيرسون بين درجات محاور الإستبانة والدرجة الكلية للإستبانة

التفاعل التربوي	الأبعاد الديمقراطية	المضامين الديمقراطية	التفاعل التربوي

الديمقراطي بين الطلاب وأعضاء هيئة التدريس	للنشاطات والفاعليات	للمقررات الجامعية	الديمقراطي بين إدارة الكلية والطلاب
**٠.٨٥٦	**٠.٧٤٠	**٠.٦١٣	**٠.٨٦٦

** دال عند مستوى ٠.٠١ (قيمة معامل الارتباط الجدولية عند حجم عينة ٧٥ ومستوى ٠.٠١ تساوي ٠.٢٨٣)

يتضح من جدول (٣) أن معاملات الارتباط بين درجات محاور الإستبانة والدرجة الكلية للإستبانة معاملات ارتباط مرتفعة ودالة إحصائياً عند مستوى ٠.٠١ وهو ما يؤكد تجانس واتساق المحاور مع بعضها البعض.

ثانياً: ثبات درجات الإستبانة:

للتأكد من ثبات درجات الاستبانة ومحاورها الفرعية تم استخدام معامل ثبات ألفا كرونباخ *(Cronbach Alpha)* والذي يصلح لهذا النوع من أدوات القياس، فكانت معاملات الثبات كما هي موضحة في جدول (٤):

جدول (٤): معاملات ثبات الاستبانة ومحاورها الفرعية

التفاعل التربوي الديمقراطي بين الطلاب وأعضاء هيئة التدريس	الأبعاد الديمقراطية للنشاطات والفاعليات	المضامين الديمقراطية للمقررات الجامعية	التفاعل التربوي الديمقراطي بين إدارة الكلية والطلاب	الإستبانة ككل
٠.٨٨٦	٠.٩١٩	٠.٨٧٨	٠.٨٦٣	٠.٩٨٣

وهي معاملات ثبات مرتفعة مما يؤكد ثبات درجات الإستبانة ومحاورها الفرعية، ويتضح مما سبق أن للإستبانة خواص إحصائية جيدة مما يؤكد صلاحيتها للاستخدام في البحث الحالي.

ويجب ملاحظة أن الصورة النهائية للإستبانة تتكون من ٥٥ عبارة موزعة على الأبعاد الأربعة الفرعية للإستبانة وتتم الاستجابة لها في ضوء تدريج ليكرت الثلاثي حيث تتم الاستجابة للإستبانة باختيار الاستجابة من بين ثلاث استجابات هي (غير موافق، محايد، موافق) لتقابل الدراجات (١، ٢، ٣) على الترتيب، وكلما زادت الدرجات دل ذلك

على ارتفاع درجة الممارسة الديمقراطية للطلاب، ويجب ملاحظة أنه تم الاعتماد على المحكات التالية في تحديد درجة الممارسة الديمقراطية للطلاب، بناءً على المتوسطات الحسابية للعبارات والمتوسطات الموزونة للمحاور:

جدول (٥): محكات الحكم على درجة الممارسة الديمقراطية للطلاب

المتوسط الحسابي للعبارة أو المتوسط الموزون للمحور	درجة الممارسة
أقل من ١.٦٧	ضعيفة
من ١.٦٧ لأقل من ٢.٣٤	متوسطة
من ٢.٣٤ فأكثر	كبيرة

وتم تحديد المحكات الموضحة في الجدول السابق بقسمة المدى الكلي بين درجات الاستجابة (٣-١=٢) على عدد الاستجابات لكي نحصل على سعة المحك (٣-١ ÷ ٣ = ٠.٦٧)

خامسا: الأساليب الإحصائية المستخدمة:

بناءً على طبيعة البحث الحالي والأهداف التي يسعى إلى تحقيقها، تم تحليل البيانات باستخدام برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (*SPSS*)، وذلك بالاعتماد على الأساليب الإحصائية التالية:

أولاً: للتحقق من الكفاءة الإحصائية للإستبانة المستخدمة في جمع البيانات تم استخدام:

١. معامل ارتباط بيرسون *Pearson Correlation*: للتأكد من الاتساق الداخلي لعبارات الإستبانة في كل محور من محاورها.

٢. معامل ثبات ألفا-كرونباخ *Cronbach's Alpha*: للتأكد من ثبات درجات الإستبانة ومحاورها الفرعية.

ثانياً: للإجابة عن أسئلة الدراسة تم استخدام:

١. التكرارات *Frequencies* والنسب المئوية *Percent* في وصف خصائص العينة في ضوء متغيرات الدراسة المختلفة.

٢. المتوسطات الحسابية *Mean* والانحرافات المعيارية *Stand. Deviation*: في التعرف على درجة الممارسة الديمقراطية للطلاب.

٣. اختبار تحليل التباين أحادي الاتجاه *One Way ANOVA* في التعرف على مدى اختلاف الممارسة الديمقراطية للطلاب باختلاف السنة الدراسية (الأولى، الثانية، الثالثة، الرابعة)، كما تم استخدام اختبار أقل فرق دال *LSD* كأسلوب للمقارنات البعدية بين المجموعات في حالة دلالة تحليل التباين أحادي الاتجاه.

٤. اختبار "ت" للمجموعات المستقلة *Independent Samples T-Test* في التعرف على مدى اختلاف الممارسة الديمقراطية للطلاب باختلاف النوع (ذكور، إناث) والتخصص (علمي، أدبي).

النتائج:

نتائج السؤال الأول:

ينص السؤال الأول للبحث الحالي على "ما واقع الممارسات الديمقراطية لطلاب كلية التربية بجامعة جنوب الوادي من وجهة نظرهم؟"

وللإجابة عن هذا السؤال تم حساب المتوسطات الحسابية لاستجابات أفراد عينة الدراسة على كل عبارة من عبارات محاور الإستبانة المستخدمة في الدراسة الحالية، فكانت النتائج كما هي موضحة في التالي:

أولاً: المحور الأول: التفاعل التربوي الديمقراطي بين الطلاب وأعضاء هيئة التدريس:

جدول (٦): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لواقع التفاعل التربوي الديمقراطي بين الطلاب وأعضاء هيئة التدريس

م	العبارات	المتوسط	الانحراف المعياري	درجة الممارسة	الترتيب

م	العبارات	المتوسط	الانحراف المعياري	درجة الممارسة	الترتيب
١	ينوع أعضاء هيئة التدريس طرق تدريسهم لمقابلة أنماط التعلم المختلفة لدى طلابهم	١.٥٥٧	٠.٧٥٩	ضعيفة	١٩
٢	يميز أعضاء هيئة التدريس بين الذكور والإناث في تعاملهم	١.٥٥١	٠.٧١٢	ضعيفة	٢١
٣	يطبق أعضاء هيئة التدريس تعليمات الحضور والغياب على جميع الطلاب بالتساوي	٢.٤٤٣	٠.٧٨٠	كبيرة	١
٤	يقدم أعضاء هيئة التدريس خبراتهم وإرشاداتهم لجميع الطلاب دون تمييز .	٢.٣٦١	٠.٨٢١	كبيرة	٣
٥	يعامل أعضاء هيئة التدريس الطلاب بعدالة في وضع درجات المشاركة والتصحيح .	١.٥٥٤	٠.٧٩١	ضعيفة	٢٠
٦	يرحب أعضاء هيئة التدريس بمناقشة الطلاب والرد على أسئلتهم .	٢.٣٨٧	٠.٧٧٠	كبيرة	٢
٧	يسمح أعضاء التدريس للطلاب بحرية التعبير عن أرائهم .	١.٧٠٨	٠.٧٨٨	متوسطة	١٤
٨	يتقبل أعضاء هيئة التدريس آراء الطلاب ومقترحاتهم الجيدة .	١.٨٢٠	٠.٦٥١	متوسطة	٩
٩	يأخذ أعضاء هيئة التدريس بمقترحات الطلاب فيما يخص تطوير أساليبهم التدريسية .	١.٥٩٠	٠.٧٤٢	ضعيفة	١٧
١٠	يسم أعضاء هيئة التدريس في غرس الممارسات الديمقراطية خلال الساعات المكتبية .	١.٧٢٠	٠.٨٢٨	متوسطة	١٣
١١	يسمح أعضاء هيئة التدريس بمشاركة الطلاب لهم في عرض المادة العلمية .	٢.٢٢٨	٠.٨٠٤	متوسطة	٤
١٢	ينوع أعضاء هيئة التدريس المراجع العلمية المستخدمة في المادة الدراسية .	١.٧٨٠	٠.٨٣٥	متوسطة	١١
١٣	يحدد أعضاء هيئة التدريس الأنشطة المنهجية واللامنهجية للمادة الدراسية بعد الاستماع لآراء الطلاب .	١.٦٧٥	٠.٧٤٥	متوسطة	١٦

م	العبارات	المتوسط	الانحراف المعياري	درجة الممارسة	الترتيب
١٤	يشجع أعضاء هيئة التدريس الطلاب على البحث العلمي في أنجاز الواجبات الخاصة بالمنهج .	١.٧٩٧	٠.٨٠٥	متوسطة	١٠
١٥	يشارك أعضاء هيئة التدريس الطلاب في وضع خطة التدريس الخاصة بالمنهج من خلال المحاضرة الأولى .	١.٦٩٣	٠.٨٩٣	متوسطة	١٥
١٦	يستخدم أعضاء هيئة التدريس طرق التدريس التي تشجع على المشاركة والمناقشة .	١.٩٠٧	٠.٩١٥	متوسطة	٨
١٧	يشجع أعضاء هيئة التدريس روح القيادة والتجديد عند الطلاب .	١.٧٣٣	٠.٨٧٤	متوسطة	١٢
١٨	يركز أعضاء هيئة التدريس على استخدم أسلوب عمل الفريق بين الطلاب في انجاز التقارير والأبحاث الدراسية .	٢.١٦٦	٠.٩٠٥	متوسطة	٦
١٩	يشارك أعضاء هيئة التدريس الطلاب في الأنشطة اللامنهجية كالرحلات والحفلات .	٢.١٨٩	٠.٩٠٠	متوسطة	٥
٢٠	يتحرى أعضاء هيئة التدريس الدقة والموضوعية فيما يقدم للطلاب من معلومات .	٢.١٠٧	٠.٩١٣	متوسطة	٧
٢١	يراعى أعضاء هيئة التدريس الفروق الفردية بين الطلاب أثناء تقويمهم في المادة الدراسية .	١.٥٨٧	٠.٨١٤	ضعيفة	١٨
	المتوسط الوزني للدرجات الكلية للتفاعلية التربوي الديمقراطي بين الطلاب وأعضاء هيئة التدريس (المحور الأول ككل)	١.٨٨٣	٠.٧٢٣	متوسطة	

يتضح من الجدول السابق أن:

درجة الممارسات المتعلقة بالتفاعل التربوي الديمقراطي بين الطلاب وأعضاء هيئة التدريس متوسطة بصفة عامة، حيث بلغ المتوسط الوزني للدرجات الكلية على هذا المحور من محاور الإستبانة ١.٨٨٣ بانحراف معياري ٠.٧٢٣ ، ويستخلص من بنود هذا المحور بشكل عام أن أعضاء هيئة التدريس في كلية التربية بجامعة جنوب الوادي ينحون إلى الممارسة الديمقراطية مع طلبتهم بصورة متوسطة ، وان هناك العديد من

أعضاء هيئة التدريس يمارسون ما قد تعلموه في مجال تخصصهم التربوي إثناء تعاملهم مع الطلاب ، ويتمتعون بوعي ديمقراطي ينعكس ايجابيا على تعاملهم مع طلبتهم ، وتتفق هذه النتيجة مع دراسة (وفاء طه : ٢٠٠٠) ودراسة (الحجار : ٢٠٠٣) ودراسة (حسناء عبد الرحمن : ٢٠٠٦) ودراسة (سليم عودة : ٢٠١١) ورنا طلعت : ٢٠١٢) ودراسة (مجد مجدى فياض : ٢١٠٤) ، أما بشأن الممارسات الفرعية في هذا المحور فيلاحظ انه:

- هناك عبارات جاءت بدرجة ممارسة مرتفعة ومنها:العبارة رقم (٣) ويليها العبارة رقم (٦) ويليها العبارة رقم (٤) وتدل هذه العبارات على نجاح أعضاء هيئة التدريس في تحقيق العدالة في التعامل مع جميع الطلاب أثناء المحاضرة وتطبيق نفس القوانين والتعليمات على جميع الطلاب وامتلاك أعضاء هيئة التدريس لبعض المهارات الديمقراطية في المناقشة والرد على أسئلة الطلاب .

- هناك عبارات جاءت بدرجة ممارسة متوسطة ومنها: العبارات رقم (١١ ، ١٩ ، ١٦ ، ٨ ، ١٤ ، ١٢ ، ١٠ ،٧ ، ١٥ ، ١٣) وتدل نتيجة هذه العبارات على أن بعض أعضاء هيئة التدريس يمتلكون بعض الممارسات الديمقراطية في التعامل مع الطلاب ومشاركتهم في الأنشطة الدراسية المنهجية واللامنهجية ، وتقبل أراء الطلاب ومقترحاتهم ، وتشجيع الطلاب على ممارسة البحث العلمي والتعبير عن أرائهم .

- هناك عبارات جاءت بدرجة ممارسة ضعيفة ومنها: العبارات رقم (٩ ، ٢١ ، ١ ، ٥ ، ٢) وتدل نتيجة هذه العبارات على إن الممارسات الديمقراطية لأعضاء هيئة التدريس مازالت في مرحلتها التنموية ، وعلى أن الفكر التسلطي عند بعض أعضاء هيئة التدريس مازال قائما ، وان هناك أعضاء من هيئة التدريس يشعرون إن التعليم يدور حولهم وليس حول الطالب بالإضافة إلى غياب العدالة في وضع درجات التصحيح والمشاركة ، والقصور في استخدام الأساليب التدريسية الحديثة لمراعاة الفروق الفردية بين الطلاب . وقد يرجع ذلك لكثرة عدد الطلاب في كلية التربية وازدحام الجدول الدراسي لعضو هيئة التدريس بالمحاضرات بالإضافة إلى القيام ببعض الأعمال الإدارية والبحثية الأمر الذي يؤثر بالسلب على الممارسات الديمقراطية لأعضاء هيئة التدريس.

ثانياً: المحور الثاني: الأبعاد الديمقراطية للأنشطة والفاعليات الطلابية:

جدول (٧): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لواقع الأبعاد الديمقراطية للأنشطة والفاعليات الطلابية

م	العبارات	المتوسط	الانحراف المعياري	درجة الممارسة	الترتيب
٢٢	يسمح لاتحاد الطلاب باستضافة بعض رموز المعارضة	١.٨٩٧	٠.٩١٤	متوسطة	٧
٢٣	تعلم الانتخابات الطلابية في الكلية معني الممارسة الديموقراطيه	٢.١٥١	٠.٩١٣	متوسطة	٢
٢٤	تعزز الانتخابات الطلابية القيم الديموقراطيه لدي الطلاب	١.٤٩٣	٠.٧٧٤	ضعيفة	١٠
٢٥	تشجع الكلية الطلاب علي تكوين التنظيمات الحزبية والطلابية	١.٥٦٦	٠.٨٢٨	ضعيفة	٩
٢٦	تشجع الكلية الطلاب علي أقامه الندوات الفكرية والسياسية والثقافية بحريه داخل الحرم الجامعي	١.٩٣٤	٠.٨٩٦	متوسطة	٦
٢٧	تشجع الكلية الطلاب علي المشاركة في الأنشطة الخارجية كالرحلات	٢.١١٥	٠.٨٩٩	متوسطة	٣
٢٨	تشجع الكلية الطلاب علي الترشح لانتخابات اتحاد الطلاب دون تمييز	٢.١٥٤	٠.٩٠٤	متوسطة	١
٢٩	تتيح الكلية لكل طالب ممارسه النشاطات الطلابية الملائمة لميول كلا منهم ورغباته	١.٨١١	٠.٨٩٥	متوسطة	٨
٣٠	تسمح الكلية للطلاب بالتعبير عن أرائهم بحريه من خلال الأنشطة المختلفة	٢.٠٧٩	٠.٩٣٠	متوسطة	٤
٣١	تتيح اتحاد الطلاب الفرصة للطلاب لاختيار ممثليهم في إطار ديمقراطي	٢.٠٧٩	٠.٩٣٠	متوسطة	٤ مكرر
	المتوسط الوزني للدرجات الكلية للأبعاد الديمقراطية للأنشطة والفاعليات الطلابية (المحور الثاني ككل)	١.٩٢٨	٠.٨١٩	متوسطة	

يتضح من الجدول السابق أن:

درجة الممارسات المتعلقة بالأبعاد الديمقراطية للأنشطة والفعاليات الطلابية متوسطة بصفة عامة، حيث بلغ المتوسط الوزني للدرجات الكلية على هذا المحور من محاور الإستبانة ١.٩٢٨ بانحراف معياري ٠.٨١٩ أما بشأن الممارسات الفرعية في هذا المحور فيلاحظ انه لم تتحقق أي ممارسات بدرجة كبيرة وإنما تراوحت درجة الممارسة بين المتوسطة والضعيفة وتوضح هذه النتيجة أن الأنشطة الطلابية تدعم وتعزز الممارسات الديمقراطية لدى طلبة كلية التربية بصورة متوسطة ، ولعل ذلك يرجع إلى تأثر الطلبة والجامعة بالواقع المجتمعي الذي يطالب بالديمقراطية وخاصة في ظل التحول الديمقراطي الذي يمر به المجتمع المصري ولكن هناك فجوة بين الواقع والمأمول وبين ما ينبغي أن يكون وما هو كأن بالفعل ، بالإضافة إلى تسلط الفكرة السلبية عن الأنشطة الطلابية في أذهان العديد من الطلاب بأن المشاركة في الأنشطة الطلابية تؤثر سلبا على التحصيل الدراسي ، بالإضافة إلى التدخل الامني في العديد من الأنشطة الطلابية وخاصة التنظيمات الحزبية . وتتفق هذه النتيجة مع بعض الدراسات السابقة مثل دراسة (وطفة والشريع: ٢٠٠٠) ودراسة (الحجار : ٢٠٠٣) ، ودراسة (وليد مفلح : ٢٠١٢) ، ودراسة (رولا حرب : ٢٠٠٧) ومن الممارسات المتوسطة: جاءت العبارات الآتية (٢٨ ، ٢٣ ، ٢٧ ، ٣٠ ، ٣١ ، ٢٦ ، ٢٢، ٢٩) وتدل هذه العبارات أن كلية التربية تتيح لطلابها الفرصة لممارسة الأنشطة الطلابية الملائمة لكل منهم ، والترشح للانتخابات الطلابية بحرية ودون أي تمييز، والسماح للطلاب باختيار ممثليهم في أطار ديمقراطي ، وتشجيع الطلاب على الاشتراك في الأنشطة الخارجية كالرحلات وإقامة الندوات الفكرية والسياسية .

- ومن الممارسات الضعيفة: جاءت العبارات رقم (٢٥ ، ٢٤) وتدل هذه العبارات على أن بالرغم من أن كلية التربية تشجع الأنشطة الطلابية إلا أنها تتحفظ على أنشطة التنظيمات الحزبية والنقابات الطلابية وتواجهه هذه الأنشطة الكثير من العقبات نتيجة توافر بعض القناعات السلبية لدى المسؤليين تجاه التنظيمات الحزبية بحجة تسييس الاتحادات الطلابية ، بالإضافة إلى المتابعة الضعيفة من قبل إدارة الكلية ، وزيادة التدخل الأمني في الحياة الجامعية مما يؤدى لعزوف الطلبة عن المشاركة في هذه التنظيمات والاتحادات الطلابية مما يضعف من دورها في غرس القيم الديمقراطية لدى الطلاب .

ثالثاً: المحور الثالث: المضامين الديمقراطية للمقررات الدراسية:

جدول (٨): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لواقع المضامين الديمقراطية للمقررات الدراسية

م	العبارات	المتوسط	الانحراف المعياري	درجة التحقق	لترتيب
٣٢	تتضمن المقررات الدراسية العديد من المحاضرات عن العدالة الاجتماعية وكيفية تطبيقها .	١.٥٧٤	٠.٧٥٧	ضعيفة	١٠
٣٣	تتيح المقررات الدراسية للطلاب تعلم معنى المواطنة .	١.٦٧٢	٠.٧٣٠	متوسطة	٨
٣٤	تنطوي المقررات الدراسية على ما يكفى من مفاهيم حقوق الإنسان .	٢.٢٣٠	٠.٨٠٢	متوسطة	٢
٣٥	تعلم المقررات الدراسية الطلاب مفهوم الديمقراطية بمختلف أنواعها فكرا وممارسة .	١.٨١٠	٠.٩١٣	متوسطة	٤
٣٦	تعكس المقررات الدراسية تاريخ الوطن وتراثه في النمو الديمقراطي .	١.٩٤٤	٠.٩٤٣	متوسطة	٣
٣٧	تناقش المقررات الدراسية العديد من القضايا الوطنية والسياسية الموجودة على الساحة .	١.٧٨٧	٠.٨٨٦	متوسطة	٥
٣٨	تعكس المقررات الدراسية جميع الآراء الفكرية والثقافية دون تمييز طائفي أو سياسي .	١.٦٩٨	٠.٩٤٢	متوسطة	٧
٣٩	تعاني المقررات الدراسية من نقص في موضوعات الحرية والديمقراطية	٢.٣٤٣	٠.٧٤٤	كبيرة	١
٤٠	تلبى المقررات الدراسية كل الميول والاهتمامات لدى الطلاب .	١.٣٤٨	٠.٧٠٠	ضعيفة	١٣
٤١	تراعى المقررات الدراسية الفروق الفردية لدى الطلاب .	١.٧٠٣	٠.٧٧٢	متوسطة	٦
٤٢	تعكس المقررات الدراسية احتياجات سوق العمل والتخصص الأكاديمي .	١.٤٨٥	٠.٧٠٠	ضعيفة	١٢

م	العبارات	المتوسط	الانحراف المعياري	درجة التحقق	لترتيب
٤٣	تنمى المقررات الدراسية مهارات الإبداع والتخيل لدى الطلاب .	١.٥٥٦	٠.٧١٦	ضعيفة	١١
٤٤	تتيح المقررات الدراسية للطلاب الفرص لممارسة الأنشطة الطلابية	١.٦٠٧	٠.٧٠٨	ضعيفة	٩
المتوسط الوزني للدرجات الكلية للممارسات الديمقراطية للمقررات الدراسية (المحور الثالث ككل)		١.٦٢٥	٠.٦٦٨	ضعيفة	

يتضح من الجدول السابق أن:

– درجة الممارسات المتعلقة بالمضامين الديمقراطية للمقررات الدراسية ضعيفة بصفة عامة، حيث بلغ المتوسط الوزني للدرجات الكلية على هذا المحور من محاور الإستبانة ١.٦٢٥ بانحراف معياري ٠.٦٦٨ أما بشأن الممارسات الفرعية في هذا المحور فيلاحظ أن هناك عبارة واحدة تحققت بدرجة كبيرة وهي العبارة "تعاني المقررات الدراسية من نقص في موضوعات الحرية والديمقراطية" وهذه العبارة سلبية وتدل على أن معظم المقررات الدراسية تعانى نقصا في الموضوعات التي تسهم في تعزيز الممارسة الديمقراطية على الرغم من احتواء بعضها على موضوعات تحتوى على موضوعات خاصة بحقوق الإنسان والتطور التاريخي والديمقراطي للمجتمع المصري ، وبالتالي فأن إسهامها يعد ضعيف في غرس الممارسات الديمقراطية لدى الطلاب ، ولعل أسباب هذا الضعف قد يرجع إلى ان كثير من المقررات الدراسية لا تخضع للتطوير المستمر في مضمونها ومحتواها لا يتناسب مع التحول الديمقراطي للمجتمع ، بالإضافة إلى أن كثير من المقررات مزدحمة بالموضوعات التحصيلية وبالتالي لا مجال لعضو هيئة التدريس للاهتمام بالممارسة الديمقراطية ، وهذا ما أكدته العديد من الدراسات مثل دراسة (وطفة والشريع : ٢٠٠٠) ودراسة (أيوب فاروق : ٢٠٠٣) ودراسة بشار عبد الله : ٢٠١٠) .

أما باقي الممارسات فتراوحت درجة الممارسة لها بين المتوسطة والضعيفة:

– ومن الممارسات المتوسطة: العبارات رقم (٣٤ ، ٣٦ ، ٣٥ ، ٣٧ ، ٤١ ، ٣٨ ، ٣٣) وتدل نتيجة هذه العبارات على أن المقررات الدراسية في كلية التربية تتضمن العديد من الموضوعات عن حقوق الإنسان وتاريخ الوطن ومشاكله الاجتماعية

والثقافية وأراء المفكرين والتربويين في هذه القضايا والمشكلات ، مما يسهم في زيادة وعى الطلاب بمشاكلهم السياسية والاجتماعية وتكوين نظرة علمية موضوعية لهذه المشكلات والقضايا المجتمعية مما يسهم في تكوين مواطنا واعيا يؤمن بالديمقراطية ويعرف ما لدية من حقوق وما علية من واجبات .

- ومن الممارسات الضعيفة: جاءت العبارات رقم (٤٤ ، ٣٢ ، ٤٣ ، ٤٢ ، ٤٠) ونتيجة هذه العبارات تدل إن المقررات الدراسية في كلية التربية تعانى من نقص في التطبيق الفعلي للممارسات الديمقراطية وتعليم الطلاب التطبيق الفعلي للعدالة الاجتماعية بالرغم من احتواءها على بعض الموضوعات الخاصة بحقوق الإنسان ، بالإضافة إلى إن معظم المقررات تركز على الحفظ ولا تهتم بالتفكير الناقد أو الإبداع ، كما تعانى من الحشو المعلوماتي المتضخم وإهمال احتياجات سوق العمل ولا تلاءم ميول واهتمامات الطلاب .

رابعاً: المحور الرابع: التفاعل الديمقراطي بين إدارة الكلية والطلاب:

جدول (٩): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لواقع التفاعل الديمقراطي بين إدارة الكلية والطلاب

م	العبارات	المتوسط	الانحراف المعياري	درجة التحقق	لترتيب
٥٥	تتبع إدارة الكلية أسلوب البيروقراطية في التعامل مع الطلاب .	٢.٦٠٧	٠.٦٨٥	كبيرة	١
٤٧	يعانى الطلاب من صعوبة في التعامل مع الإداريين في الكلية .	٢.٣٥٧	٠.٨٤٤	كبيرة	٢
٥٣	تعرض إدارة الكلية الجداول الدراسية والامتحانية وجميع التعليمات اللازمة لسير العملية التعليمية بوضوح .	١.٨٦٦	٠.٨٨٩	متوسطة	٣
٥١	يتواجد في إدارة الكلية العدد الكافي من الموظفين لخدمة الطلاب .	١.٨٣١	٠.٨٨٤	متوسطة	٤
٤٩	تسهل إدارة الكلية للطلاب عمليتي دفع المصروفات واستخراج البطاقات الجامعية بسهولة ويسر .	١.٧١٨	٠.٨٢٦	متوسطة	٥

م	العبارات	المتوسط	الانحراف المعياري	درجة التحقق	لترتيب
٥٠	تتعامل إدارة الكلية مع الطلاب بكل عدالة دون تمييز .	١.٦٥٦	٠.٨٣٨	ضعيفة	٦
٤٨	ترحب إدارة الكلية باقتراحات الطلاب ومناقشتهم فيها .	١.٥٩٢	٠.٧٤٤	ضعيفة	٧
٤٦	تستجيب إدارة الكلية لشكاوى الطلاب .	١.٥٧٥	٠.٨٠١	ضعيفة	٨
٥٤	تقدم إدارة الكلية خدمتها لجميع الأنشطة الطلابية داخل الجامعة دون تمييز لنوعية هذه النشاطات .	١.٥٠٨	٠.٦٨٣	ضعيفة	٩
٤٥	تبدى إدارة الكلية نوعا من المرونة والتفهم لمشكلات الطلاب .	١.٥٠٧	٠.٧٥٠	ضعيفة	١٠
٥٢	تسهم إدارة الكلية في تعريف الطلاب بحقوقهم الطلابية داخل الجامعة	١.٤٩٣	٠.٧٢٨	ضعيفة	١١
	المتوسط الوزني للدرجات الكلية للتفاعل الديمقراطي بين إدارة الكلية والطلاب (المحور الرابع ككل)	١.٧٩٢	٠.٧٠٢	متوسطة	

يتضح من الجدول السابق أن:

درجة الممارسات المتعلقة بالتفاعل الديمقراطي بين إدارة الكلية والطلاب متوسطة بصفة عامة، حيث بلغ المتوسط الوزني للدرجات الكلية على هذا المحور من محاور الإستبانة ١.٧٩٢ بانحراف معياري ٠.٧٠٢ أما بشأن الممارسات الفرعية في هذا المحور فيلاحظ أن هناك عبارتين تحققتا بدرجة كبيرة وهي العبارة "تتبع إدارة الكلية أسلوب البيروقراطية في التعامل مع الطلاب" والعبارة "يعاني الطلاب في التعامل مع الإداريين بالكلية" وهي عبارات سلبية وتدل على إتباع إدارات كلية التربية الأساليب الإدارية التقليدية القائمة على التسلط والروتين والبيروقراطية وإهمال العلاقات الإنسانية في التعامل مع الطلاب وقد يكون ذلك بسبب وجود عناصر بشرية في الإدارة غير مؤهلة كما إن السواد الأعظم من الإداريين بالكلية يعدون من الجيل القديم الذي لم يتشرب الوعي والممارسة الديمقراطية ويرون إن الحزم والتسلط هو الأسلوب الماثل للحفاظ على النظام وسير العمل خاصة مع وجود العدد الكبير من الطلاب ، بالإضافة إلى عدم وضوح القوانين

والتعليمات والمزاجية في عمليات التفويض. وهذه النتيجة تتفق مع العديد من الدراسات السابقة مثل دراسة (وطفة والشريع : ٢٠٠٠) ودراسة الحجار : ٢٠٠٣) ودراسة وليد مفلح : ٢٠١٢) ودراسة عواطف عبد الرحمن : ٢٠٠٧)أما باقي الممارسات فتراوحت درجة الممارسة لها بين المتوسطة والضعيفة:

- ومن الممارسات المتوسطة: جاءت العبارات رقم (٥٣ ، ٥١ ، ٤٩) وتدل هذه العبارات على أن كلية التربية بجامعة جنوب الوادي توفر العدد الكافي من الموظفين والإداريين ، بالإضافة إلى تطبيق النظام الالكتروني في دفع المصروفات الدراسية وعرض الجداول الدراسية والتعليمات والنتائج الخاصة بالطلاب مما يوفر وقت الطالب وجهد العديد من الإداريين .

- ومن الممارسات الضعيفة: جاءت العبارات (٥٠ ، ٤٨ ، ٤٦ ، ٥٤ ، ٤٥ ، ٥٢) وتدل هذه العبارات على أن بالرغم من وجود العدد الكافي من الإداريين إلا أن أسلوب الإدارة يتسم بعدم العدالة في معاملة الطلاب، وإهمال العلاقات الإنسانية في التعامل مع الطلاب ، والتسلط وعدم المرونة في التعامل مع مشكلات الطلاب وغياب دورها في تعليم الطلاب الممارسة الديمقراطية ، أي أن إدارة الكلية تهتم بالكم وليس بالكيف في أداء عملها وتتسم بالبيروقراطية في أسلوب عملها .

ومجمل ما تم التوصل إليه من نتائج فيما يتعلق بواقع الممارسات الديمقراطية لطلاب كلية التربية بجامعة جنوب الوادي من وجهة نظرهم يمكن تلخيصه في الجدول التالي:

جدول (١٠): واقع الممارسات الديمقراطية لطلاب كلية التربية بجامعة جنوب الوادي

الممارسات الديمقراطية للطلاب	المتوسط	الانحراف المعياري	درجة الممارسة	الترتيب
التفاعل التربوي الديمقراطي بين الطلاب وأعضاء هيئة التدريس	١.٨٨٣	٠.٧٢٣	متوسطة	٢
الأبعاد الديمقراطية للنشاطات والفعاليات	١.٩٢٨	٠.٨١٩	متوسطة	١
المضامين الديمقراطية للمقررات الجامعية	١.٦٢٥	٠.٦٦٨	ضعيفة	٤

التفاعل التربوي الديمقراطي بين إدارة الكلية والطلاب	١.٧٩٢	٠.٧٠٢	متوسطة	٣
الدرجة الكلية للممارسات الديمقراطية للطلاب	١.٨١٢	٠.٥٨٤	متوسطة	

يتضح من الجدول السابق أن

درجة الممارسات الديمقراطية لطلاب كلية التربية بصفة عامة متوسطة حيث بلغ المتوسط الوزني للدرجات الكلية على الإستبانة ١.٨١٢ بانحراف معياري ٠.٥٨٤، وجاءت أعلى درجة للممارسات الديمقراطية في حالة المحور الثاني المتعلق بالأبعاد الديمقراطية للنشاطات والفاعليات بمتوسط قدره ١.٩٢٨ وانحراف معياري ٠.٨١٩، يليه الممارسات الديمقراطية في المحور الأول المتعلق بالتفاعل التربوي الديمقراطي بين الطلاب وأعضاء هيئة التدريس بمتوسط قدره ١.٨٨٣ وانحراف معياري ٠.٧٢٣، ثم المحور الرابع المتعلق بالتفاعل التربوي الديمقراطي بين إدارة الكلية والطلاب بمتوسط قدره ١.٧٩٢ وانحراف معياري ٠.٧٠٢، وأخيراً الممارسات الديمقراطية المتعلقة بالمضامين الديمقراطية للمقررات الجامعية بمتوسط ١.٦٢٥وانحراف معياري ٠.٦٦٨، وهو ما يتضح من الشكل التالي:

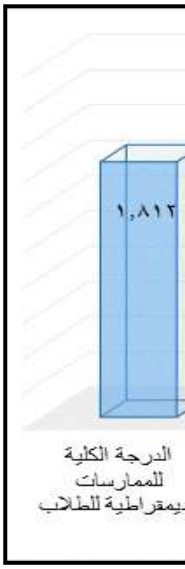

شكل (١١): واقع الممارسات الديمقراطية لطلاب كلية التربية بقنا من وجهة نظرهم

وتكشف لنا نتيجة السؤال الأول أن درجة الممارسات التربوية الديمقراطية لطلاب كلية التربية بجامعة جنوب الوادي متوسطة وهذا يتفق مع معظم الدراسات السابقة التي أكدت مستوى الممارسة الديمقراطية داخل الجامعات جاء بدرجة متوسطة مثل دراسة (وطفة والشريع : ٢٠٠٠ ، وفاء طة : ٢٠٠٠ ، الحجار : ٢٠٠٣ ، أيوب فاروق : ٢٠٠٣ ، رولا حرب : ٢٠٠٧ ، بشار عبد الله : ٢٠١٠ سليم عودة : ٢٠١١ ، رنا طلعت : ٢٠١٢ ، وليد مفلح : ٢٠١٢ ، مجد مجدى فياض : ٢٠١٤) وهذه الدرجة من الممارسة مقبولة نوعا ما من الباحثين ، إذا أن الوعي والممارسة الديمقراطية في المجتمعات العربية والمجتمع المصري ما زالت في مرحلتها التنموية على الرغم من التحولات الديمقراطية التي تمر بها المنطقة العربية والاهتمام الشديد لإدارات الجامعات والقيادات التعليمية الجامعية في العقود الأخيرة بزيادة الوعي والاهتمام بحقوق الفرد وضمان حرية التعبير وحرية الفكر .

نتائج السؤال الثاني:

ينص السؤال الرابع للبحث الحالي على "هل تختلف استجابات طلاب كلية التربية بجامعة جنوب الوادي حول الممارسات الديمقراطية باختلاف متغيرات (النوع، التخصص، السنة الدراسية)؟ "

أولاً: بالنسبة لمتغير النوع (ذكور، إناث):

تم استخدام اختبار "ت" للمجموعات المستقلة *Independent Samples T-Test* في الكشف عن دلالة الفروق في استجابات طلاب كلية التربية بجامعة جنوب الوادي حول الممارسات الديمقراطية والراجعة لاختلاف النوع (ذكور، إناث) فكانت النتائج كما هي موضحة بالجدول التالي:

جدول (١٢): دلالة الفروق في استجابات طلاب كلية التربية بجامعة جنوب الوادي حول الممارسات الديمقراطية في ضوء النوع (درجة الحرية تساوي ٦٠٨)

الممارسات الديمقراطية	النوع	المتوسط	الانحراف المعياري	قيمة ت	مستوى الدلالة
التفاعل التربوي الديمقراطي بين الطلاب وأعضاء هيئة التدريس	ذكور	٤١.٠٠٥	١٥.٩٩٤	١.٦٢٣	غير دالة
	إناث	٣٨.٨٦٧	١٤.٧٦٦		
الأبعاد الديمقراطية للنشاطات والفاعليات الطلابية	ذكور	١٩.٥٩٠	٨.٠٢٢	٠.٦٤٣	غير دالة
	إناث	١٩.١٣٣	٨.٢٦٧		
المضامين الديمقراطية للمقررات الجامعية	ذكور	١٩.٢٢٦	٧.٦٨٤	١.٠٦١	غير دالة
	إناث	١٩.٩٣٧	٧.٧٤٥		
التفاعل التربوي الديمقراطي بين إدارة الكلية والطلاب	ذكور	١٨.٥٠٣	٩.٠٥٩	٥.٢٣٠	٠.٠١
	إناث	٢٢.٣٦٤	٨.٢٣٠		
الدرجة الكلية للممارسات الديمقراطية	ذكور	٩٨.٣٢٣	٣٢.٨٤١	٠.٧٠٩	غير دالة
	إناث	١٠٠.٣٠١	٣١.٧٦٧		

(قيمة ت الجدولية عند درجة حرية ٦٠٨ ومستوى دلالة ٠.٠٥ و ٠.٠١ على الترتيب تساوي ١.٦٤٦، ٢.٣٣٠)

يتضح من الجدول السابق أنه:

- لا توجد فروق دالة إحصائياً بين متوسطي درجات الذكور والإناث من طلاب كلية التربية بقنا بجامعة جنوب الوادي في استجاباتهم حول الممارسات الديمقراطية المتعلقة بالتفاعل التربوي الديمقراطي بين الطلاب وأعضاء هيئة التدريس.

- لا توجد فروق دالة إحصائياً بين متوسطي درجات الذكور والإناث من طلاب كلية التربية بقنا بجامعة جنوب الوادي في استجاباتهم حول الممارسات الديمقراطية المتعلقة بالأبعاد الديمقراطية للنشاطات والفعاليات الطلابية.

- لا توجد فروق دالة إحصائياً بين متوسطي درجات الذكور والإناث من طلاب كلية التربية بقنا بجامعة جنوب الوادي في استجاباتهم حول الممارسات الديمقراطية المتعلقة بالمضامين الديمقراطية للمقررات الجامعية.

- توجد فروق دالة إحصائياً عند مستوى ٠.٠١ بين متوسطي درجات الذكور والإناث من طلاب كلية التربية بقنا بجامعة جنوب الوادي في استجاباتهم حول الممارسات الديمقراطية المتعلقة بالتفاعل التربوي الديمقراطي بين إدارة الكلية والطلاب، والفروق لصالح الإناث.

- لا توجد فروق دالة إحصائياً بين متوسطي درجات الذكور والإناث من طلاب كلية التربية بقنا بجامعة جنوب الوادي في استجاباتهم حول الممارسات الديمقراطية (الدرجة الكلية) .

- وهذه النتيجة تدل على أن لا اثر لمتغير الجنس على الممارسات الديمقراطية حيث إن جميع الأنظمة والقوانين التي تطبق على الذكور والإناث واحدة ، وهذا يتفق مع بعض الدراسات السابقة مثل دراسة (السوالمة : ٢٠٠٠ ، وفاء طه : ٢٠٠٠ ، أيوب فاروق : ٢٠٠٣ ، سليم عودة : ٢٠١١ ، رنا طلعت : ٢٠١٢) .

ثانياً: بالنسبة لمتغير التخصص (علمي، أدبي):

تم استخدام اختبار "ت" للمجموعات المستقلة *Independent Samples T-Test* في الكشف عن دلالة الفروق في استجابات طلاب كلية التربية بجامعة جنوب الوادي حول

الممارسات الديمقراطية والراجعة لاختلاف التخصص (علمي، أدبي) فكانت النتائج كما هي موضحة بالجدول التالي:

جدول (١٣): دلالة الفروق في استجابات طلاب كلية التربية بجامعة جنوب الوادي حول الممارسات الديمقراطية في ضوء التخصص (درجة الحرية تساوي ٦٠٨)

الممارسات الديمقراطية	التخصص	المتوسط	الانحراف المعياري	قيمة ت	مستوى الدلالة
التفاعل التربوي الديمقراطي بين الطلاب وأعضاء هيئة التدريس	علمي	٤١.١٣٧	١٧.١٦٢	٢.١٩٣	٠.٠٥
	أدبي	٣٨.٤١١	١٣.٥٠٧		
الأبعاد الديمقراطية للنشاطات والفاعليات الطلابية	علمي	٢٠.٠٠٠	٨.٥٣٨	١.٨٤٨	غير دالة
	أدبي	١٨.٧٦١	٧.٨٩٤		
المضامين الديمقراطية للمقررات الجامعية	علمي	١٣.٤٨٢	٢.٢٧٤	٢٧.٦٩٣	٠.٠١
	أدبي	٢٦.٦٢٣	٧.٣٢٦		
التفاعل التربوي الديمقراطي بين إدارة الكلية والطلاب	علمي	٢٠.٠١٢	٨.٦٧٥	٠.٨١٨	غير دالة
	أدبي	١٩.٤٩٣	٦.٩٧١		
الدرجة الكلية للممارسات الديمقراطية	علمي	٩٤.٦٣١	٣٤.٥٢٩	٣.٣١٢	٠.٠١
	أدبي	١٠٣.٢٨٧	٢٩.٧٦٤		

(قيمة ت الجدولية عند درجة حرية ٦٠٨ ومستوى دلالة ٠.٠٥ و٠.٠١ على الترتيب تساوي ١.٦٤٦، ٢.٣٣٠)

يتضح من الجدول السابق أنه:

- توجد فروق دالة إحصائياً عند مستوى ٠.٠٥ بين متوسطي درجات طلاب التخصصات العلمية والتخصصات الأدبية من طلاب كلية التربية بقنا بجامعة جنوب الوادي في استجاباتهم حول الممارسات الديمقراطية المتعلقة بالتفاعل التربوي الديمقراطي بين الطلاب وأعضاء هيئة التدريس، والفروق لصالح طلاب التخصصات العلمية ، ويرجع ذلك إلى نقص أعداد الطلاب في الشعب العلمية مما يتيح لعضو هيئة التدريس الفرصة للمناقشة والحوار واستخدام الأساليب العلمية في التعامل مع الطلاب ، بعكس الشعب الأدبية التي تتسم بالأعداد الكبيرة وغلبة الطابع النظري على المحاضرات مما

يؤدى إلى استخدام أسلوب الإلقاء وضعف الحوار والمناقشة وقلة العلاقات الإنسانية مع أعضاء هيئة التدريس وذلك بهدف السيطرة على الطلاب وسير العملية التعليمية ، وهذه النتيجة تتفق مع دراسة (الجابر : ١٩٩٨) ودراسة (بشار عبد الله : ٢٠١٠) .

- لا توجد فروق دالة إحصائياً بين متوسطي درجات التخصصات العلمية والتخصصات الأدبية من طلاب كلية التربية بقنا بجامعة جنوب الوادي في استجاباتهم حول الممارسات الديمقراطية المتعلقة بالأبعاد الديمقراطية للنشاطات والفعاليات الطلابية.

- توجد فروق دالة إحصائياً عند مستوى ٠.٠١ بين متوسطي درجات طلاب التخصصات العلمية والتخصصات الأدبية من طلاب كلية التربية بقنا بجامعة جنوب الوادي في استجاباتهم حول الممارسات الديمقراطية المتعلقة بالمضامين الديمقراطية للمقررات الجامعية، والفروق لصالح طلاب التخصصات الأدبية. وقد يرجع ذلك لان مقررات الشعب الأدبية تتضمن العديد من الموضوعات عن حقوق الإنسان والقضايا السياسية والمشكلات المجتمعية مما يزيد وعى الطلاب بالممارسات الديمقراطية ، على العكس من الشعب العلمية التي تتكدس مقرراتهم بمواد التخصص والدراسات الأكاديمية أكثر من الاهتمام بالمقررات التربوية .

- لا توجد فروق دالة إحصائياً بين متوسطي درجات طلاب التخصصات العلمية والتخصصات الأدبية من طلاب كلية التربية بقنا بجامعة جنوب الوادي في استجاباتهم حول الممارسات الديمقراطية المتعلقة بالتفاعل التربوي الديمقراطي بين إدارة الكلية والطلاب. حيث أن جميع القرارات والتعليمات والأنظمة تطبق بنفس الإلية على جميع الطلاب بغض النظر عن تخصصهم .

- توجد فروق دالة إحصائياً عند مستوى ٠.٠١ بين متوسطي درجات طلاب التخصصات العلمية والتخصصات الأدبية من طلاب كلية التربية بقنا بجامعة جنوب الوادي في استجاباتهم حول الممارسات الديمقراطية (الدرجة الكلية)، والفروق لصالح طلاب التخصصات الأدبية.

والنتائج السابقة والمتعلقة بدلالة الفروق بين طلاب التخصصات العلمية والتخصصات الأدبية في استجاباتهم حول الممارسات الديمقراطية تؤكد على أن طلاب التخصصات الأدبية أعلى من طلاب التخصصات الأدبية في الممارسات الديمقراطية وبصفة خاصة الممارسات المتعلقة بالمضامين الديمقراطية للمقررات الجامعية، بينما طلاب

التخصصات العلمية أعلى من طلاب التخصصات الأدبية في الممارسات الديمقراطية المتعلقة بالتفاعل التربوي الديمقراطي بين الطلاب وأعضاء هيئة التدريس.

ثالثاً: بالنسبة لمتغير السنة الدراسية:

تم استخدام تحليل التباين أحادي الاتجاه *One Way ANOVA* في الكشف عن دلالة الفروق في استجابات طلاب كلية التربية عينة الدراسة الحالية حول الممارسات الديمقراطية والراجعة لاختلاف السنة الدراسية (الأولى، الثانية، الثالثة، الرابعة)، فكانت النتائج كما هي موضحة بالجداول التالية:

جدول (١٤): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات الطلاب حول الممارسات الديمقراطية في ضوء السنة الدراسية

الممارسات الديمقراطية	السنة الدراسية	العدد	المتوسط	الانحراف المعياري
التفاعل التربوي الديمقراطي بين الطلاب وأعضاء هيئة التدريس	الأولى	٢٣٠	٣٥.٢٧٤	١٥.٢٢٥
	الثانية	٢٣٠	٣٧.٢٦١	١٠.٧٣٦
	الثالثة	٨٠	٤٩.٣٣٨	١٥.٩١٧
	الرابعة	٧٠	٤٩.٩٤٣	١٧.١٨٢
	العينة ككل	٦١٠	٣٩.٥٥١	١٥.١٨٩
الأبعاد الديمقراطية للنشاطات والفاعليات الطلابية	الأولى	٢٣٠	١٧.٥٢٦	٨.٣٠٨
	الثانية	٢٣٠	١٧.٩٢٦	٦.٥٣٥
	الثالثة	٨٠	٢٤.٠٧٥	٨.١٩٤
	الرابعة	٧٠	٢٤.٠٠٠	٨.٨٣٥
	العينة ككل	٦١٠	١٩.٢٧٩	٨.١٨٦
المضامين الديمقراطية للمقررات الجامعية	الأولى	٢٣٠	٢٠.٦٣٠	٨.٣٦٥
	الثانية	٢٣٠	٢١.٢٨٧	٨.٤٩٧
	الثالثة	٨٠	٢٠.٢٠٠	٨.٩٨٤
	الرابعة	٧٠	٢٣.٣١٤	٩.٧٣٣
	العينة ككل	٦١٠	٢١.١٣٠	٨.٦٨٥

الممارسات الديمقراطية	السنة الدراسية	العدد	المتوسط	الانحراف المعياري
التفاعل التربوي الديمقراطي بين إدارة الكلية والطلاب	الأولى	٢٣٠	١٧.٧٣٠	٧.١٣٢
	الثانية	٢٣٠	١٧.٩٢٢	٥.٧١٢
	الثالثة	٨٠	٢٤.٩١٣	٨.٠٢٦
	الرابعة	٧٠	٢٦.١٤٣	٨.٨٨٦
	العينة ككل	٦١٠	١٩.٧١٠	٧.٧٢٦
الدرجة الكلية للممارسات الديمقراطية	الأولى	٢٣٠	٩١.١٦١	٣٢.٧٤٣
	الثانية	٢٣٠	٩٤.٣٩٦	٢٣.٩٨١
	الثالثة	٨٠	١١٨.٥٢٥	٣٠.٩٨٥
	الرابعة	٧٠	١٢٣.٤٠٠	٣٤.٨٠٦
	العينة ككل	٦١٠	٩٩.٦٦٩	٣٢.١٠١

جدول (١٥): دلالة الفروق في استجابات الطلاب حول الممارسات الديمقراطية في ضوء السنة الدراسية

الممارسات الديمقراطية	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	مستوى الدلالة
التفاعل التربوي الديمقراطي بين الطلاب وأعضاء هيئة التدريس	بين المجموعات	٢٠٦٣٥.١٧٤	٣	٦٨٧٨.٣٩١	٣٤.٧٧٦	٠.٠١
	داخل المجموعات	١١٩٨٦١.٧٥٠	٦٠٦	١٩٧.٧٩٢		
	الكلي	١٤٠٤٩٦.٩٢٥	٦٠٩			
الأبعاد الديمقراطية للنشاطات والفاعليات	بين المجموعات	٤٥٢٧.٩٨٦	٣	١٥٠٩.٣٢٩	٢٥.٢١٣	٠.٠١
	داخل المجموعات	٣٦٢٧٦.٦٣٧	٦٠٦	٥٩.٨٦٢		

الممارسات الديمقراطية	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	مستوى الدلالة
الطلابية	الكلي	٤٠٨٠٤.٦٢٣	٦٠٩			
المضامين الديمقراطية للمقررات الجامعية	بين المجموعات	٤٦٦.٢٣٥	٣	١٥٥.٤١٢	٢.٠٧١	غير دالة
	داخل المجموعات	٤٥٤٧٢.٥٣٤	٦٠٦	٧٥.٠٣٧		
	الكلي	٤٥٩٣٨.٧٦٩	٦٠٩			
التفاعل التربوي الديمقراطي بين إدارة الكلية والطلاب	بين المجموعات	٦٦٩٨.٨٠٤	٣	٢٢٣٢.٩٣٥	٤٥.٦٣٠	٠.٠١
	داخل المجموعات	٢٩٦٥٤.٨٣٧	٦٠٦	٤٨.٩٣٥		
	الكلي	٣٦٣٥٣.٦٤١	٦٠٩			
الدرجة الكلية للممارسات الديمقراطية	بين المجموعات	٩٠٩١٠.٣١٥	٣	٣٠٣٠٣.٤٣٨	٣٤.٢٢٠	٠.٠١
	داخل المجموعات	٥٣٦٦٤٢.٧٩٣	٦٠٦	٨٨٥.٥٤٩		
	الكلي	٦٢٧٥٥٣.١٠٨	٦٠٩			

(قيمة ف الجدولية عند درجة حرية ٣، ٦٠٦ ومستوى دلالة ٠.٠٥ و٠.٠١ على الترتيب تساوي ٢.٦٠٥، ٣.٧٨٢)

يتضح من الجدول السابق أنه:

- توجد فروق دالة إحصائياً عند مستوى ٠.٠١ في استجابات طلاب كلية التربية بقنا بجامعة جنوب الوادي حول الممارسات الديمقراطية المتعلقة بالتفاعل التربوي الديمقراطي بين الطلاب وأعضاء هيئة التدريس ترجع لاختلاف السنة الدراسية.

- توجد فروق دالة إحصائياً عند مستوى ٠.٠١ في استجابات طلاب كلية التربية بقنا بجامعة جنوب الوادي في استجاباتهم حول الممارسات الديمقراطية المتعلقة بالأبعاد الديمقراطية للنشاطات والفعاليات الطلابية ترجع لاختلاف السنة الدراسية.

- لا توجد فروق دالة إحصائياً في استجابات طلاب كلية التربية بقنا بجامعة جنوب الوادي في استجاباتهم حول الممارسات الديمقراطية المتعلقة بالمضامين الديمقراطية للمقررات الجامعية ترجع لاختلاف السنة الدراسية.

- توجد فروق دالة إحصائياً عند مستوى ٠.٠١ في استجابات طلاب كلية التربية بقنا بجامعة جنوب الوادي حول الممارسات الديمقراطية المتعلقة بالتفاعل التربوي الديمقراطي بين إدارة الكلية والطلاب ترجع لاختلاف السنة الدراسية.

- توجد فروق دالة إحصائياً عند مستوى ٠.٠١ في استجابات طلاب كلية التربية بقنا بجامعة جنوب الوادي حول الممارسات الديمقراطية (الدرجة الكلية) ترجع لاختلاف السنة الدراسية.

وللتعرف على الفروق ذات الدلالة بين الطلاب في الفرق الدراسية المختلفة في استجاباتهم الممارسات الديمقراطية تم استخدام اختبار أقل فرق دال *LSD* كأسلوب للمقارنات البعدية في حالة دلالة تحليل التباين أحادي الاتجاه فكانت النتائج كما هي موضحة بالجدول التالي:

جدول (١٦): المقارنات البعدية بين طلاب السنوات الدراسية المختلفة في الاستجابة حول الممارسات الديمقراطية

	السنة الدراسية	أولى (م= ٣٥.٢٧٤)	ثانية (م= ٣٧.٢٦١)	ثالثة (م= ٤٩.٣٣٨)
التفاعل التربوي الديمقراطي بين الطلاب وأعضاء هيئة التدريس	ثانية (م= ٣٧.٢٦١)	١.٩٨٧		
	ثالثة (م= ٤٩.٣٣٨)	**١٤.٠٦٤	**١٢.٠٧٧	
	رابعة (م= ٤٩.٩٤٣)	**١٤.٦٦٩	**١٢.٦٨٢	٠.٦٠٥
الأبعاد الديمقراطية للنشاطات والفاعليات الطلابية	السنة الدراسية	أولى (م= ١٧.٥٢٦)	ثانية (م= ١٧.٩٢٦)	ثالثة (م= ٢٤.٠٧٥)
	ثانية (م= ١٧.٩٢٦)	٠.٤٠٠		
	ثالثة (م= ٢٤.٠٧٥)	**٦.٥٤٩	**٦.١٤٩	
	رابعة (م= ٢٤.٠٠٠)	**٦.٤٧٤	**٦.٠٧٤	٠.٠٧٥
التفاعل التربوي الديمقراطي بين إدارة الكلية والطلاب	السنة الدراسية	أولى (م= ١٧.٧٣٠)	ثانية (م= ١٧.٩٢٢)	ثالثة (م= ٢٤.٩١٣)
	ثانية (م= ١٧.٩٢٢)	٠.١٩٢		
	ثالثة (م= ٢٤.٩١٣)	**٧.١٨٣	**٦.٩٩١	
	الرابعة (م= ٢٦.١٤٣)	**٨.٤١٣	**٨.٢٢١	١.٢٣٠
الدرجة الكلية للممارسات	السنة الدراسية	أولى (م= ٩١.١٦١)	ثانية (م= ٩٤.٣٩٦)	ثالثة (م= ١١٨.٥٢٥)

الديمقراطية	ثانية (م= ٩٤.٣٩٦)	٣.٢٣٥		
	ثالثة (م= ١١٨.٥٢٥)	**٢٧.٣٦٤	**٢٤.١٢٩	
	رابعة (م= ١٢٣.٤٠٠)	**٣٢.٢٣٩	**٢٩.٠٠٤	٤.٨٧٥

** الفرق بين المتوسطين دال عند مستوى ٠.٠١

يتضح من الجدول السابق أن:

الممارسات الديمقراطية لدى طلاب الفرقتين الثالثة والرابعة تزيد بزيادة دالة إحصائياً عند مستوى ٠.٠١ عنها لدى طلاب الفرقتين الأولى والثانية، وهو ما يؤكد أن أعلى الطلاب في الممارسات الديمقراطية هم طلاب الفرقة الرابعة يليهم طلاب الفرقة الثالثة، بينما أقل الطلاب هم طلاب الفرقة الأولى يليهم طلاب الفرقة الثانية. ويرجع ذلك إلى طلاب الفرقة الأولى والثانية لم يتعودا بعد على الجو الدراسي الجامعي ولم تتكون لديهم صورة واضحة عن الممارسات الديمقراطية ، في حين طلاب الفرقة الثالثة والرابعة قد مارسوا مختلف النشاطات الطلابية وتكونت لديهم خبرة في التعامل مع أعضاء هيئة التدريس وخبرة في إصدار أحكام على المقررات التي درسوها مما أدى لزيادة الوعي لديهم بالممارسات التربوية الديمقراطية . وهذه النتيجة تتفق مع بعض الدراسات السابقة مثل دراسة (وطفة والشريع : ٢٠٠٠ ، مجد مجدي فياض : ٢٠١٤ ، بشار عبد الله : ٢٠١٠)

توصيات الدراسة :

١- العمل على ترسيخ مبادئ الديمقراطية وكيفية تحقيقها من خلال الممارسات التربوية الديمقراطية المختلفة سواء من جانب أعضاء هيئة التدريس أو من خلال المقررات الدراسية أو من خلال إدارة الجامعة بالإضافة إلى تفعيل دور الأنشطة الطلابية .

٢- إعطاء الطلاب مزيد من الديمقراطية الحقيقية بما يسمح لهم بالمشاركة الفعالة في صناعة القرار داخل وخارج الجامعة .

٣- تقبل أعضاء هيئة التدريس للآراء الطلاب ومشاعرهم والابتعاد عن الاتجاه التسلطي في التدريس وعدم التحيز لأي منهم ورفض مبدأ الواسطة أو المحسوبية

٤- التزام أعضاء هيئة التدريس بآداب المهنة الجامعية والابتعاد عن الانشغال بالتحزبات السياسية أو الدينية .

٥- إشراك الطلاب في عملية التعليم بكل أبعادها تخطيطاً وتنفيذاً وتقويماً ومتابعةً .

٦- توفير طرق تدريس تتسم بالحرية وتؤمن بالتسامح الفكري وتستند إلى التفاعل الايجابي .

٧- تقديم مناهج مختلفة للطلاب ترتبط بميول الطلاب وبالمشكلات الاجتماعية المعاصرة .

٨- أن تتضمن المقررات الدراسية موضوعات مختلفة عن الديمقراطية والحرية والعدالة الاجتماعية وحقوق الإنسان وان يتماشى المنهج مع هذه المبادئ بحيث يؤمن بها الطلبة ويمارسونها عمليا .

٩- تبنى إستراتيجية لتطوير المنهاج الدراسية داخل الجامعات المصرية وربطها بالتربية الديمقراطية .

١٠- أن تكون الإدارة الجامعية ديمقراطية قولاً وعملاً وتبتعد عن التسلط في تعاملها مع الطلاب والترحيب بشكواهم وإيجاد نوع من المرونة وتهيئة المناخ التربوي للممارسة الحياة الديمقراطية .

١١- عقد ملتقى تربوي ثقافي مع بداية كل فصل دراسي للطلاب لتوضيح ما لهم من حقوق وما عليهم من واجبات في ظل لوائح الجامعة .

١٢- تعزيز القيم الديمقراطية لدى الطلاب من خلال المحاضرات والندوات والبرامج التدريبية وتفعيل دور الإرشاد الأكاديمي لتوجيه الطلاب للقنوات الرسمية لاسترجاع حقوقهم .

١٣- تنشيط العمل الجماعي والتطوعي داخل الجامعة من خلال الاتحادات والجمعيات الطلابية .

١٤- التأكيد على الأنشطة الخارجية والرحلات العلمية والترفيهية داخل الجامعة لتعميق العلاقات الجيدة بين الطلاب وأعضاء هيئة التدريس .

١٥- دعم وتعزيز الممارسات الطلابية النقابية والقضاء على السلبيات المصاحبة لإجراء الانتخابات الطلابية وإبعاد التدخل الأمني في هذه الانتخابات داخل الجامعة.

١٦- إجراء دراسات متعمقة لطبيعة الحياة الديمقراطية داخل الجامعات المصرية للكشف عن معيقات الممارسات الديمقراطية الحقيقية داخل الجامعة .

مراجع الدراسة:

أولا : المراجع العربية:

_أحمد حسين الصغير (٢٠٠٥) : التعليم الجامعي في الوطن العربي – تحديات الواقع ورؤى المستقبل ، عالم الكتب ، القاهرة .

١- الربيع احمد (١٩٩٢) : السلوك الديمقراطي في ضوء التجربة الأردنية ، المكتبة الوطنية ، عمان .

٢- الصادق شعبان (٢٠٠٥): من ديمقراطية المعتقدات الى ديمقراطية البرامج ، الدار العربية للكتاب ، تونس .

٣-الصاوي محمد وجيه (١٩٩٩) : دراسات في الفكر التربوي الإسلامي ، مكتبة الفلاح ، الكويت .

٤-أمنية التيتون (٢٠١١) : المدرسة الديمقراطية – ثورة على التعليم التقليدي ، دار الفكر العربي، القاهرة.

٥-حسناء عبد الرحمن حسين (٢٠٠٦) : الديمقراطية الجامعية في لبنان – الحالة البحثية والتطبيقية ومجالات المتابعة ، مكتبة معهد العلوم الاجتماعية ، بيروت.

٦- حسين عبد الحميد احمد رشوان (٢٠٠٦) : الديمقراطية والحرية وحقوق الإنسان ، المكتب الجامعي الحديث ، الإسكندرية .

٧- راجي عنايت (٢٠١٠) : ديمقراطية جديدة لمجتمع المعلومات ، دار السعيد للنشر ، القاهرة .

٨- زكي الميلاد (٢٠٠٧) : الإسلام والمدنية – حوارات حول الفكر الإسلامي (قضاياه ومسائله واشكالياته) ، الدار العربية للعلوم ، بيروت .

٩- عبد الله العليان (٢٠٠٤) : حوار الحضارات في القرن الحادي والعشرون – رؤية إسلامية للحوار ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت .

١٠- عصام سليمان (٢٠١٢) : تدريس حقوق الإنسان في لبنان وأثرة على الحركة السياسية ، المركز العربي ، لبنان .

١١- علي السيد الشخيبي (٢٠١٠) : آفاق جديدة في التعليم الجامعي العربي ، دار الفكر العربي، القاهرة.

١٢- علي راشد (١٩٨٨) : الجامعة والتدريس الجامعي ، دار الشروق ، جدة .

١٣- عواطف عبد الرحمن (٢٠١٤) : مستقبل التعليم الجامعي – رؤية الصحفيين والجمهور الجامعي ، العربي للنشر والتوزيع ، القاهرة .

١٤- فتحي درويش عتيبة (٢٠٠٧) : ادوار الإدارة الجامعية فى مصر على ضوء التحديات المعاصرة ، دار الكتب ، القاهرة .

١٥- محسن خضر (٢٠٠٠) : من فجوات العدالة في التعليم ، الدار المصرية اللبنانية ، القاهرة .

١٦- محمد الحسيني (٢٠١٢) : تعزيز المفاهيم الديمقراطية في مشاركة الطلاب في الجامعات ، مؤسسة فريدريش ريبرت ، عمان .

١٧- محمد الخياط (١٩٩٦) : المبادئ والقيم في التربية الإسلامية ، مركز البحوث التربوية والنفسية ، مكة المكرمة .

١٨- محمد شفيق غربال (١٩٩٠) : الموسوعة العربية الميسرة ، دار النهضة ، لبنان .

١٩- نعيم جعيني (٢٠٠٤) : الفلسفة وتطبيقاتها التربوية ، دار وائل للنشر والتوزيع ، عمان .

٢٠- نواف القديمي (٢٠٠٦) : محاورات الإسلاميون وأسئلة النهضة المعاقة ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت .

٢١- أحمد النكلاوى (٢٠٠١) : "أزمة الممارسة الديمقراطية في الأنساق التعليمية في الوطن العربي" ، مؤتمر الديمقراطية والتربية في الوطن العربي ، المؤتمر الثالث بقسم أصول التربية ، جامعة الكويت .

٢٢- احمد خليفة بوشرباك (١٩٩٥) : "حقوق الإنسان وحرياته الأساسية في إطار مناهج التعليم في دولة قطر" ، مجلة التربية الجديدة ، العدد٥٨ ، الأردن .

٢٣- احمد مطر الشمرى (٢٠١٢) : "درجة ممارسة الأدوار القيادية لدى عمداء الكليات في جامعة الكويت وعلاقتها بالتماثل التنظيمي لدى أعضاء هيئة التدريس من وجهة نظرهم "، رسالة ماجستير ، كلية العلوم التربوية ، جامعة الشرق الأوسط .

٢٤- أسامة الشاهين (٢٠٠١) : " التجربة النقابية الجامعية إثراء للحياة الديمقراطية " ، مؤتمر الديمقراطية والتربية في الوطن العربي ، الكويت .

٢٥- الشيبانى عمر (١٩٨٣) : "مفهوم ومبادئ وأهداف التنمية السياسية العربية "، مجلة الفكر العربي ، العدد ٣٥ ، معهد الإنماء العربي ، بيروت .

٢٦- المنتدى الدولي حول مسارات التحول الديمقراطي(٢٠١١) : برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، ٥-٦ يونيو.

٢٧- أيمن أحمد العمري ورنا طلعت الصمادي (٢٠١٢) : " الحاجات الأردنية ودورها في تعزيز الممارسات الديمقراطية بين طلبتها " ، مجلة العلوم التربوية والنفسية ، المجلد ١٣ ، البحرين .

٢٨- أيوب الطنبور (٢٠٠٣) : " الفعاليات الديمقراطية ومظاهرها في جامعتي النجاح الوطنية وبيرزيت من وجهة نظر الطلبة ومدى تأثيرها بالمتغيرات الديموغرافية " ، رسالة ماجستير ، جامعة النجاح الوطنية ، فلسطين.

٢٩- أيوب فاروق لطفي (٢٠٠٣) : "الفعاليات الديمقراطية ومظاهرها في جامعتي النجاح الوطنية وبيرزيت من وجهة نظر الطلبة ومدى تأثيرها بالمتغيرات الديموغرافية" ، رسالة ماجستير ، كلية الدراسات العليا ، جامعة النجاح الوطنية .

٣٠- إبراهيم الدسوقي عوض الله (٢٠٠٧) : "تخطيط جودة التعليم في مصر في ضوء التغيرات المحلية والعالمية" ، رسالة ماجستير ، معهد الدراسات التربوية ، جامعة القاهرة .

٣١- إلهام فراج (٢٠٠١) : "برنامج سلوكي مقترح لتنمية السلوك الديمقراطي والتفاعل الاجتماعي للمعلم العربي" ، المؤتمر العلمي الثالث لقسم أصول التربية ، كلية التربية ، جامعة الكويت .

٣٢- بثينة زكى احمد الزغبى (٢٠١٠) : "درجة استخدام أعضاء هيئة التدريس في جامعة جدارا للممارسات الديمقراطية من وجهة نظر الطلبة" ، رسالة ماجستير ، كلية التربية ، جامعة جدارا – الأردن .

٣٣- بسمة رحمن عودة وطالب عبد الكريم كاظم (٢٠٠٩) : "مظاهر الحياة الجامعية من منظور طلبة جامعة القادسية (كلية الآداب أنموذجا) "، مجلة القادسية في الآداب والعلوم التربوية ، المجلد ٨ ، العراق .

٣٤- بشار عبد الله السليم ومحمد منيزل (٢٠١٠) : "قياس الأداء الديمقراطي لدى طلبة كلية التربية بجامعة اليرموك" ، مجلة جامعة دمشق ، المجلد ٢٦ ، العدد ٤١ ، جامعة دمشق ، دمشق .

٣٥- حمادة عبد المحسن ومحمد الصاوي (٢٠٠١) : "إسهام النظام التعليمي في إصلاح المسيرة الديمقراطية فى الكويت" ، مؤتمر الديمقراطية والتربية في الوطن العربي ، كلية التربية ، جامعة الكويت .

٣٦- خالد الرميضى (٢٠١٠) : "الممارسات التربوية الديمقراطية في المدرسة الكويتية "، مجلة جامعة دمشق ، المجلد ٢٦ ، العدد ٤ ، كلية التربية ، جامعة دمشق.

٣٧- رائد حسين الحجار (٢٠٠٣) : "واقع الممارسات الديمقراطية للتعليم من وجهة نظر الطلبة بجامعة الأقصى بغزة" ، مجلة الجامعة الإسلامية للعلوم التربوية والنفسية ، المجلد ١١ ، العدد ٢ ، الجامعة الإسلامية ، غزة .

٣٨- رفيق محمود المصري (٢٠٠٧) : "النمط القيادي السائد لدى رئاسة جامعة الأقصى كما يراه العاملون فيها "، مجلة الجامعة الإسلامية ، المجلد ١٥ ، العدد ١ ، الجامعة الإسلامية ، فلسطين .

٣٩- رنا طلعت الصمادى وأيمن احمد العمري (٢٠١٢) : "الجامعات الأردنية ودورها في تعزيز الممارسات الديمقراطية بين طلبتها "، مجلة العلوم التربوية والنفسية ، المجلد ١٣ ، العدد١ ، العراق .

٤٠- رولا عبد الرحيم حرب (٢٠٠٧) : "تصورات طلبة جامعة النجاح الوطنية للممارسات الديمقراطية للأعضاء هيئة التدريس فيها "، رسالة ماجستير ، كلية الدراسات العليا ، جامعة النجاح الوطنية .

٤١- سالم الداوود (١٩٩٤) :" ديمقراطية التعليم في كليات المجتمع الحكومية في الأردن كما يراها الطلبة "، رسالة ماجستير ، الجامعة الأردنية ، الأردن ،.

٤٢- سليم عودة الزبون (٢٠١١) : "الممارسات الديمقراطية لدى أعضاء هيئة التدريس في جامعة جريش الأهلية من وجهة نظر طلبتهم" ، مجلة دراسات العلوم الأردنية ، المجلد٣٨ ، العدد٢ ، عمادة البحث العلمي للجامعة الأردنية ، الأردن .

٤٣- شادية كيلانى (٢٠٠٣) : "واقع البرلمان المدرسي ودورة فى تربية الديمقراطية لدى طلاب المدارس الثانوية بمحافظة الدقهلية" ، مجلة كلية التربية ، ج٢ ، العدد ٥٢ ، كلية التربية ، المنصورة .

٤٤- شبل بدران (٢٠٠٠) : "أين ديمقراطية التعليم" ، مجلة الهلال ، العدد٥٦ ، جامعة بيرزيت ، فلسطين.

٤٥- عبد الله احمد العواملة وجمال فواز العمرى وصالح سلامة بركات (٢٠١٠) : "معيقات التربية الديمقراطية وعلاقتها ببعض المتغيرات الديموغرافية كما تدركها عينة من طلاب الجامعات الأردنية "، Journal of Environmental Studies, (JES),2010 ,P35-57.

٤٦- عبد الله الشامي (١٩٩٤) : " بعض مهام أعضاء هيئة التدريس وواقع أدائها كما يدركها الطلاب والأعضاء بجامعة الملك فيصل بالأحساء " ، مجلة مركز البحوث التربوية ، المجلد ٣ العدد ٦٤ ، جامعة قطر ، قطر .

٤٧- عبد الناصر محمد رشاد (٢٠٠٤) : "أداء الجامعات في خدمة المجتمع وعلاقتها باستقلالها "، رسالة دكتوراه ، كلية التربية ، جامعة عين شمس .

٤٨- عبد الودود مكرم (٢٠٠٦) :" دور الجامعة في تنمية الوعي بثقافة الديمقراطية ومسئوليات المواطنة المصرية" ، مركز دراسات القيم والانتماء الوطني ، المنصورة .

٤٩- على الصاوي (٢٠١١) : "نحو ديمقراطية تفاعلية في مصر" ، مجلة أوراق للحوار ، العدد الثاني ، مركز مجلس الوزراء للمعلومات ودعم اتخاذ القرار ، القاهرة .

٥٠- على وطفة (٢٠٠٣) : "الديمقراطية التربوية من ديمقراطية المدرسة إلى الديمقراطية في المدرسة" ، مجلة التربية ، مجلد ٣٢ ، العدد ١٤٦ ، اللجنة الوطنية القطرية للتربية والثقافة والعلوم ، قطر .

٥١- على وطفة وسعد الشريع (٢٠٠٠) : "الفعاليات الديمقراطية ومظاهرها في جامعة الكويت "، مجلة اتحاد الجامعات العربية ، العدد٣٧ ، الجمعيات العلمية لكليات التربية ، دمشق .

٥٢- عمر محمد خلف (١٩٩٨) : "ديمقراطية التعليم العالي في الدول العربية" ، مجلة اتحاد الجامعات العربية ، العدد ٢١ ،الجمعية العلمية لكليات التربية ، دمشق.

٥٣- ماهر مفلح الزيادات (٢٠٠٨) : "فاعلية برنامج تعليمي مقترح في اكتساب طلبة الصف العاشر الأساسي للمفاهيم الديمقراطية في مبحث التربية الوطنية والمدنية في الأردن" ، مجلة الجامعة الإسلامية للعلوم التربوية والإسلامية ، المجلد ١٦ ، العدد ٢ ، الجامعة الإسلامية ، غزة .

٥٤- مجد مجدي فياض (٢٠١٤) : "الممارسات الديمقراطية لدى طلبة كلية التربية في الجامعات بمحافظة غزة وعلاقتها بمهارات الحوار" ، رسالة ماجستير ، كلية التربية ، جامعة الأزهر – غزة .

٥٥- محمد خطابية (٢٠١١) :" تصورات أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الأردنية لدرجة حريتهم الأكاديمية وعلاقتها بانجازهم البحثي" ، مجلة جامعة دمشق ، المجلد ٢٧ ، العد ١ ، جامعة دمشق ، دمشق

٥٦- محمد فالح محمد خطايبة (٢٠٠٩) : "واقع الممارسات الديمقراطية كأسلوب حياة وأثرة في الاستقلالية الذاتية لدى طلبة كليات العلوم التربوية في الجامعات الأردنية الرسمية" ، رسالة دكتوراه ، كلية الدراسات العليا ، الجامعة الأردنية .

٥٧- محمود قمبر (٢٠٠١) : "الحرية الأكاديمية في الجامعات العربية" ، مؤتمر الديمقراطية والتربية فى الوطن العربي ، المؤتمر الثالث بقسم أصول التربية ، الكويت

٥٨- محمود يوسف (١٩٩٣) : "مشكلات طلبة الجامعة في مصر وأساليبهم في مواجهتها" ، مجلة دراسات للعلوم التربوية ، مجلد ٨ ، عدد٤٩ ، الجامعة الأردنية ، الأردن .

٥٩- منصور الجابر (١٩٩٨) : "تصورات طلبة المعاهد العليا لممارسة ديمقراطية التعليم فى ليبيا" ، رسالة ماجستير ، جامعة اليرموك ، الأردن .

٦٠- وفاء طه السوالمة (٢٠٠٠) : "تصورات طلبة جامعة اليرموك نحو الممارسة الديمقراطية لأعضاء هيئة التدريس فيها" ، رسالة ماجستير ، جامعة اليرموك ، الأردن .

٦١- وليد مفلح الجراح (٢٠١٢) : "درجة ممارسة القيم الديمقراطية لدى الطلبة وأعضاء هيئة التدريس في الجامعات الأردنية الحكومية وسبل تفعيل ممارستها" ، رسالة دكتوراه ، كلية التربية ، جامعة اليرموك .

٦٢- يوسف محمود (١٩٩٣) : " مشكلات طلبة الجامعة في مصر وأساليبهم في مواجهتها" ، مجلة دراسات للعلوم التربوية ، مجلد ٨ ، العدد ٤٩ ، الجامعة الأردنية ، الأردن .

ثانيا : المراجع الأجنبية

60- Alfano, M (2002) : Pre-Service teachers perceptions toward the meaning and purpose of democratic in urn ban, Schools : A case Study, (ERIC,DAI-A62/09),P.3016.

61- Cameron , Price-Jason-Matthew (2004) : Reclaiming Democracy For The long School House , University-of-Toronto , Canada.

62- El-agha , Mohamed (1998) : “Framework Of Change OF Higher Education in Palestine From The Perspectives Of Top University. Administrators”, Unpublished PhD. , Dissertation , University Of The Middle East Technical University , Turkey.

63- Hildreth .w. (2006) : "Teaching And Learning Democracy : An Analysis of Political Engagement" , Journal of Political Science Education , P285-302 .

64- Joseph (2001) : Democratic Education: Building Tomorrow’s Citizens In Today’s Classrooms , (ERIC,MAI39/02),P336 .

65- Markowitz , Mary C. , (2001) : “ Acrilitque of Charter School Theory From Demean Perspective On Democracy And Education (John Dewey) “ , Ph.D. , Dissertation , Published By Internet , The university of Kansas .

66- Pollicion,E (2001) “ Faculty Sates Faction With Institutional Support As complex Concept “ , Collegiality , Work lead ,

Autonomy" Eric/39448: Factor School Effectiveness Retrieved on 5 October , 2016 .

67- Ross , Glenda (2001) : Case Study Of Institution of Higher education in Bulgaria : The Transition From Published By Internet , The University Of Tennessee.